أثر القروض الصغيرة الانتاجية على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للمستفيدين في محافظة العاصمة

إعداد

لارا أحمد عبد الله الحديد

المشرف

الأستاذ الدكتور عبد المهدي السودي

قدمت هذه الأطروحة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في

علم الاجتماع

كلية الدراسات العليا

الجامعة الأردنية

أيار، ٢٠١٠

الجامعة الأردنية

نمـــوذج تفـــويض

أنا سدرا أحمد عبدالله الحويد أفوض الجامعة الأردنية بتزويد نسخ مـــن أطروحتي للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبها.

التوقيع:

التاريخ: ٢٣/٥/٢٠١٠

نوقشت هذه الأطروحة (أثر القروض الصغيرة الانتاجية على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للمستفيدين في محافظة العاصمة) وأجيزت بتاريخ: ٦/ ٥/ ٢٠١٠

أعضاء لجنة المناقشـــة	التوقيـــــــــــع
الدكتور عبد المهدي السودي، مشرفاً أستاذ علم الاجتماع.	....
الدكتور مجد الدين خيري خمش، عضواً أستاذ علم الاجتماع.	....
الدكتور محمد الدقس، عضواً أستاذ علم الاجتماع.	....
الدكتور فايز المجالي، عضواً أستاذ علم الاجتماع (جامعة مؤته).	....

إهــــداء

إلى أبي وأمي، يا من ربياني صغيرا . . .

إلى زوجي، رفيق عمري ودربي . . .

إلى أبنائي حاتم ومايا وإخواني الأعزاء . . .

شكر وتقدير

أتقدم بوافر الشكر والعرفان إلى أستاذي الدكتور عبد المهدي السودي، لتوجيهاته وآرائه التي ساعدت في إنجاز هذه الأطروحة بشكلها النهائي.

كما وأتقدم بالشكر الجزيل لأعضاء لجنة المناقشة الأستاذ الدكتور مجد الدين خيري خمش، الأستاذ الدكتور محمد الدقس والأستاذ الدكتور فايز المجالي، لتشريفهم لي وتقديمهم الملاحظات القيمة حول هذه الأطروحة.

ولا أنسى أن أقدم جزيل الشكر والامتنان لكل من ساهم في إعداد وإخراج هذه الأطروحة، وإلى كل من ساعدني وآزرني، عطوفة مدير عام صندوق التنمية والتشغيل، وسعادة المدير التنفيذي للشركة الأردنية لتمويل المشاريع الصغيرة "تمويلكم"، وإلى كافة مديري وموظفي وموظفات كل من صندوق التنمية والتشغيل والشركة الأردنية لتمويل المشاريع الصغيرة "تمويلكم"، شكراً خاصاً لتقديمهم كل المساعدة الممكنة لاستكمال هذه الأطروحة بالمستوى اللائق.

فهرس المحتويات

الموضوع **رقم الصفحة**

قائمة الجداول

قائمة الملاحق

"أثر القروض الصغيرة الانتاجية على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للمستفيدين في محافظة العاصمة"

إعداد

لارا أحمد عبد الله الحديد

المشرف

الأستاذ الدكتور عبد المهدي السودي

ملخص

هدفت الدراسة إلى معرفة أثر القروض الصغيرة على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمستفيدين في محافظة العاصمة، من خلال حصر جميع المؤسسات المتخصصة والعاملة في الإقراض الصغير في الأردن والتعرف إلى تصنيفها، نظراً لوجود العديد من المؤسسات والبرامج الحكومية وغير الحكومية والدولية ومؤسسات القطاع الخاص التي تعمل في مجال الإقراض الصغير، كما تم استعراض شروط ومعايير تلك المؤسسات التي تعمل ضمن إطار الجهود الوطنية المحلية لمعالجة آثار مشكلتي الفقر والبطالة. ولتحقيق أهداف الدراسة فقد استُخدم المنهج الوصفي التحليلي وهو المسح الاجتماعي بالعيّنة، كما أخذت عيّنة عشوائية منتظمة قسمت بالتساوي بين مقترضي مؤسستين متخصصتين في الاقراض الصغير تمثل إحداهما القطاع الحكومي، والأخرى القطاع الخاص، بواقع (٥٠٠) مقترض ليتم رصد جميع خصائصهم الاجتماعية والاقتصادية.

لقد توصلت هذه الدراسة إلى نتائج عديدة، كان من أهمها:

- أن ٨٤,٦% من المقترضين قد استخدموا القرض الصغير لإقامة مشاريع إنتاجية ناجحة، وأن ١٣% من المقترضين كانت مشاريعهم فاشلة أو مهددة بالفشل، وقد بلغت نسبة النساء المقترضات في العينة (٦١,٤%) حيث تبيّن أن مؤسسات الاقراض الصغير تركز على استهداف النساء ضمن برامجها الاقراضية، نظراً لاعتبار تمكين المرأة شرطاً أساسياً للتعامل مع الجهات الدولية المانحة.

- أسهمت القروض الصغيرة المقدمة من خلال مؤسسات الاقراض الصغير في الأردن في توفير فرص لإقامة العديد من المشاريع لتكون بديلاً يغني العاطلين عن العمل عن انتظار الوظيفة، ويصون كرامة الفقراء ومحدودي الدخل، حيث بلغ مع نهاية العام ٢٠٠٨ عدد المقترضين النشيطين "عملاء مؤسسات الإقراض الصغير في الأردن" (١٣٤,٠٣٧) مقترض، وبلغ مجموع إجمالي المحافظ الائتمانية التي تديرها تلك المؤسسات حوالي (١٢١,٥٧٩) مليون دينار للفترة نفسها.
- بيّنت الدراسة أن القروض الصغيرة قد استُخدمت لتمويل مشروعات صغيرة ضمن القطاعات الانتاجية المختلفة، مثل قطاع الصناعات اليدوية والحرفية وقطاع الخدمات والقطاع التجاري والسياحي والصناعي والزراعي وغيره.
- كذلك ساهمت القروض الصغيرة في تحسين الأوضاع الاجتماعية للمقترضين، وتحديداً فيما يتعلق بتمكين المرأة ودورها في العمل.
- كشفت الدراسة أنه بالرغم من أن معظم المقترضين قد تمكنوا من تلبية جميع الاحتياجات الأساسية لأسرهم وزيادة نفقاتهم بعد القرض، إلا أن تحسن أوضاعهم الاقتصادية لم يكن كبيراً، حيث كان السبب في ذلك هو صغر حجم القرض الذي حصلوا عليه، إضافةً لافتقار معظمهم للتدريب المتقدم على إدارة المشروعات الصغيرة وأرباحها وإدارة تدفقاتها النقدية، يضاف إلى ذلك بطء وتيرة العمل والانتاج، حيث إن وتيرة الانتاجية في المشروعات الأكبر تكون أسرع، وبالتالي يتأثر حجم المبيعات في المشروع الصغير، وتزداد كلفه الأمر الذي يؤدي إلى تواضع حجم أرباحه وعدم تحسن الأوضاع الاقتصادية للمقترضين بالمستوى المرغوب.

الفصل الأول

خلفية عامة

١/١ مقدمة

تحظى صناعة المشاريع الصغيرة في الوقت الحاضر باهتمام عالمي بالغ، وعلى العديد من المستويات الحكومية والأهلية، حيث تركز معظم النماذج التنموية الحديثة المستخدمة في الدول النامية بشكل خاص على تعزيز النمو الاقتصادي (Economic Growth) وزيادة دخل الفرد (Income Generating) - نظراً للعلاقة الجدلية التبادلية ما بين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية- من خلال تشجيع إقامة المؤسسات التمويلية التي تقدم خدمات تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، إلى جانب الخدمات الفنية المساندة للإقراض، مثل: برامج التدريب والتأهيل، دراسات الاحتياجات التدريبية والإقراضية وعقد جلسات التوعية بأهمية إقامة المشاريع الصغيرة في المجتمعات المحلية (Robinson, 2001).

ومنذ منح جائزة نوبل للسلام للبروفسور محمد يونس مؤسس بنك غرامين للفقراء في بنغلادش في العام ٢٠٠٦، ثارت موجة تفاؤل عالمي بقدرة القروض الصغيرة على تغيير حياة ملايين الفقراء للأفضل، حيث نجح في توجيه أنظار العالم إلى مكافحة الإرهاب الدولي عن طريق تحسين أوضاع الفقراء المستفيدين من القروض الصغيرة.

بناء على توصيات نظريات التنمية الحديثة وعلى العديد من تقارير خبراء البنك الدولي (WB) وخبراء استشاريين من اتحاد الوكالات الإنمائية المساندة للتمويل الأصغر (CGAP)، اتجه الأردن نحو قضية التنمية الشاملة، من خلال تحسين مستوى المعيشة للفقراء والعاطلين عن العمل، حيث دأب على الحد من مشكلتي الفقر والبطالة، اللتين تفاقمتا نتيجة الأزمة التي مر بها الاقتصاد الأردني، فقد عملت الحكومات المتعاقبة على رسم السياسات الاجتماعية والاقتصادية في مجال الخطط التنموية التي تركز على الحد من مشكلتي الفقر والبطالة منذ نهاية عقد الثمانينيات نتيجة تطبيق برنامج التصحيح الاقتصادي وحلول مرحلة التكيف الهيكلي، وعليه فقد تبنت الحكومة الأردنية استراتيجية "حزمة الأمان الاجتماعي"، التي تمخضت عن إقامة وتعزيز دور صناديق

العون الاجتماعي العاملة في مجال مكافحة الفقر والبطالة، ضمن إطار زيـادة مسـتوى إنتاجيـة الفئات الفقيرة والعاطلة عن العمل، من خلال تمويلهم بقروض صغيرة لإقامة مشاريع إنتاجية مدرة للدخل.

لقد اتخذ الأردن استراتيجية رئيسة وعلى أعلى المستويات تتمثل في دعم إنشـاء مؤسسـات وصناديق العون الاجتماعي[١] التي تهدف إلى مساعدة المواطنين في التغلب على مشـكلتي الفقـر والبطالة، وتعتبر مؤسسات الإقراض الصغير الخاص بتمويـل المشـاريع الصـغيرة علـى رأس المؤسسات الإنمائية في معظم المجتمعات المعاصرة، حيث تقدم هذه المؤسسات القروض الصغيرة إلى جانب التدريب بهدف تحسين المستوى الاقتصادي والمعيشي للمواطنين، من خـلال تمـويلهم بقروض صغيرة تهدف إلى إقامة مشاريع مدرّة للدخل، مثل: صندوق التنمية والتشـغيل (DEF)، مؤسسة الإقراض الزراعي (ACC)، مؤسسة التدريب المهني (VTC)، صندوق المعونة الوطنيـة (NAF)، إضافة إلى مؤسسات التمويل الأخرى من القطاع الأهلي والخـاص، مثـل: الصـندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية (JOHUD)، ومؤسسة نور الحسين (NHF)، وكذلك مؤسسـات (MFIs Micro Finance Institutions)، وهي: الشركة الأردنية لتمويل المشـاريع الصـغيرة (JMCC)، الشركة الأهلية لتنميـة وتمويـل المشـاريع الصـغيرة (AMC)، صـندوق المـرأة (MFW)، الوطني لتمويل المشاريع الصغيرة (NMB)، ومؤخراً فنكا لتمويل المشـاريع (Finca) وغيرها. (Ministry Of Planning And International Cooperation: HKJ، 2005).

ومن ناحية أخرى تثير الحملات الإعلامية التي تنفذها المؤسسات التمويلية للترويج لخـدماتها وقروضها اهتمام الكثير من المواطنين، بحيث تحفزهم أكثر للاستفادة من هذه القروض بأنواعهـا لإقامة المشاريع؛ بهدف تنمية دخلهم المادي وتحسين مستوى معيشتهم.

٢/١ مشكلة الدراسة

على الرغم من كل الجهود المتصلة للمؤسسـات الحكوميـة ومؤسسـات القطـاع الخـاص ومنظمات المجتمع المدني العاملة في هذا الميدان، إلا أن الأثر الحقيقي لهذه القروض الصغيرة في

---

[١] تقديراً لجهود الملكة رانيا العبد الله في مجال مكافحة الفقر وتحسين الأوضاع المعيشية للفقراء، فقد وقع عليهـا الاختيار لتكون سفيرة دولية للأمم المتحدة في مجال منح القروض الصغيرة(الإنمائية) للعام ٢٠٠٥.

تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمستفيدين منهـا، لا يـزال غامضـاً بالنسـبة لغالبيـة المواطنين والرأي العام الأردني. ومما يزيد من هذا الغموض المتعلق بمدى نجاح هذه القـروض في تحقيق أهدافها، سعي الحكومة والقطاع الخاص المستمر للبحث عن أساليب جديدة تهدف إلـى تحسين الواقع الاقتصادي والاجتماعي لشريحة الفقراء والأقل حظاً، من خلال تطبيـق النظريـات التنموية الليبرالية الحديثة، التي تركز على رفع معدل النمو الاقتصادي، ليقود بدوره إلـى تحقيـق الرفاه الاجتماعي عن طريق القروض الصغيرة، التي تهدف إلى تشكيل بديل عن المعونة النقديـة والمساعدات المتكررة -التي أثبتت عدم جدواها على المدى البعيـد- وبالتـالي تسـاعدها علـى الاعتماد على نفسهـا من خلال إقامة مشاريع مدرّة للدخل يمكن أن تسـهم فـي رفـع مسـتواهم المعيشي وتقلل بالتالي من مشكلتي الفقر والبطالة.

وبالفعل اتجهت الجهود الرسمية والشعبية في المدة الأخيرة إلى إنشاء مؤسسات تُقدّم قروضـاً صغيرة كفلسفة بديلة للمعونات والمنح؛ لأن هذا المنهج يقوم على مبدأ الاعتماد على النفس وعلـى تعزيز القدرات والمهارات الفردية بالدرجة الأولـى، وعلـى مواجهـة المشـكلات الاقتصـادية والاجتماعية للمواطن، لا سيما أن أحدث الدراسات والتجارب العالمية أكدت بالفعل قدرة القروض الصغيرة على تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للفقراء والعاطلين عن العمل، من خـلال ربط النظريات التنموية بالبحث الميداني على أرض الواقع للفقـراء المسـتفيدين مـن القـروض الصغيرة (Neva S., 2009).

لقد أصبحت القروض الصغيرة ركناً أساسياً يمكّن المستفيد من تنفيذ فكرة مشـروع خـاص به، وهنا تبرز الحاجة إلى تقييم مدى نجاح هذه الفلسفة الجديدة نسبياً، للتعرف إلى مـدى اطـلاع المواطنين وفهمهم لطبيعة وفائدة هذه القروض والمشاريع قبل الإقدام عليها.

بالمحصلة فإن مشكلة الدراسة تتمثل في الإجابة عن التساؤل الأساسي وهو: ما الأثر الحقيقي للقروض الصغيرة على أوضاع المستفيدين الاجتماعية والاقتصادية ضـمن الحـدود الجغرافيـة لمحافظة العاصمة عمان؟

٣/١ أهمية الدراسة

أنشأت الحكومة والقطاع الخاص في المدة الأخيرة العديد من المؤسسات التنموية التـي تُقـدّم قروضاً صغيرة كأسلوب بديل للمعونة الوطنية النقدية، وقد زاد عدد هذه المؤسسـات وتضـاعف عدد المستفيدين منها حتى بلغ الآلاف. وتبرز أهمية هذه الدراسـة مـن خـلال معالجتهـا لهـذا الموضوع المهم الذي أصبح يشغل شريحة واسعة من المواطنين، فضلاً عن سعيها لبيان وتوضيح الأثر الحقيقي للقروض الصغيرة التي تقدمها مؤسسات تمويـل المشـاريع الصـغيرة الحكوميـة والخاصة للمواطنين، وفاعلية هذه القروض في تحسين أوضاعهم المعيشية، وقدرتها على توليـد الدخل وإحداث التغيير المطلوب في حياتهم. كما تنبع أهميتها من خلال كونها من الدراسات القليلة التي تعالج هذا الموضوع، كما تحاول بيان مدى التوافق ما بين الأهداف المعلنة لهذه المؤسسـات والقروض التي تقدمها، مع ما يستطيع المقترض تحقيقه على أرض الواقع، بعد أن يكون قـد أتـم إجـراءات القـرض، وبعـد أن يكـون قـد بـدأ بالفعـل بتسـديد أقسـاط القـرض وأرباحه.

وكما هو الحال في جميع الدراسات الأكاديمية تسعى هذه الدراسة إلى الكشـف عـن جميـع تفاصيل هذه الصناعة الرائجة عالمياً، لبيان جميع التفاصيل الحقيقية لأثر القروض الصغيرة علـى الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمستفيدين ضمن حدود العاصمة عمان، من خلال اسـتعراض العديد من النظريات التنموية، واستعراض عدد من التجارب العالمية ضمن هذا المضمار، وتعزيز إمكانية الخروج بنموذج تنموي محلي قابل للتطوير من خلال المزيد من البحث.

٤/١ أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى تحليل أثر القروض الصغيرة على الأوضـاع الاقتصـادية والاجتماعيـة للمستفيدين في محافظة العاصمة عمان، وذلك من خلال تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

- التعرف إلى أهم المؤسسات التي تعمل في مجال تمويل القروض الصغيرة فـي القطـاعين العام والخاص وأهدافها ومجالات عملها.

- التعرف إلى حجم الاستثمار في قطاع تمويل قروض صغيرة للمشاريع، مع فهم شروط ومعايير الحصول على هذه القروض في المؤسسات العاملة على المستوى المحلي.

- التعرف إلى الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية للمستفيدين من هذه القروض نطاق حدود الدراسة.

- التعرف إلى مدى نجاح أو فشل المشاريع الصغيرة الممولة من برامج القروض الصغيرة والعوامل المؤثرة في ذلك، ضمن الحدود الجغرافية للدراسة.

- التعرف إلى أثر بعض المتغيرات الاجتماعية على نجاح أو تعثر أو فشل المستفيدين من القروض الصغيرة، مثل: الجنس، المستوى التعليمي، التدريب المتخصص، الخبرة العملية وغيرها من الأمور.

٥/١ تساؤلات الدراسة

تسعى الدراسة إلى الإجابة عن التساؤلات الآتية:

- ما المؤسسات التي تعمل في مجال القروض الصغيرة في القطاعين العام والخاص في الأردن؟ وما أهدافها وما أنواع المشاريع التي تمولها؟

- كم يبلغ حجم الاستثمار الكلي في مجال الإقراض الصغير في جميع المؤسسات الإقراضية المتخصصة بمجال الإقراض الصغير؟

- ما عدد المستفيدين من القروض التي تقدمها هذه المؤسسات؟ وما حجم القروض وشروط الاستفادة منها؟

- هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وحالة المشروع من حيث النجاح أو الفشل تعود إلى اختلاف تصنيف المؤسسة الإقراضية إن كانت من قطاع حكومي أو خاص؟

- ما أوجه التشابه والاختلاف بين السياسات التمويلية المتبعة في كل من مؤسسات الإقراض الصغير في القطاعين الخاص والحكومي من حيث حجم القروض وأنواعها؟

- ما الطرق التي تملك تأثيراً أكبر في تعريف المستفيدين بفلسفة وهدف الإقراض الصغير في الأردن وضمن حدود منطقة الدراسة؟

- ما أبرز الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية للأفراد المستفيدين من القروض الصغيرة ضمن حدود منطقة الدراسة؟

- ما نسبة نجاح أو فشل مشروعات المستفيدين من هذه القروض؟

- هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين المستفيدين من القروض الصغيرة تعزى للخصائص النوعية كالجنس والحالة التعليمية والخبرات العملية والخبرة الفنية والمهنية على نجاح المشروع أو فشله؟

٦/١ مفاهيم الدراسة

تضمنت الدراسة عدداً من المفاهيم الأساسية التي ستُتداول بكثرة، لذا فإن الدقة العلمية تقتضي ضرورة توضيحها، وهي على النحو الآتي:

القروض الصغيرة (Small Loans): يرتبط تحديد حجم القرض الصغير بتحديد مفهوم محدد وواضح للمشروع الصغير، ونظراً لعدم التوصل -دولياً أو عربياً- لتعريف موحد للقرض الصغير، فإن كل مؤسسة إقراضية أو بنكية تجتهد في تحديد حجم القرض الصغير لديها.

وحيث إن هذه الدراسة ستُحلل أثر القروض الصغيرة في الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للمستفيدين من قروض صندوق التنمية والتشغيل كجهة حكومية، ومن الشركة الأردنية لتمويل المشاريع الصغيرة "تمويلكم" كجهة ممثلة للقطاع الخاص، فإنه سيُلتزَم بتعريف هاتين المؤسستين للقرض الصغير إن وجد، وإن لم يوجد فستُعرّف هذه الدراسة القرض الصغير.

الائتمان الصغير (Micro- Credit) أو (Micro- Finance): هو شكل من أشكال الخدمات المالية المقدمة للعملاء من الفقراء أو من ذوي الدخل المنخفض.

الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للمستفيدين(Socio-Economic Conditions Of Beneficiaries): هي الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والديموغرافية المختلفة التي تميز أسلوب حياة المستفيدين من القروض الصغيرة التي تقدمها المؤسسات الإقراضية المتخصصة بالإقراض الصغير.

المشروع الصغير (Small Enterprises): لم يُتَوصل دولياً حتى الآن إلى تعريف موحد لماهية المشروع الصغير، نظراً لتفاوت الدول في اعتماد معايير ثابتة، إضافة إلى تفاوت سعر صرف العملات المحلية دولياً، فالتفاوت بين أحجام المبالغ المخصصة للاستثمار في المشاريع الصغيرة يكون أحياناً كبيراً جداً، ورغم ذلك فإن بعض الدول تعتمد على حجم رأس المال المستثمر في المشروع، وأخرى تعتمد على تقدير حجم أو مساحة المنشأة، أو عدد العاملين فيها، أو قيمة المبيعات السنوية للمشروع. لكن وزارة الصناعة والتجارة في الأردن استقرت على اعتماد معيار عدد فرص العمل التي يوفرها المشروع، وعليه فقد عُرّف المشروع الصغير بأنه المنشأة التي توفر من ٥ - ٢٠ فرصة عمل.

مؤسسات الإقراض الصغير (Micro Finance Institutions): هي مؤسسات متخصصة في تقديم القروض الصغيرة بشكل أساسي للأفراد والجماعات المؤهلة لإقامة مشاريع خاصة مدرة للدخل، أقيمت لتُخفف الضغط عن الحكومة في استحداث فرص عمل للداخلين الجدد إلى سوق العمل سنوياً. كما تُقدّم بعضها خدمات مساندة للإقراض كتمويل برامج التدريب المختلفة، وتتقاضى هذه المؤسسات ربحاً إضافياً على أصل قيمة القرض بهدف تغطية النفقات التشغيلية لأعمالها، ولتضمن وصولها إلى تحقيق الاستدامة المالية والتشغيلية للمؤسسة.

المنتجات الإقراضية (Financial Products): هي مجموعة من البرامج الإقراضية التي تتضمن معايير القرض الصغير وشروطه، وقد تختلف هذه المنتجات فيما بينها على أساس: قيمة القرض (الحد الأعلى والحد الأدنى) شروط يجب توافرها في المقترض، سعر الفائدة أو المرابحة، مدة السداد وفي مهلة السداد إن وجدت.

المقترضون (Borrowers): هم الأفراد المستفيدون من القروض الصغيرة، ممن انطبقت عليهم شروط المؤسسات الإقراضية ومعاييرها، وأصبحوا بالفعل عملاء حاليين أو سابقين لتلك المؤسسة.

المقترضون النشيطون (Active Clients): هم الأفراد المقترضون فعلياً الذين انطبقت عليهم شروط المؤسسات الإقراضية ومعاييرها وما زالوا عملاء حاليين للمؤسسة الإقراضية، بمعنى أنهم لم ينتهوا بعد من تسديد كامل الاستحقاقات المالية المترتبة على القرض.

ويبقى القول أن الدراسات المنشورة على الموقع الالكتروني للبنك الدولي تؤكد دور القروض الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية عن طريق زيادة الفرص الاقتصادية والاجتماعية للفقراء، وأوصت بوضع استراتيجيات تضمن زيادة إمكانية حصولهم على القروض الإنتاجية الصغيرة والنفاذ إلى الأسواق المحلية، بالإضافة إلى حصولهم على برامج التأمين الصحي والاجتماعي، (انظر: www.worldbank.org، دراسة "الخروج من دائرة الفقر"). وعلى الصعيد المحلي اصطدم راسمو ومنفذو السياسات التنموية بصعوبات كبيرة حالت دون تحقيق التنمية بالحجم والكيفية المطلوبين، فعلى سبيل المثال كيف تحدث تنمية حقيقية للمجتمع في ظل انتشار مضطرد للفقر وتبعاته الاجتماعية والاقتصادية؟ أو في ظل تعاظم مشكلة البطالة بأشكالها؟ وكيف تحدث التنمية في ظل انسحاب الحكومات من التزامها ببعض أدوارها السابقة، مثل شمول المواطنين بمظلة واسعة من التأمينات الاجتماعية؟

لقد تغيرت الأوضاع في المجتمعات المحلية تبعاً للتغيرات العالمية، فأصبحت التنافسية العالمية تحتّم على الدول النامية تحقيق معدلات تنمية أكبر وباعتماد متزايد على نفسها وعلى مواردها الذاتية، بهدف تقليص الفجوة المتسعة فيما بينها وبين دول العالم المتقدمة، وحتى لا تظل تدور في الحلقة المفرغة ذاتها من التخلف والفقر.

مع ازدياد خبرة الحكومات المحلية في الدول النامية في تطبيق النماذج التنموية المختلفة التي كانت تُعدّ بمساعدة خبراء البنك الدولي بشكل خاص، بدأ المهتمون برسم وتنفيذ السياسات التنموية في المنطقة العربية بشكل عام وفي الأردن بشكل خاص، بالالتفات إلى دور القروض الصغيرة في إحداث تغيير ايجابي حقيقي في حركة الاقتصاد المحلي، وتوفير فرص عمل جديدة للباحثين عن عمل.

سيقدم هذا الفصل إطاراً عاماً حول موضوع الدراسة بحيث يُوضّح العديد من القضايا المرتبطة بجوانبه المختلفة، وقبل المباشرة بعرض هذه الجوانب سنبدأ بالدراسات السابقة.

٧/١ الدراسات السابقة

تناولت العديد من الدراسات موضوع القروض الصغيرة وأثرها في قيام صناعات ومشـــاريع مختلفة، ودورها الحيوي في الاقتصاد المحلي للدولة، وفيما يلي استعراض لأهم تلــك الدراســات التي اهتمت بمعالجة هذا الموضوع من جوانب عدة مرتبة حسب السنوات:

١. دراسة الجمعية العلمية الملكية بالتعاون مع منظمة الاسكوا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق التنمية والتشغيل (١٩٩٩)، بعنوان الآثار الاقتصادية والاجتماعية للمشــروعات الممولة من الصندوق على مستوى المنتفعين.

وقد أجريت تلك الدراسة من خلال مسح بالعينة مثلت ٢٨% من المشروعات التي مُوّلت من الصندوق خلال الأعوام (١٩٩٣- ١٩٩٦) وقد توصلت الدراسة إلى أن ٥١% من المنتفعين قــد زاد دخلهم من المشروع على (٢٠٠) ديناراً، وأن ٣٢% من مجموع العينة يعيدون استثمار جــزء من الدخل في تطوير وتنمية المشروع. وعلى صعيد تحقيق الصندوق لأهدافه فقد بينت الدراسة أنه قد نجح بالفعل في الوصول إلى الشرائح الاجتماعية التي يستهدفها ضمن سياساته التمويلية المعلنة، فقد كان الدخل الشهري لنصف الأسر في العينة يقل عن (١٤٥) دينارًا الذي كان أقــل مــن خــط الفقر في المملكة في ذلك الوقت. وقد خلُصت الدراسة بتوصيات كان أهمها تكثيف التعــاون بــين الصندوق والأجهزة المصرفية الأخرى، وبين المؤسسات الإقراضية الأخرى العاملة فــي القطــاع نفسه، والتركيز على عملية تبسيط الإجراءات، كما أوصت بتنفيذ المزيد من الدراسات التي تهــدف إلى تحديد الاحتياجات الإقراضية والتدريبية لمختلف محافظات المملكة.

٢. دراسة ماهر المحروق (١٩٩٩)، بعنوان "ضمان القروض وأثره في تمويــل الصــناعات الصغيرة والمتوسطة في الأردن".

هدفت الدراسة إلى تحليل أثر برنامج ضمان القروض في توفير التمويل اللازم للمشــروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة في الأردن، وذلك من خلال تحليل العوامل المؤثرة في حجم نشاط برنامج ضمان القروض. وقد خلصت الدراسة إلى ضرورة عدم استغلال البنوك لمفهــوم ضــمان القروض كوسيلة تضمن بها استمرار سيطرتها على مصادر التمويل فــي الأردن. كمــا كشــفت الدراسة عن أهم العقبات التي تواجه المشروعات، وتتمثل في عدم توفر التمويل الكــافي والــلازم

لاستمرار وتطور المشروع، علاوة على عدم قدرة صاحب المشروع على توفير الضمانات التقليدية الكافية التي تشترطها البنوك التجارية للحصول على القرض، يضاف إلى ذلك ارتفاع نسبة الفائدة التجارية التي تحددها البنوك على المشروعات الصغيرة والمتوسطة، نظراً لارتفاع نسبة المخاطرة فيها قياساً بالمشروعات الكبرى.

٣. دراسة رانية الرعود (٢٠٠٠)، بعنوان "دراسة اقتصادية للعوامل المؤثرة في تسديدات القروض في فروع مؤسسة الإقراض الزراعي في إقليم الوسط من الأردن".

هدفت هذه الدراسة إلى تعرف العوامل المؤثرة في تسديدات القروض في فروع مؤسسة الإقراض الزراعي في إقليم الوسط، وتحديد هذه العوامل ومعرفة الحلول المناسبة للمشاكل التي تعترضها، وذلك من أجل الحد من معيقات التسديد.

كان من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن الضمانات التي تضمن تسديد القرض كانت الأرض بالإضافة إلى كفيلين مليئين، وضمان الاقتطاع الشهري من الرواتب. كما أظهرت النتائج أن التسديد يعتمد على ثلاثة عوامل رئيسة، هي: أولاً أجل القرض(مدته) ثانياً طريقة التسديد، ثالثاً التناسب بين مواعيد الإنتاج وموعد التسديد. وقد خرجت الدراسة بتوصية تتمثل بضرورة قيام مؤسسة الإقراض الزراعي بتوحيد طريقة تسديد القروض التي تمنحها للمزارعين، مع مراعاة مواعيد إنتاج المحاصيل عند ترتيب دفع مستحقات القرض.

٤. دراسة سهاد جرادات (٢٠٠٤)، بعنوان "دور القطاع المصرفي الأردني في تمويل المشروعات الصناعية الصغيرة في الأردن خلال الأعوام (١٩٨٢- ٢٠٠١)".

هدفت الدراسة إلى تعرف دور القطاع المصرفي في تمويل المشروعات الصغيرة، وإلى تعرف العوامل المؤثرة في هذا الدور. وقد خلصت الدراسة إلى أن القطاع المصرفي في الأردن لا يلعب دوراً هاماً في تمويل المشروعات الصغيرة؛ لأن نسبة تلك المشروعات لم تتجاوز ٠,١٣% من إجمالي قيمة الائتمان المصرفي المباشر. وخرجت بتوصية مفادها ضرورة قيام مصرف خاص بتمويل المشروعات الصغيرة بتنسيق ما بين عدة جهات حكومية ومصرفية وصناديق العون الاجتماعي ومؤسسة ضمان القروض، إضافة إلى أصحاب هذه المشروعات، كما

أكدت الباحثة ضرورة دعم ورعاية هذا القطاع الهام (قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة) لدوره في توليد دخل الأفراد.

٥. دراسة عبد السلام النعيمات وعبيد الرضوان من الجمعية العلمية الملكية بالتعاون مع صندوق التنمية والتشغيل (٢٠٠٦)، بعنوان "الآثار الاقتصادية والاجتماعية لقروض صندوق التنمية والتشغيل على المنتفعين".

هدفت الدراسة إلى تحليل وتقييم الآثار الاقتصادية والاجتماعية للقروض التي قدمها الصندوق خلال الفترة (١٩٩١- ٢٠٠٣) على المنتفعين وأسرهم، بالإضافة إلى تعرف أهم أسباب نجاح أو تعثر المشروعات الصغيرة في الصندوق. استخدمت الدراسة أسلوب المسح الشامل لأكثر من ٥٠٠٠ مشروع ممول من الصندوق. وقد خرجت الدراسة بعدد من التوصيات أهمها: زيادة مخصصات حجم التمويل للمشروعات ولتطوير المشروعات، إضافة إلى تكثيف حملات التوعية والتدريب خاصة على مهارات إدارة وتسويق المشروعات.

٦. دراسة محمود الحايك (٢٠٠٧)، وهي بعنوان "دور المشروعات الصغيرة الممولة في الحد من الفقر والبطالة في مناطق جيوب الفقر في محافظة المفرق" في الأردن.

هدفت الدراسة إلى تعرف أهم الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية للمنتفعين، وإلى تحديد أثر تلك المشروعات في تحسن مستوياتهم المعيشية، ومدى التحسن في تلك الأوضاع، كما تطرقت إلى أهم السياسات التمويلية المتبعة في مؤسسات التمويل الحكومية وفي القطاع الخاص. وقد شملت عينة الدراسة ١٤١ منتفعًا من قروض المؤسسات الحكومية والأهلية خلال الأعوام (٢٠٠٠- ٢٠٠٥). وقد أظهرت النتائج أن ٣٢% من حجم العينة اعتبروا مشروعاتهم ناجحة، في حين اعتبر ٢٩% منهم أن مشروعاتهم لا تصنف كمشروعات ناجحة. وأوصت الدراسة بضرورة عدم منح القروض إلا بعد التأكد من الجدوى الاقتصادية للمشروع، كما أوصت بتفعيل متابعة القروض بعد منحها، إضافة إلى توفير خدمات تسويق منتجات المشروعات، مع إعادة النظر برفع سقف التمويل المقدم وتخفيض سعر الفائدة/ المرابحة على القروض. وقد أشارت

نتائج الدراسة إلى أن نسبة نجاح المشروعات لم تتعد نسبة ٥٠%، وأكدت ضرورة إجـــراء مزيــد من الدراسات التحليلية حول أسباب فشل المشروعات الصغيرة في الأردن.

٧. دراسة هافيـــل وســـافرانكوفا (Safrankova, M،Havel, J.) (٢٠٠٧)، بعنـــوان "أثـــر التمويل الصغير على تخفيف الفقر في الدول النامية (حالة الأردن)"، جامعـــة بـــراغ فـــي جمهورية التشيك.

هدفت الدراسة إلى معرفة كيف تؤثر القروض الصغيرة في تخفيض معدلات الفقر في الـــدول النامية بشكل عام وفي الأردن بشكل خاص، وقد خلُصَت الدراسة إلى أن كفاءة بـــرامج التمويـــل الصغيرة تعتمد على عدة عوامل أهمها، القدرة على تذليل العقبات التي يواجههـــا الفقـــراء، مثـــل: القدرة على دفع تكاليف القرض والتأمينات، إضافة إلى تحقيق بعض الادّخار، وهي أمور تســـاعد الأفراد على التغلب على العقبات المالية. وخرجت بتوصيات تهدف إلـــى مســـاعدة الفقـــراء فـــي الحصول على القروض الصغيرة، مثل: تشجيعهم على الاستثمار في الأصول، وتسهيل أنشـــطتهم التي تهدف إلى الكسب، وتوفير الدعم لهم من القطاع الخاص من خلال قروض صغيرة، توفر لهم فرص التشغيل الذاتي (Self Employment) وأخيراً ضـــرورة مراعـــاة مؤسســـات الإقـــراض لخصائص الفئات المستهدفة من الفقراء، من خلال طرح شروط مناسبة لهم تسهم فـــي مســـاعدتهم في الحصول على الخدمات المالية.

٨. دراسة جوش وتاسل (Ghosh, S. and Tassel, E, 2008)، بعنوان "نموذج من ابتعـــاد مؤسسات تمويل القروض الصغيرة عن رسالتها (Mission Drift) " في جامعة فلوريـــدا أتلانتك.

حيث هدفت الدراسة إلى إثبات أن مؤسسات تمويل القروض الصغيرة إنما تستهدف العمـــلاء الأقل فقراً، وأن أكثر الأسباب تأثيراً في ذلك كان عدم قدرة الفقراء فعلاً على تســـديد الالتزامـــات المالية المترتبة على القرض، بسبب نسبة الفائدة المرتفعة التي يفرضها المموّلون (Donors). كما خلُصت الدراسة بنتائج أخرى مفادها أن الاهتمام العالمي الكبير بآثار القروض الصغيرة أصـــبحت ظاهرة متنامية، إلا أن العديد من مؤسسات التمويل الصغير بدأت بالابتعاد عن أهدافها المعلنة فـــي

مجال خدمة الأفراد الأكثر فقراً، وأن الفجوة بين أهداف مؤسسات تمويل القروض الصغيرة وتطبيق معاييرها فعلياً، قد أثرت سلباً في فعالية القروض الصغيرة، وعملت على الحد من تحقيق التقدم المنشود على صعيد تخفيض نسب الفقر في المجتمع. وتؤكد الدراسة أنه من غير المتوقع حصول أي حل في المستقبل القريب لهذه الإشكالية، وما زال الجدل دائرًا حول هذا التناقض بين الأهداف المعلنة من مؤسسات الإقراض والتطبيقات الفعلية في الميدان.

كما تؤكد الدراسة رغبة الممولين الشديدة في تعظيم الفوائد عند إقراض الفقراء، وبأن المستثمرين إنما يتاجرون بقضايا الفقر لتحقيق أرباح مالية.

٩. دراسة منظمة بلانت فاينانس (Planet Finance, 2008)، بعنوان "أثر التمويل متناهي الصغر في مصر: دراسة مسحية" دراسة منشورة نفذتها مجموعة مكونة من ثمان من المنظمات والمؤسسات الدولية المعنية بدعم صناعة التمويل الصغير حول العالم.[١]

هدفت الدراسة إلى قياس أثر المشاركة ببرنامج التمويل متناهي الصغر الذي يحتوى عنصري الخدمات المالية (القروض الصغيرة ومتناهية الصغر) وغير المالية (تقديم الاستشارات وتنمية الأعمال المرتبطة بالتمويل) في أنشطة وأعمال الأفراد والأسر المستفيدة. وقد رصدت الدراسة الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للأسر والأفراد المستفيدين من برامج تمويل القروض، إضافة إلى توضيح مدى حساسية النوع الاجتماعي لنمط وحجم البرامج الإقراضية المتاحة في مصر، كما هدفت إلى تزويد المؤسسات الممولة لهذا القطاع، بمعلومات تتعلق بنمط الاحتياجات المطلوبة في سوق عمل المنشآت الصغيرة والمتوسطة في مصر، من خلال رصد احتياجات العملاء، لا سيما تلك الاحتياجات التي لا تلبيها المنتجات الإقراضية المعروضة.

---

[١] المؤسسات الممولة للدراسة هي: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) منظمة التعاون الفني الألماني (GTZ)، الصندوق الاجتماعي للتنمية في مصر، وكالة آغا خان للتمويل متناهي الصغر/ المؤسسة الأولى للتمويل متناهي الصغر (AKDN)، منظمة بلانت فايننس (Planet Finance)، مركز البحوث للتنمية الدولية (CRDI، IDRC)، مشروع تنمية سياسات المنشآت الصغيرة والمتوسطة في مصر، وزارة المالية في مصر والوكالة الكندية للتنمية .

شملت عينة الدراسة ٢٥٠٠ مستفيد ٥٣% منهم كانوا ذكوراً و٤٨% منهم كن إناثــاً، وبلــغ متوسط الأعمار ٣٩ عاماً، بمستوى تعليمي أقل من الإعدادية مع إجادة القراءة والكتابــة. وأكــدت النتائج أن برامج تمويل القروض الصغيرة ومتناهية الصغر كانت من المصادر الخارجيــة القليلــة المتاحة للفقراء النشطين اقتصادياً في مصر، فقد أفاد ٣٨% من العينة أن مؤسسة تمويل القــروض الصغيرة كانت المصدر الأول للحصول على التمويل، وأن ١١% منهم استخدموا القــرض لبــدء مشروع جديد.

بشكل عام أكدت نتائج الدراسة أن أثر برامج التمويل متناهي الصغر في مصر كــان إيجابيــاً على صعيد: تنمية المشروعات، تحسن مستوى نوع وكمية الغذاء، الحصول على خدمات صــحية أفضل، تحسن في مستوى تعليم الأطفال في الأسرة، تحسن مكانة المرأة صــاحبة المشــروع فــي أسرتها، الشعور بالرضى والاستقلال الذاتي.

١/٧/١ خلاصة وتعقيب

تبيّن من خلال استعراض نتائج الدراسات السابقة أنها عالجت العديد من الجوانــب المتعلقــة بتمويل القروض الصغيرة، بدلالة اهتمام بعض الدراسات بدراسة الآثــار الاقتصــادية للقــروض الصغيرة الممولة من مؤسسات تمويل المشروعات الصغيرة أو من البنــوك التجاريــة، وحاولــت رصد مقدار التغير الذي حصل في معدل دخل المقترضين، كما حاولــت تعــرّف مســاهمة هــذه المشروعات في توفير فرص عمل للشباب العاطلين عن العمل، وانحصر بعضــها فــي دراســة المشروعات الزراعية، واهتم بعضها الآخر بدراسة أثر ضمان القروض في الصناعات الصــغيرة والمتوسطة، كما تعرض بعضها لتأثير تلك المشروعات في تحريك الاقتصاد الأردني، مــع ربــط هذا الأثر بهشاشة اهتمام البنوك التجارية بتمويل هذا القطاع بسبب المخاطر الائتمانيــة المرتفعــة فيه، ويلاحظ أن معظم هذه الدراسة قد ركزت في تحليلاتها علــى المنطلقــات الاقتصــادية، دون التعرض إلى منطلقات التحليل الاجتماعي وأسباب نجاح أو فشل القروض الصغيرة وتأثيرها علــى حياة المستفيدين، الذي يعتبر التحسين فيها، هو الهدف الذي تسعى إليه جميع سياسات وخطط الحد من الفقر والبطالة كهدف وطني استراتيجي.

إن ما يميز هذه الدراسة من غيرها من الدراسات السابقة، محاولتها التركيز أكثر علــى أثــر القروض الصغيرة في الجوانب الاجتماعية ومستوى المعيشة للمقترضين، من خلال تحليل بعــض

المؤشرات التي تعكس تحسن أو تدني تلك الأوضاع المترتبة على أخذ القـروض الصـغيرة مـن المؤسسات المتخصصة بالاقراض، كما ترصد تغير الوضع الاقتصادي للمقترضين نتيجة القـرض الذي حصلوا عليه، كما تمتاز بعقد مقارنة غنية بين أثر قروض الصغيرة التـي تـم أخـذها مـن المؤسستين اللتين تم اختيار عينة الدراسة منهما بحيث تمثل أولاهما القطاع الحكـومي، وثانيهمـا القطاع الخاص- على أوضاع المقترضين الذين استفادوا من القروض المقدمة من خلالهما.

كذلك ستسلط المزيد من الضوء على أحد أوجه تطبيقات العلاقة التبادلية ما بين تحقيق التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية، من خلال تحليل اجتماعي يوضح التغير في أوضـاع المسـتفيدين من الناحية الاقتصادية والاجتماعية، ومدى مساهمة القرض في تغيير أوضاع المسـتفيدين نتيجـة حصولهم على هذه القروض ضمن الحدود الجغرافية للدراسة.

الفصل الثاني

ملامح التنمية في الأردن

يناقش الفصل الثاني من هذه الدراسة الإطار النظري المتمثل بالنظريات التنموية باتجاهاتها المختلفة، ومن ثم يُقدِّم عرضاً تاريخياً لخلفية الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في الأردن، وأهم التغيرات التي طرأت عليها، ومن ثم يستعرض الجهود التنموية المحلية منذ تأسيس الدولة وحتى الفترة الراهنة، وفي النهاية سيسلط الضوء على مشكلتي الفقر والبطالة باعتبارهما من أهم العقبات التي تعترض طريق تحقيق التنمية الشاملة في الأردن.

١/٢ في مفهوم ونظريات التنمية

بدأ الاهتمام بقضايا التنمية يأخذ منحى أكاديمياً بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، وذلك بهدف فهم أنماط التغير المؤدي للوصول إلى "دولة الرفاه"، بعدها شهد عقد الستينيات ازدهاراً كبيراً لفروع علمية جديدة خاصة بقضايا التنمية، اهتمت ببناء نظرياتها وتحليل مراحلها المختلفة، ويرجع البعض سر هذا النمو والتطور إلى اهتمام السياسة الغربية بذلك، فقد انتهت مرحلة الامبراطوريات الاستعمارية، وتزامن ذلك مع ظهور قيادات تحررية اشتراكية يُرافقها تأييد شعبي كبير في الدول النامية التي ناضلت حتى نيل الاستقلال والتحرر من الاستعمار، وبالتأكيد باتت مناطق نفوذ الدول الغربية في العالم الثالث مهددة بالفقدان، وبذكاء تحركت حكومات الدول الغربية لتبدأ بحث جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في دول العالم الثالث، وذلك بالتعاون مع الأنظمة الحاكمة فيها. (ويبستر، ١٩٨٦).

عند البحث في قضايا التنمية لا بد للباحث من استقصاء المفاهيم الأساسية، حيث تباينت تعريفات التنمية بسبب تعدد الاتجاهات الأيديولوجية المفسرة لحدوثها، كذلك ميز العديد من المؤرخين والمفكرين بين أهم المفاهيم المستخدمة في مجال التنمية، فعلى سبيل المثال كثيراً ما يُستخدم مفهوم النمو، الذي يحمل معنى النضج التدريجي الذي يحدث بصورة طبيعية غير موجهة

أو مخطط لها. فيما يشير مفهوم التطور إلى نمو بطيء يعبر عن مراحل عديدة يمكن أن تكون مستقلة عن بعضها البعض. (الدقس، ١٩٨٧).

أما التنمية فتعرف بأنها جهود منظّمة تهدف إلى إحداث تغيرات إيجابية وظيفية بصورة تدريجية، من خلال استثمار الطاقات البشرية والمادية، وتوظيفها لتحقيق الرفاه الاجتماعي، بوقت وطرق أسرع وأكثر كفاءة من المعدل الطبيعي. (الدقس، ١٩٨٧).

أما (أمارتيا سن) عالم الاقتصاد الذي نال شهرة عالمية إثر فوزه بجائزة نوبل، فقد عرف التنمية بأنها "عملية توسيع أحقية البشر في اتخاذ خياراتهم في الحياة". (فرجاني، ٢٠٠١).

ومن التعريفات كذلك تعريف محمد الجوهري الذي عرّف التنمية بأنها "توظيف جهود الكل من أجل صالح الكل". حيث يؤكد الجوهري أن التنمية تتحقق من خلال مستويات ثلاث: أولها المستوى التكنولوجي، وثانيهما المستوى الاقتصادي وثالثهما المستوى الاجتماعي. (الجوهري، ١٩٧٩) .

تعريف الأمم المتحدة "التنمية هي العملية المرسومة لتقدم المجتمع اقتصادياً واجتماعياً بالاعتماد على إشراك المجتمع المحلي وتفعيل مبادراته". (عبد اللطيف، ٢٠٠٧)

من استعراض التعريفات السابقة للتنمية فإنه يمكن إيجاد قواسم مشتركة أساسية بينها، هي أن هدف التنمية هو التحسين المستمر في نوعية حياة الأفراد في المجتمع، وأن الإنسان هو وسيلة التنمية وهدفها، وأن مدى رفاهيته يعتبر مؤشراً لمدى تحقيق التنمية، وعليه يمكن للباحثة استخلاص تعريف جامع للتنمية بأنها "جهود منظمة متواصلة تعمل على توظيف أقصى الطاقات المادية والبشرية والطبيعية، بهدف إحداث تغيير إيجابي يؤدي إلى تحقيق الرفاه المعيشي للمجتمع".

بعد استعراض التعريفات السابقة للتنمية، فإنه يمكننا القول بأن تحقيق التنمية بات هدفاً تسعى المجتمعات المتقدمة والنامية إلى تحقيقه على حد سواء، رغم حاجة الدول النامية بشكل أكثر إلحاحاً لتحقيق هذا الهدف، لأنه –وبحسب ساندرز لدى وضعه لمبادئ التنمية– يتحتم على المجتمعات النامية التي تهدف للوصول إلى مرحلة الحداثة، أن تقضي على العوائق السياسية والاجتماعية والثقافية، الناجمة عن وجود جماعات تقليدية قوية التأثير في المجتمع، والتي غالباً ما ترفض التغيير وتتصدى له، الأمر الذي قد يؤدي إلى اشتعال الصراعات الأيديولوجية والسياسية، وبالتالي إعاقة تحقيق التنمية في المجتمع. (العيسى، ١٩٩٩).

وهذا يعني أن تحقيق التنمية في المجتمعات النامية يتطلب تنسيق الجهود لاستغلال الموارد المتاحة على الصعيد المادي والبشري والمالي، بطريقة تحقق أعلى مستوى من النمو الاقتصادي المقترن بأقصى قدر ممكن من العدالة الاجتماعية.

ولكن يبقى هناك جانب آخر يتعلق بالأيديولوجية التي تحكم رسم وتطبيق السياسات التنموية، حيث إن المجتمعات المعاصرة يمكن لها أن تحقق التنمية من خلال أحد الاتجاهات التالية:

أولاً: الاتجاه المحافظ (أو الاتجاه النفعي): وهو يعالج قضية النمو الاقتصادي باستقلال نسبي عن التنظيم الاجتماعي، حيث يرفض أصحاب هذا الاتجاه التحليل الجدلي التاريخي للواقع الاجتماعي، فالواقع الاجتماعي الممكن هو الواقع الاجتماعي القائم بالفعل فقط.

ثانياً: الاتجاه الوظيفي (الوضعي): الذي يؤمن بإمكانية تحقيق التنمية من خلال إجراء تعديلات وظيفية على النسق العام الكلي، ولكن دون أي تعديل راديكالي يهدد استقرار وتوازن النسق القائم.

ثالثاً: الاتجاه الماركسي: وبالتأكيد يؤمن أصحاب هذا المنظور بأن إحداث التنمية لن يتم إلا بتغيير جذري في الواقع الاقتصادي المادي القائم في المجتمع، حيث إن هذا التغيير سوف تتبعه تغيرات في البناء الفوقي ونظمه، وعليه فإن التنمية تتحقق فقط إذا شمل التغيير النظام الاقتصادي في المجتمع، يتبعه تغيير جميع النظم الاجتماعية القائمة. (هاريسون، ١٩٩٨).

عند التعمق أكثر بالبحث في قضايا تحقيق التنمية في مجتمع ما، نجد أن العوامل غير الاقتصادية هي التي تملك القدرة على تحديد مدى النجاح الذي تحققه السياسات والمشاريع التنموية الحكومية، فعلى سبيل المثال نجد أن المجتمعات المتقدمة، تختلف بشكل كبير عن المجتمعات التي تحقق إنجازات متواضعة أو لا تحقق أية منجزات تنموية، من حيث القيم والمعتقدات والأنماط السلوكية الشائعة بين الأفراد، فالمجتمع الذي يهدف إلى تحقيق معدلات عالية من التنمية ينبغي عليه صياغة خطط تنموية نابعة من صميم قيمه وعاداته وأعرافه الإيجابية، فقد أشار العديد من أخصائيي التنمية إلى أن أهم سبب لفشل الخطط التنموية في العالم الثالث، هو أن الدول النامية تعتمد على خطط تنموية بُنيت من قبل الخبراء الغربيين، بطريقة لا تراعي الخصوصية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للمجتمع المستهدف. (سلامة، ١٩٩١).

وباعتبار أن الدول المستقلة حديثاً تعتبر دولاً نامية وضعيفة، فإنه أصبح لزاماً عليها -لكثير من الأسباب- وضع الخطط التنموية الشاملة التي تتضمن جميع القطاعات في الدولة، فقد أصبح لديها تحديات أساسية لا بد من معالجتها من خلال التنمية، وهي: (العواملة، ١٩٩٢).

- بناء الهوية الوطنية للسكان القاطنين على رقعة الدولة، بكل ما يعنيه ذلك من أبعاد سياسية واجتماعية وتاريخية حضارية.
- بناء جهاز بيروقراطي إداري كفؤ يمكنه إدارة مؤسسات الدولة، وإسناد المجالات الخدمية فيها.
- بناء الخطط التنموية الشاملة والتفصيلية التي تغطي جميع القطاعات الحيوية في الدولة، ضمن إطار مؤسسي منظم.

تطورت النظريات التنموية باعتبار أنها العصب الحيوي للبناء العلمي المعرفي الحديث، بحيث تكون وظيفتها تقديم التفسير المنطقي المنظم للظواهر المختلفة، من خلال الكشف عن تحليل العلاقة ما بين مختلف المتغيرات المرتبطة بالتنمية. لذا وعند البدء باستعراض نظريات التنمية، فإنه لا بد من تصنيفها إلى عدة تصنيفات بحسب منظور البحث، بمعنى أن علماء الاقتصاد قدموا نظريات تنموية اقتصادية، وكذلك فعل علماء الاجتماع وأخصائيو التنمية. وفيما يلي نورد أبرز وأهم تلك النظريات. (العواملة، ١٩٩٢):

١/١/٢ النظريات الاقتصادية المفسرة للتنمية (Economical Theories)

أثارت قضايا التنمية اهتمام المفكرين والسياسيين على مر العصور وفي المجتمعات المختلفة، حتى بات تحقيق التنمية هدفاً استراتيجياً لمعدّي السياسات الاجتماعية في كل مجتمع، لا سيما مجتمعات دول العالم الثالث، لأنه يتحتم عليها إنجاز قفزات عملاقة في التنمية الشاملة، ليكون بمقدورها تقليص الفجوة الحضارية بينها وبين دول العالم الأول، التي كانت سبّاقة في تحقيق التقدم والتطور الصناعي والتكنولوجي، في فترات مبكرة بدأت معالمها بالوضوح مع بداية النصف الثاني من القرن السابع عشر بعد اختراع الآلات البخارية.

قدمت أشهر النظريات الاقتصادية تحليلاً وتفسيراً لحدوث العملية التنموية من خلال أشهر منظري تلك النظريات، ومن أهمهم:

١. **آدم سميث Adam Smith** (١٧٢٣ - ١٧٩٠): يؤكد سميث أن الحرية والمنافسة يمثلان الفضاء الرحب الذي يمكّن المجتمع من تحقيق التنمية، حيث يؤكد أن تراكم رأس المال والتخصص وتكثيف الإنتاج وتوظيف التكنولوجيا، هي العوامل المؤدية إلى تحقيق النمو الاقتصادي، الذي سيقود بدوره إلى تحقيق التنمية الاجتماعية والثقافية الحضارية.

٢. **كارل ماركس Karl Marx** (١٨١٨ - ١٨٨٣): تنبأ ماركس بحتمية انهيار النظام الرأسمالي نتيجة الكساد العالمي وتفاقم البطالة وانخفاض الأجور، فقد أكد ماركس أن المجتمع يتسنى له تحقيق التنمية في حال قامت الطبقة العاملة بدورها التاريخي، من خلال سيطرتها على وسائل الإنتاج وتجريد الطبقة الرأسمالية البرجوازية من سيطرتها التاريخية على وسائل وأدوات الإنتاج، عندئذ فإن عدالة التوزيع المتحققة في البناء التحتي، تنعكس إيجاباً على البناء الفوقي، فتزدهر العلوم وينشط الإبداع والحركة الثقافية في المجتمع.

٣. **ألفرد مارشال Alfred Marshal** (١٨٤٢ - ١٩٢٤): يجزم مارشال بأن التنمية تحدث بفعل النمو الاقتصادي الذي لا يتحقق إلا بتوافر مجموعة من العوامل الطبيعية والاجتماعية والسياسية والإنسانية المواتية، من أهمها: المصادر الطبيعية، المناخ المناسب، الشخصية الإنجازية، طبقة اجتماعية وسطى، نظام سياسي مرن، توافر الأسواق، توافر معدل مرتفع للادّخار، وحكومة تقدم خدمات اجتماعية متطورة.

٤. **جوزيف شومبيتر Joseph Schumpeter** (١٨٨٣ - ١٩٥٠): يعرف شومبيتر التنمية بأنها توسع شامل في الاقتصاد القومي، من خلال فتح مجالات الاستثمار أمام المستثمرين الرياديين، الذين تضمن استثماراتهم إنتاج سلع جديدة بأساليب متطورة.

٥. **والت روستو W. Rostow** (١٩١٦ - ٢٠٠٣)**:** قدم روستو من خلال نظريته في التحديث عدداً من المراحل التي يتوجب على كل مجتمع أن يمر بها في طريقه إلى الوصول إلى مرحلة التحديث، وقد قسمها إلى خمس مراحل، هي:

أولاً: مرحلة المجتمع التقليدي

ثانياً: مرحلة التهيؤ للانطلاق

ثالثاً: مرحلة الانطلاق

رابعاً: مرحلة الاتجاه نحو النضج

خامساً: مرحلة الاستهلاك الوفير.

٦. **نظرية المعدل الحرج للنمو الاقتصادي نموذج هارود ودوما (Harrod & Domar)**:
قدمت هذه النظرية نموذجاً تنموياً يُبنى نتيجة للنمو الاقتصادي الذي يحدث نتيجة التفاعل ما بين العمل ورأس المال، كما يحدد مقدار النمو الاقتصادي بحسب العلاقة بين الدخل والإنفاق من جهة، والإنتاج المتحقق عن الاستثمارات من جهة أخرى. وقد اعتبرت هذه النظرية أن هناك قيمة حرجة من معدل الدخل الفردي يتوقف عليها حدوث أو عدم حدوث النمو الاقتصادي في المجتمع، بمساعدة حد أدنى للجهد الإنساني لزيادة معدل الدخل الفردي، بحيث يؤدي مجمل تلك الجهود إلى تعظيم العوامل المعززة للتنمية وتقليل العوامل المعيقة لها.

قدمت هذه النظرية العوامل التي تساعد على تحفيز الجهود التنموية، في مقابل عوامل أخرى اعتبرتها مثبطة للتنمية، حيث اعتبرت هذه النظرية أن النمو السكاني المتزايد هو من أهم الأسباب المعيقة للتنمية.

٧. **نظرية النمو المتوازن أو الدفعة القوية (Balanced Growth Or Big-Push)**:
تؤكد هذه النظرية أن النمو الاقتصادي هو حلقة ديناميكية تستمر نتيجة تفاعل عناصرها الأساسية وهي: الاستثمار، الدخل والادخار، وهي عناصر توظّف في تعزيز إنتاجية جميع القطاعات الاقتصادية بتوازن يؤدي إلى تكامل تلك القطاعات بصورة إيجابية. كما توضح النظرية أن الدول النامية إنما تعيش أيضاً في حلقة من نوع آخر هي حلقة مغلقة وموحشة، تكونها عناصر أساسية هي: دخل متدنٍّ، إنتاجية منخفضة، تراكم رأسمالي ضعيف، قدرة شرائية ضئيلة، معدل استثمار منخفض ومعدل ادخار ضعيف. وتلك الدول لن تمتلك مقومات الخروج من تلك الحلقة دون المساعدات الخارجية المالية والتكنولوجية.

٨. **نظريات أخرى**: مثل نظرية استيعاب فائض العمالة، ونظرية النمو غير المتوازن، ونظرية لبنشتاين، وهي نظريات تضع اللائمة على الدول النامية، لأنها تتسم بسوء الإدارة في توجيه العمالة الفائضة عن القطاع الإنتاجي الرئيس فيها وهو القطاع الزراعي، على

حساب التطور في القطاعات الإنتاجية الأخرى كالصناعي مثلاً. فيما تؤكد نظرية النمو غير المتوازن أن الإمكانيات المادية والبشرية المتواضعة في الدول النامية، لا تسمح لها بتنمية وتطوير الإنتاجية في القطاعات الاقتصادية كافة، بل تسمح لها فقط بالاستثمار ضمن قطاعات محدودة وبأدوات غير متطورة، كالزراعة أو الصناعات الاستخراجية، ويؤدي هذا إلى إحداث تشوّه في الاقتصاد القومي، وبالتالي تحدث تنمية غير متوازنة لها تبعات سلبية أكثر منها إيجابية. أما نظرية لبنشتاين فتعتبر أن الدول النامية تعيش في حلقة مفرغة يحدها الفقر من كل حدب وصوب، حيث يعتبر أن انخفاض معدل الدخل القومي وبالتالي دخل الأفراد، يقود دائماً إلى استمرار الفقر وفشل الجهود التنموية، وبذلك يعتبر الارتفاع المستمر في الدخل القومي هو الطريق إلى الوصول إلى التنمية الكافية للخروج من دائرة الفقر.

٢/١/٢ النظريات الاجتماعية والشمولية المفسرة للتنمية (Social Theories)

تستند النظريات الاجتماعية المفسرة للتنمية إلى تحليل وتفسير العلاقة ما بين التنمية وحدوث النمو الاقتصادي من جهة، وبين الخصائص الاجتماعية والسلوكية لسكان المجتمع من جهة أخرى. بمعنى أنها تفسّر حدوث التنمية من خلال عدد من الخصائص الاجتماعية والقيمية التي تسود المجتمع وتميّزه من غيره من المجتمعات. ومن أهم هذه النظريات:

١. **نظرية ماكليلاند McClelland** (١٩١٧ - ١٩٩٨): يعتبر ماكليلاند من أهم منظري نظرية التحديث التي استندت إلى الأسس النظرية التي قدمها كل من دوركايم في ثنائية المجتمع التقليدي وتضامنه الآلي، والمجتمع الحديث وتضامنه العضوي، وفيبر الذي قدم نظريته بالاستناد إلى دور الأخلاق التربوية البروتستانتية في تقدم المجتمع ووصوله إلى العقلانية، حيث تقوم نظرية التحديث على فكرة(التقليد والتحديث) نفسها، وتقوم على ضرورة استبدال القيم التقليدية التي تسود المجتمع التقليدي بقيم حديثة تناسب المجتمع الحديث، وبذلك يحدث التغير الاجتماعي الذي يطال نظام القرابة والنظام الاقتصادي والنظام القيمي والاجتماعي.

يؤكد ماكليلاند أن عملية التنشئة الاجتماعية التي تحفز الإبداع والتفوق، هي العامل الأهم في تحقيق التنمية الاقتصادية أولاً والتنمية الشاملة ثانياً، كما أن الخصائص الشخصية والسلوكية

للأفراد التي تتميز بروح المبادرة والمغامرة، تتيح فرصاً أفضل لتحقيق التنمية والتطور في المجتمع.

كذلك يرى ماكليلاند أن مستوى الإنجاز في المجتمع يحدده مستوى التجديد والتنظيم فيه، لذا فإن الأفراد من ذوي الإنجاز المرتفع تصبح لديهم فرص أفضل لتحقيق الإنجاز الاقتصادي، وبالتالي تتفتح أمامهم آفاق الإبداع وبالنتيجة يسهمون أكثر في تنمية مجتمعهم.(ويبستر، ١٩٨٦).

إن نظرية ماكليلاند تتسم بالتركيز على العوامل السسيولوجية والسايكولوجية والاقتصادية معاً لتفسير التنمية، من خلال تحليل تأثير التنشئة والقيم على الدوافع الفردية المؤثرة في تراكم رأس المال، وبذلك يكون الحل بإعادة إنتاج الشخصية الحديثة.(خمش، ٢٠٠٥).

وإذا كانت الدول الغربية تتبنى نظرية التحديث في سبيل تحقيق التنمية في دول العالم الثالث، فإنها أولاً تعترف بتخلف أوضاع دول العالم الثالث نظراً لافتقارها إلى التنمية، وثانياً أن هذا التخلف ناجم عن تخلف الأنظمة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية فيها، وثالثاً أنها تضع نموذج التحديث الغربي على جدول أعمال البرامج التنموية في باقي دول العالم، وهذا يعني أن دول العالم الثالث لن تصل إلى أن تصبح مجتمعاً حديثاً إلا بالمساعدة الغربية فقط، وهو ما يعمل على استبدال الأنماط الاجتماعية التقليدية القائمة بنظام قانوني عقلاني وبالتالي حديث.

٢. **نظرية هيجن**: لا يقدم هيجن طرحاً يختلف كثيراً عن ماكليلاند، إنما يزيد عليها في أن التنمية تحدث من خلال تشجيع الأفراد الرياديين المبدعين الذين يساهمون بتفعيل الإصلاحات المجتمعية على صعيد الاقتصاد والسياسة والمجتمع، خاصة تلك التي تقوم على المعرفة والعلم الحديث والتكنولوجيا المعاصرة، حيث يتوجب على المجتمع اكتشاف الطاقات الإبداعية الكامنة في هؤلاء الأشخاص، وأن يُنمي ويُطوِّر قدراتهم التي تمكنهم من قيادة مستقبل التغيير في مؤسسات المجتمع.

أما النظريات الشمولية التنموية (Comprehensive Development Theories) فتتميز باهتمامها المتوازن بتحليل جميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإنسانية المؤثرة في حدوث التنمية، بمعنى أن التنمية لا يمكن تجزيئها لأنها لن تتحقق إلا من خلال وجود مجتمع يحقق التوازن السياسي والاجتماعي والاقتصادي، وتتوضح أهم منطلقات هذه النظريات من خلال أهم منظريها وهم: (العواملة، ١٩٩٢)

٣. **فرد رجــز Fred Riggs** (١٩١٧ - ...): تتوقف درجة التنمية التي يمكــن أن يحققهــا المجتمع على مجموعة من المعايير والخصائص الاقتصــادية والاجتماعيــة والسياســية والبيئية التي تسود المجتمع. وقد صنف رجز المجتمعات وفق نموذجين للمجتمعات هما:

أولاً: نموذج المجتمعات المتقدمة: حيث يقوم النشاط الاقتصــادي فيهــا علــى الأنشــطة الإنتاجية الصناعية، ويعتبر الإبداع والتنافس والعقلانية من القيم الأساسية التي تســود هذا المجتمع الحديث، الذي يعتمد على التقدم العلمي والمعرفي والتكنولــوجي، ولأنــه مجتمع ديناميكي فإنه يسمح بالحراك الاجتماعي باعتباره سمة صحية. وهنــا يســتند رجز في نظريته إلى المفهوم الغربي المادي للتنمية، وهذا يعني أن التنمية المســتهدفة في الدول النامية لن تتحقق إلا باتباع النموذج الغربي.

ثانياً: نموذج المجتمعات المتخلفة نسبياً: وهي مجتمعات تعتمد علــى الزراعــة كنشــاط اقتصادي أساسي، باستخدام أساليب إنتاجية متخلفة وبدائية، وهنــا يكــون المجتمــع استاتيكياً جامداً يقاوم الحراك الاجتماعي، ويعلي القيم الجامدة التي تحد من المغــامرة والفردية والتغيير، أما النظام السياسي فيه فتسيطر على حكومته نخبة قويــة مــؤثرة دكتاتورية تمارس السلطة وتحتكرها.

٤. **ألبرتو راموس Alberto Ramos** (١٩٠٩ – ...): قدم راموس نموذجاً احتمالياً متغيراً للتنمية الشاملة أساسه أنه لا يوجد على الأرض نمط مثالي موحد للتنمية يمكن تطبيقه فــي أي مجتمع، وعليه فإن كل مجتمع يتضمن احتمالات تنموية متباينة بحيث يــؤدي تطبيــق النماذج التنموية المعدة مسبقاً كوصفات جاهزة، إلى تشوه تنمــوي يعيــق مســيرة النمــو الطبيعي.

٢/٢ الخلفية الاقتصادية والاجتماعية في الأردن

تحتم الطبيعة الديناميكية المتغيرة للمجتمعات الإنسانية على الباحــث، الــربط بــين مختلــف العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وحتى الجغرافية والبيئية، لتقديم فهم متكامــل وتحليــل منطقي لسبب واتجاه التغير الذي يطرأ عليها من حين لآخر.

وقد تأثر المجتمع الأردني – مثل باقي المجتمعات الإنسانية– بالتغيرات والتقلبات الناجمة عن التبدل والتحول في تلك العوامل المختلفة، فقد شهد المجتمع الأردني فترة من الرخـــاء الاقتصـــادي امتدت منذ منتصف العقد السابع وحتى مطلع العقد الثامن من الألفية الثانية، إثر تحقيـــق معـــدلات نمو اقتصادي مرتفعة في الناتج المحلي الإجمالي بلغت (١١%) ســـنوياً خـــلال الفتـــرة (١٩٧٣-١٩٨٣) حيث لم تكن مظاهر الفقر واضحة ولـــم تتجـــاوز معـــدلات البطالـــة فـــي عـــام ١٩٨٢ نسبة(٤,٣%). (برنامج الأمم المتحدة ووزارة التخطيط، ٢٠٠٤).

وضمن هذا المجال، فإن أهم العوامل التي أسهمت في ذلك النمو هو اكتشاف النفط في جميـــع دول الخليج وارتفاع أسعار النفط عالمياً، حيث قامت إثر هذا الاكتشاف ثورة عمرانية وتكنولوجيـــة هائلة في دول الخليج العربي، نتيجة زخم الفوائض المالية من عوائد النفط، تنامت بعدها حاجة تلك دول إلى الأيدي العاملة والفنيين المؤهلين من الأردن، الذين ما إن باشـــروا العمـــل حتـــى بـــدأت حوالاتهم المالية بالتدفق عليه. ونتج عن زيادة الطلب العربي على الكفاءات الأردنية -لا سيما من أصحاب الشهادات والاختصاصات المهنية والطبية والهندسية- أن ترسخت ثقافة الاســـتثمار فـــي التعليم لدى الأسر الأردنية، التي أصبحت تهتم بأن ينال أبناؤها أعلى الدرجات العلمية والمعرفيـــة، التي تُخوّلهم تقلد المناصب، وتحسّن فرص العمل بأوضاع أفضل داخل أو خارج الأردن هذا مـــن جهة، ومن جهة أخرى فقد نشطت المساعدات العربية للأردن في الفتـــرة نفســـها، إثـــر الجهـــود السياسية الأردنية المستمرة لإصلاح العلاقات البين – عربية على المستوى الخارجي، أمـــا علـــى الصعيد الداخلي فقد اهتمت الحكومة ببناء مؤسسات الدولة الحديثـــة، مـــن خـــلال نمـــو وتطـــور المؤسسات والبيروقراطيات الرسمية ومنظمات المجتمع المدني التي أقيمت مع بدايـــة الســـتينيات، بحيث أصبحت أكثر تنظيماً واستقراراً رغم التوتر الإقليمي في المنطقة النـــاجم عـــن التطـــورات السلبية للقضية الفلسطينية، واتخاذ عدد من الدول العربية الوضع الدفاعي في ظل اعتبـــار الكيـــان الإسرائيلي تهديداً استراتيجياً جوهرياً في المنطقة. وأخيراً يمكننا إضافة سبب سياسي آخر يتمثـــل في اندلاع الحرب الأهلية اللبنانية، التي اعتبرت عاملاً طارداً للاستثمارات العربية التـــي اتجهـــت إلى الأردن، باعتباره واحة استقطاب جاذبة للاستثمارات بسبب استقرار الوضع الأمني الـــداخلي. (العجلوني، ١٩٩٤).

أدت جميع العوامل آنفة الذكر إلى ارتفاع معدل دخل الفرد، بحيث ســـاهم ذلـــك فـــي تنـــامي الطموحات الاقتصادية لأبناء المجتمع الأردني وبالتالي تحسين أوضاعهم المعيشية، الأمـــر الـــذي مهد لبروز ثقافة اجتماعية جديدة تتمثل بتقبّل التجارب الجديدة وتبنِّيها، إذا كانـــت تعـــود بجـــدوى

اقتصادية تحسن من أوضاعهم، وتنامت لديهم اتجاهـــات ترحـــب بالمشـــروعات والاســـتثمارات الخارجية التي حاولت الابتعاد عن المناطق الساخنة عسكرياً، مثل: لبنـــان، واســـتمرار الصـــراع العربي الإسرائيلي على الأراضي الفلسطينية، والتأثير الطفيف للحرب العراقية الإيرانية.

وقد رافق هذا النمو في الأوضاع الاقتصادية تحسّناً اجتماعياً ملحوظاً شمل جوانـــب عديـــدة، وطال عناصر البناء الاجتماعي الكلي (المجتمع) المكوّن من المؤسسات المتمثلة بـــالنظم الســـائدة، والجماعات الاجتماعية على اختلافها، والتغير في الأنساق الثقافية، وبذلك يكون التحسن قد شـــمل رقعة واسعة من مجالات الخدمات الاجتماعية، مثل: الصحة والتغذية، التعلـــيم، الإســـكان، تغيـــر ظروف العمل، الأمن، التماسك الأسري ووسائل الترفيه.

ومع استمرار تحسن المستوى المعيشي للمواطنين بدأت مظاهر التغير الاجتمـــاعي بـــالظهور بشكل جلي واضح -رغم السمة السلبية لبعضها- حيث أدى توافر المال بين أيدي فئات متزايدة في المجتمع إلى بروز أنماط الاستهلاك التفاخري بين الأفراد، في مجالات لـــم تعتبـــر إنتاجيـــة بـــل استهلاكية لا سيما في المناسبات الاجتماعية في الأفراح والأتراح، ويتبدى أهم هذه الأنمـــاط فـــي أنماط البناء والأثاث والتجهيزات المنزلية المستخدمة، الملـــبس، المأكـــل والمجـــاملات. (خمـــش، ٢٠٠٥).

بالمقابل ساهمت تلك الوفرة في ازدياد الأهمية الاجتماعية للتعليم، فأصبحت الأسر في المـــدن والقرى والبوادي بتفاوت نسبي تسعى جاهدة إلى توفير التعليم المناسب لأبنائها، حتى لو اضـــطرت إلى ابتعاثهم للدراسة بدول أخرى وبمختلف التخصصات. كذلك ساهم الأبناء المتعلمـــون بصـــورة غير مباشرة في ارتفاع نسبة التحضر في المجتمع الأردني، فبعد انتهاء فترة تعليمهم عادوا لتقلـــد المناصب القيادية في المؤسسات الحكومية حديثة العهد، فقد احتاجت إلى الكوادر البشرية المؤهلة، ولذا ترتب على معظمهم الانتقال للسكن في مراكز المدن ولا سيما في العاصمة عمان. لـــذا بـــدأ الاستخدام المتزايد لوسائل النقل التي احتاجت إلى شبكة طرق تصل إلى مختلـــف المنـــاطق، فقـــد تناولت دراسات عديدة متخصصة تغير البنى الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في الأردن خـــلال فترات زمنية متتابعة. (مؤلف جماعي، ٢٠٠٣).

لكن مع مضي الوقت حان موعد تسديد الديون وظهر معه عجز الحكومة عن الوفاء بديونها، حيث لم تكن القروض السابقة كافية لإنجاز المشروعات التنموية التي تم الالتزام بها، وعلاوة على ذلك تركز معظمها في مشروعات غير ذات عائد إنتاجي يساهم في رفع الناتج المحلي الإجمـــالي،

لذا اضطرت الحكومة ولأكثر من مرة إلى الاقتراض مجدداً للوفاء بالتزامات تلك الديون فخلال الفترة الممتدة من ١٩٨٠- ١٩٨٨ تنامى إجمالي القروض الخارجية من (٧١- ١٥١) مليون دينار سنوياً، ولكن الأردن لم يكن الدولة الحديثة الوحيدة التي عانت من تلك الأزمة، فقد اشتركت معظم الدول النامية والعربية في الوضع المأساوي ذاته، غير أن ارتفاع الأسعار العالمية للنفط لاحقاً، أسهم في خروج الدول المنتجة للنفط من دائرة المديونية وعجز الموازنة الحكومية عن تسديد الديون. (عازر آخرون، ١٩٩٩).

٣/٢ الآثار الاجتماعية والاقتصادية للتذبذب الاقتصادي في الأردن

يعتبر التغير الاقتصادي أوضح ظهوراً وأسهل قياساً من التغير الاجتماعي، الذي قد يكون ظاهراً أو كامناً، وللدلالة على ذلك فإنه يمكننا رصد أبرز الآثار السسيو- اقتصادية التالية التي ظهرت في المجتمع الأردني نتيجة النمو الاقتصادي الذي شهده المجتمع الأردني خلال الثمانينيات: (العجلوني، ١٩٩٤)

- نمو المدن الرئيسة وتطورها خاصة العاصمة عمان بشكل سريع، نتيجة لتركز مؤسسات الدولة الحديثة العامة والخاصة فيها، إضافة إلى قيام المصانع وتطور قطاع الخدمات بشكل هائل، الأمر الذي ساعد على توفير فرص عمل متنوعة.

- إنجاز مشروعات البنية التحتية من طرق مواصلات وإيصال التيار الكهربائي وخطوط المياه والصرف الصحي، لمختلف المناطق الأمر الذي سهل عمليتي الانتقال والحركة.

- نمو حركة التصنيع لا سيما الصناعات التحويلية والاستخراجية بكميات معدة للتصدير، رافقه نمو التجارة الداخلية والخارجية وتطورها.

- ارتفاع نسبة التعليم وزيادة عدد حاملي الشهادات العليا، وتوافر مزيد من فرص العمل، الأمر الذي ساهم في ارتفاع المعدل السنوي لدخل الفرد.

- ازدياد ملحوظ في تقسيم العمل، نظراً لما تتطلبه الطبيعة الجديدة للمهن والأعمال في المجتمع الحديث، وازدياد الطلب على التخصصات الحديثة المتعلقة باستخدامات التكنولوجيا الحديثة.

- تحسن نوعية الحياة للأفراد، حيث أصبحت الأسر تعتمد على اقتناء الأجهزة المنزلية الكهربائية، التي تساعد على توفير الوقت والجهد المبذول في الأعمال المنزلية التي كانت تستنفد طاقة أفراد الأسرة ووقتهم خاصة المرأة في المجتمع التقليدي سابقاً.

- تطور التشريعات والتنظيمات التي تستند إليها التنظيمات البيروقراطية المختلفة، من حيث تنظيم حقوق العاملين وواجباتهم.

- تحسن كبير في المستوى الصحي العام في المجتمع، من حيث انخفاض عدد الوفيات وارتفاع معدل توقع العمر لكلا الجنسين، إضافة إلى الزيادة المطردة في أعداد المستشفيات والمراكز الصحية وانتشارها.

- تحسن ملحوظ على المناطق الريفية التي أصبحت تحظى بنوعية من الخدمات الاجتماعية لم تكن موجودة سابقاً، نتيجة تنفيذ مشروعات اقتصادية واجتماعية تعود بالفائدة على السكان، إلا أنه ومن ناحية أخرى يلاحظ ازدياد الفجوة الحضارية بين الريف والحضر نتيجة إقصاء بعض المناطق الريفية عن تلك المشروعات التنموية.

بالمحصلة بدأت الأوضاع الاقتصادية بالتذبذب بعد منتصف الثمانينيات وحتى حلول عام ١٩٨٩، الذي حمل معه جملة هائلة من التحولات في المجتمع. غير أنه يمكن وصف أهم تحولات المرحلة الانتقالية التي خاض خلالها المجتمع الأردني مخاضاً اقتصادياً واجتماعياً نجم عن فترة التذبذب الاقتصادي التي أثرت في المملكة، بأنها كانت ارتفاع نسبة التحضر بشكل غير مخطط ومفاجئ، حيث ساعدت عوامل مثل: الزيادة الطبيعية للسكان وانخفاض الوفيات والهجرات الداخلية والخارجية، إلى ارتفاع معدلات التحضر بصورة مفاجئة، ومنذ ذلك الوقت بدأت مدينة عمان تمر بمرحلة انتقالية رسمتها السنوات اللاحقة فيما بعد منتجة نسيجًا اجتماعيًا أصبح أكثر تقبلاً للتباين والاختلاف. (منيف، ١٩٩٤).

وتوالى بعد ذلك النمو المفاجئ ظهور العديد من المشكلات الاجتماعية المصاحبة لهذه الظاهرة، مثل: عدم كفاية الخدمات الاجتماعية الأساسية التي توفرها الدولة مثل: الصحة والتعليم والإسكان، وارتفاع معدل أسعار المواد ومستوى المعيشة بشكل عام، ومن ثم ارتفاع معدلات الجريمة وظهور مشكلة التفكك الأسري التي نجم عنها ارتفاع معدلات الطلاق وجنوح الأحداث.

وبعد ذلك توالى ظهور مناطق جيوب الفقر، وهي مناطق تفتقر إلى الظروف الصحية من بنية تحتية وخدماتية، ويقيم فيها أعداد كبيرة من الأسر والأفراد المهمّشين والعاطلين عن العمل، وينتشر فيها العاملون في القطاع غير الرسمي.

ونتج عن ذلك أيضاً اتساع الفجوة الحضارية بين الريف والحضر، فقد صاحب نمو المدن الرئيسة كالعاصمة عمان وإربد والزرقاء، تفريغ للقرى الأردنية من سكانها، الأمر الذي حرم تلك المناطق الريفية من القوى البشرية الشابة الواعدة التي كان يمكن أن تحدث فيها فرقاً، بدلاً من حالة شبه الشلل التي أصابت المناطق الزراعية جراء هجرة أبنائها إلى مراكز المدن. وعلى الرغم من إنجاز الحكومة لمشروعات البنية التحتية المختلفة، إلا أن تلك المشروعات عملت على خدمة تطور المدن ونموها أكثر من تحقيق التنمية في الريف؛ لأنها لم تُكثّف الإنتاج الزراعي أو تشجيع المشروعات الزراعية بقدر ما سهلت انتقال أبناء الريف إلى المدن.

أما على مستوى العلاقات الاجتماعية والقرابية فقد شهدت ضعفاً عاماً على مستوى التأثير في اتجاهات وسلوكات الأفراد، ففي المجتمع الأردني التقليدي كانت مهنة الزراعة تجمع الأسر في العمل الجماعي، ولكن حدوث النمو الاقتصادي وزيادة تقسيم العمل وازدياد أهمية التخصص الدقيق، أدى إلى مزيد من التباين بينهم بدءًا من درجة التعليم ونوعيته، مروراً بطبيعة المهنة وأهميتها النسبية، وانتهاءً بنمط ومستوى المعيشة، وبالتالي ضعفت الاهتمامات المشتركة بين الأقارب باستثناء العلاقات التي تتسم بوجود مصالح من نوع معين، وهذا ما أكده إميل دوركايم في تفسيره للتغير الاجتماعي الناجم عن زيادة تقسيم العمل في المجتمع، الذي ينقل المجتمع من مرحلة التضامن الآلي إلى مرحلة التضامن العضوي. (غيدنز، ٢٠٠٥).

علاوة على جميع ما ذكر، نجد أن علاقات العمل قد أصبحت تحتل مكانة أهم من علاقات القربى والعلاقات الاجتماعية التقليدية، وفي هذا البند تحديداً نستطيع أن نتلمس أحد أبرز جوانب قضية تغير وظائف الأسرة العربية، التي أصبحت أكثر تأثراً بموقعها الضمني في التوزيع الطبقي غير الرسمي للمجتمع الذي يحدده المستوى المعيشي للأسر. (بركات، ٢٠٠٠).

كذلك يمكننا رصد انخفاض المكانة الاجتماعية لبعض المهن في المجتمع مثل مهنة التدريس، التي كانت تحظى بمكانة مرموقة، نظراً لتدني عائدها المادي، في حين تحتلّ الأعمال التجارية الحرة والعقارية، والتخصصات الفنية التكنولوجية الدقيقة اليوم مكانة أفضل بنسب متفاوتة نتيجة

جدوى عوائدها المالية المرتفعة، لا سيما بعد تبين معالم ثورة الاتصـــالات والمعلوماتيـــة وزيـــادة ارتباط الأردن مع دول العالم الخارجي.

وقد ألقى التذبذب الاقتصادي بظلاله من خلال انعكاس التغيرات المادية للنمو الاقتصادي على المنظومة القيمية التقليدية للمجتمع الأردني، فانتشرت الفردية مقابل العائلة والجماعــة، والأنانيــة مقابل الإيثار، والمصلحة الشخصية بدلاً من المصلحة العامة والتعاون، وثقافة الربح بدلاً من ثقافة التبرع والتطوع، والحرية بدلاً من ضوابط السلوك الفردي. لكن استجابة الأفــراد فــي المجتمــع الأردني الحديث أصبحت أكثر تبايناً بين ردود الفعل الإيجابية المتمثلة بــالتكيف مــع التحــولات الجديدة، وبين ردود فعل أخرى سلبية تمثلت بانتشار أوسع نطاقاً للجرائم والمشكلات الاجتماعيــة، التي شهدت تطوراً نوعياً وكمياً، نتيجة اقتران عامــل تغيــر المنظومــة القيميــة فــي المجتمــع واضمحلال ضوابط السلوك مع ارتفاع نسبة التحضر والكثافة السكانية المرتفعة في مناطق معينة، ومن تلك المشكلات: ارتفاع معدلات الجرائم المسجلة سنوياً مثل: السرقة، جنوح الأحداث، التفكك الأسري، الانحلال الخلقي، ارتفاع معدلات الطلاق، انتشــار الفســاد والمحســوبية. (العجلــوني، ١٩٩٤).

وعلى الصعيد الاقتصادي اضطر الأردن إلى طلب المساعد من المؤسسات المختصة ببــرامج التصحيح الاقتصادي من خلال البنك الدولي؛ حتى لا تضطر الدولة إلى إعــلان إفلاســها، فمــع تعاظم المشكلات الاقتصادية تفاقمت المشكلات الاجتماعية، التي أصبحت تهــدد اســتقرار كيــان المجتمع، فقد بلغ رصيد الديون الخارجية المعلن بنهاية العام ١٩٨٩ حوالي (٤,٨) مليار دينار، مع تأكيدات أن الحجم الحقيقي لتلك المديونية المتضمن للإنفاق العسكري يتعدى بكثير هذا الرقم، مــع الأخذ بعين الاعتبار أن اتفاقية السلام بين الأردن وإسرائيل لم تكن موقعة بعد. (البرنامج الإنمــائي للأمم المتحدة، ٢٠٠٤)

٤/٢ تراجع الأوضاع الاقتصادية وبداية تطبيق برنامج التصحيح الاقتصادي

يشترك الأردن بالعديد من الخصائص الاجتماعية والاقتصادية مع الدول النامية التي حققــت معدلات متوسطة على مقاييس التنمية البشرية بحسب تقارير الأمم المتحدة، وقد بــدأت الحكومــة بالتعاون مع خبراء البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، بوضع خطط لتنفيــذ برنــامج التصــحيح الاقتصادي منذ العام ١٩٨٩ وحتى العام ١٩٩٨، التي تهدف بمحصلتها إلى:

١. إعادة هيكلة الاقتصاد الأردني بشكل كامل.

٢. تحقيق مبدأ الاعتماد المتزايد على الذات.

٣. زيادة فرص ومجالات الاستثمار المحلي والأجنبي.

٤. ترشيد الاستهلاك بشكل عام، والإنفاق الحكومي بشكل خاص.

٥. تشجيع التصدير وتقليل الاستيراد.

٦. تمكين القطاع الخاص من ممارسة دوره الفعال من خلال تطبيق برامج الخصخصة، وخفض تدخل الحكومة بالأنشطة الاقتصادية إلى أقصى قدر ممكن.

٧. إسناد الدور الرعائي للعديد من شرائح المجتمع إلى منظمات المجتمع المدني، وتشجيع الأنشطة التطوعية.

بمراجعة الأهداف آنفة الذكر فإنه يمكننا استقراء حقيقة هامة على الصعيد الاجتماعي، تتمثل بوجود تركيز مطلق ينصب على تحقيق الإنعاش الاقتصادي، دونما إعطاء الفرصة لتحقيق التنمية الاجتماعية بالقدر المساوي أو حتى المقارب للتنمية الاقتصادية، الأمر الذي ترتبت عليه بالفعل انعكاسات سلبية على العديد من الشرائح الضعيفة في المجتمع الذين تواصلت أعدادهم بالتنامي وهم الفقراء ومتدنو الدخل.

بعد مرور هذه الفترة من الزمن تبين أن برامج التصحيح الاقتصادي قد نجم عنها إحداث تغيير إيجابي حقيقي، تمثل بتحسن أوضاع شرائح قليلة في المجتمع أهمها المستثمرون، ملاك الأراضي والعقارات وبعض كبار التجار، ولكن بالمقابل تدهور الأوضاع المعيشية لآخرين، اعتادوا أن ينتموا إلى الطبقة الوسطى في المجتمع، كموظفي القطاع العام والخاص، والفنيين وأصحاب المنشآت الحرفية، وبالتأكيد استمر فقر الفقراء ووقعت فئات أخرى ضعيفة أيضاً في دائرة الفقر.

مع نهاية العام ١٩٩٢ توالى تراكم المديونية الخارجية واستمر ضعف الإنتاجية، وانخفاض الإيرادات العامة المحلية والخارجية، وارتفع عدد الأفراد الذين يعيشون تحت خط الفقر المطلق

حتى وصلت نسبتهم إلى (٢١%) (البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، ٢٠٠٤) وهي نسبة قياسية حملت علامات خطر متعاظم، وكان ذلك العام تحديداً هو العام الذي باشر فيه صندوق التنمية والتشغيل عملياته الإقراضية المباشرة للأفراد، وحدد فيه أنه يستهدف شرائح الفقراء والعاطلين عن العمل ومتدني الدخل، وهم الفئات الذين كانوا الأكثر تضرراً من الآثار السلبية الناجمة عن تطبيق برامج التصحيح الاقتصادي في الأردن.

بحلول العام ١٩٩٩ أتم الأردن مراحل برنامج التصحيح الاقتصادي، وعمل على استكمال جميع متطلبات الاندماج بنظام الأسواق الحرة، لكن الاقتصاد الأردني – وإن لم ينهر – فإنه أيضاً لم يحقق نمواً في الناتج المحلي الإجمالي كما كان مأمولاً، فخلال الأعوام من (٢٠٠٥ وحتى ٢٠٠٨) حقق الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد الأردني نسب نمو (٨,١%، ٨%، ٦,٦%، ٥,٦%) على التوالي، وهي نسب متواضعة بل ومتناقصة تعكس أيضاً نوعا من القلق الحقيقي تجاه مستقبل الاقتصاد الوطني خصوصاً مع استمرار الأزمة العالمية. (البنك المركزي، ٢٠٠٩).

أما عن إجمالي الإيرادات العامة، فقد بلغ حجم المساعدات الخارجية خلال العام ٢٠٠٨ حوالي (٧١٨,٢) مليون دينار، لتحقق ما نسبته (٥,١%) من الناتج المحلي الإجمالي، بزيادة متحققة عن العام ٢٠٠٧ بقيمة (٣٧٤,٨) مليون دينار، أما الإيرادات المحلية فقد ساهمت في إجمالي الناتج المحلي بحوالي (٢٨,٣%). (البنك المركزي، ٢٠٠٩).

وهنا لا بد من الإشارة إلى تساؤل مفاده: ماذا سيكون مصير الاقتصاد الوطني دون إيرادات متحققة من المساعدات والمعونات الخارجية؟ ومما يؤكد مبررات هذا القلق ما جاء في تقرير التنمية البشرية للعام ٢٠٠٤، الذي يشير إلى أن الإصلاحات المتوخّاة من برنامج التحول الاقتصادي في الأردن، أظهرت تباطؤاً واضحاً عما كان متوقعاً لا سيما خلال الفترة (٢٠٠٢ – ٢٠٠٤) لأن الحكومة استمرت بالاعتماد على مساعدات الجهات المانحة، الأمر الذي من شأنه إضعاف قدرة المجتمع على تحقيق برامج التنمية البشرية. (البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، ووزارة التخطيط والتعاون الدولي، ٢٠٠٤).

٥/٢ مشكلتي الفقر والبطالة

ساد العالم مع انهيار الاتحاد السوفياتي موجة تفاؤل عام، مردّه أن تطور الرأسمالية في عصر العولمة وفي ظل السلام العالمي يجدر أن يتجلى بانتشار مزيد من الاختراعات والتقدم التكنولوجي والازدهار الاقتصادي والاجتماعي للمجتمعات، نتيجة الوفر المادي والرفاه الاقتصادي الناجم عن توقف سباق التسلح وانخفاض الإنفاق الدفاعي، ولكن الواقع حمل معه حقائق مغايرة لا سيما بعد أحداث ١١/ سبتمبر، واتجاه الحكومة الأمريكية إلى بدء ما يسمى بالحرب على الإرهاب في مناطق متباعدة من العالم، الأمر الذي رافقه إنفاق عسكري منقطع النظير وخطط سياسية داخلية وخارجية ذات كلفة باهظة، ومرة أخرى كان ذلك على حساب احتياجات الفئات الفقيرة والمهمّشة اجتماعياً، فبحسب البنك الدولي يحظى ٦٠% من سكان العالم بما يعادل ٦% من الدخل العالمي، فيما يحظى ٤٠% من سكان العالم بما يعادل ٩٤% من الدخل العالمي. (يونس، ٢٠٠٩).

وفي الأردن فإن الأوضاع لا تختلف كثيراً عن العديد من الدول النامية التي تلهث لتحقيق النمو الاقتصادي، من خلال تطبيق سياسات التصحيح الاقتصادي، ولا زالت مشكلتا الفقر والبطالة هما من أهم المشكلات الاجتماعية الاقتصادية التي تطفو على سطح تلك الإصلاحات، ورغم ارتباط مشكلتي الفقر والبطالة ببعضهما البعض، إلا أن انخفاض معدل الأجور كان سبباً من أهم أسباب الوقوع في مشكلة الفقر، فالفقراء يقبلون بالعمل بأجور زهيدة في ظل ظروف عمل مجحفة أحياناً ولو كان عملاً مؤقتاً في القطاع غير الرسمي، ففي إحدى الدراسات الحديثة أكدت أن ضعف النمو الاقتصادي ومشكلة الزيادة السكانية والتوزيع غير المتساوي للموارد، هي عوامل تؤدي إلى استمرار الفقر والبطالة واستمرار انخفاض الإنتاجية. (Havel. J, Safrankova. M, 2007)

ففيما يتعلق بقضية الفقر فإن التعريفات تتعدد وتتباين في جميع دول العالم، لكن معظم المؤسسات الدولية العاملة في مجال القروض الصغيرة، تستند اليوم إلى تعريف (سيبستاد وكوهين) الذي يحدد خط للفقر وتقسيم درجاته، حيث يبين التعريف أن هناك فئة المعدمين الذين يشكلون (١٠%) من أدنى خط الفقر في المجتمع، وفئة المعوزين الذين تتراوح نسبتهم ما بين (١٠%-٥٠%) من أدنى خط الفقر، وفئة الفقراء الذين يشكلون (٥٠%) دون خط الفقر الوطني، إضافة إلى تمييزهم لفئة من غير الفقراء وهم المعرضون لخطر الفقر. كذلك اصطلِح على أن فئة المعوزين الذين يعيشون تحت منتصف خط الفقر المعلن رسمياً في المجتمع، هم من يعيشون بأقل من دولار واحد يومياً. (هاريس، ٢٠٠٢).

وضمن هذا المجال تؤكد تقارير المجموعة الاستشارية الدولية لمساندة الفقراء (CGAP) أنه عند الحديث عن أفقر الفقراء أو المعدمين(الذين يقل دخلهم اليومي عن دولار) فإن القروض الصغيرة لا تعتبر دوماً الأداة الأفضل للحد من الفقر، وفي هذه الحالة لا بد من تدخل برامج الحد من الفقر التي تقوم على المساعدات والمعونات الطارئة، لمساعدة هذه الفئة في المجتمع. (Littlefield, 2002).

في العام ٢٠٠٠ كان الأردن قد تبنّى إعلان الألفية مع (١٨٩) دولة، لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وهي ثمانية أهداف يتصدرها القضاء على الفقر المدقع والجوع، حيث انبثق عنه هدف فرعي آخر، يتمثل بخفض نسبة السكان الذين يقل دخلهم اليومي عن دولار واحد إلى النصف بحلول العام ٢٠١٥. لذا فقد استمرت البرامج الحكومية على تخفيض معدلات الفقر، وبالفعل نجحت في تحقيق العديد من الإنجازات، حيث انخفضت نسبة الفقراء في المملكة إلى (١٤,٢%) في العام ٢٠٠٢، وعادت لتميل إلى الارتفاع النسبي في العام ٢٠٠٥ لتبلغ (١٤,٧%) (دائرة الإحصاءات العامة،٢٠٠٧) وذلك على الرغم من استمرار الإنفاق الحكومي على برامج التشغيل ومكافحة الفقر الذي بلغ (٧٢٠,٢) مليون دينار، منها (١٦٤,٧) مليون دينار خُصّصت للقروض الصغيرة الممولة من صندوق التنمية والتشغيل ومؤسسة الإقراض الزراعي، وإنفاق (٢٥١,٤) مليون دينار على برنامج المعونات المتكررة لصندوق المعونة الوطنية، خلال سبعة أعوام (١٩٩٩ – ٢٠٠٥). (رئاسة الوزراء، ٢٠٠٦).

على الرغم من عدم وصول الأردن إلى تحقيق أمنيات الرفاه الاجتماعي والاقتصادي، فإن وضع الاستراتيجيات والبرامج المحلية كان قد تأثر بعدة عوامل أعاقت الوصول إلى الأهداف المحددة في هذا المجال، ومن أهمها: التأثر بالتوترات السياسية الإقليمية في المنطقة، مركزية العمل على سياسات ومشروعات الحد من الفقر، يضاف إلى ذلك ضعف الشراكة الكفؤة ما بين القطاع العام والخاص ومنظمات المجتمع المدني الأخرى على صعيد محاربة الفقر، الأمر الذي أدى إلى الازدواجية والتعارض الناجم عن فشل التنسيق والإدارة بين الأطراف ذات العلاقة، كذلك يشكو الأردن من ضعف قاعدة بيانات الفقر القابلة للتحديث المستمر. (البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، ووزارة التخطيط والتعاون الدولي، ٢٠٠٤).

وأخيراً يمكننا إضافة عامل آخر لسلسلة العوامل المعيقة لتحقيق استراتيجية الحد من الفقر، ألا وهو ضعف مشاركة المرأة في برامج التنمية المحلية رغم تحسن مؤهلاتها العلمية بالمجمل، كما تشير الإحصاءات الرسمية في المملكة إلى استمرار ضعف مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي،

فغالبية السيدات المتزوجات (٨٨%) لا يعملن، في حين تعمل (٨٩%) من العاملات لحساب الغير، و(٣%) منهن لحسابهن الخاص، و(٢%) منهن يعملن دون أجر. (الإحصاءات العامة، ٢٠٠٨).

أما فيما يتعلق بمشكلة البطالة فيبدو أن العالم العربي على وجه التحديد، سوف يضطر خلال السنوات القليلة القادمة إلى مضاعفة جهوده في تطوير صناعة القروض الصغيرة، حيث ينبغي أن تركز مستقبلاً على تمويل المشروعات الإنتاجية التي تُوفر فرص العمل، حيث تؤكد تقارير البنك الدولي أن منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA: Middle East and North Africa)، ستواجه تحدياً كبيراً على صعيد توفير ما لا يقل عن (١٠٠ مليون) فرصة عمل جديدة للداخلين إلى أسواق العمل بحلول عام ٢٠٢٠، الأمر الذي يعني مضاعفة معدلات التوظيف الحالية، لأن طبيعة أسواق العمل ستحدد معالم الوضع الاقتصادي للدول العربية، لا سيما وأن معدل البطالة في تلك الدول يصل إلى (١٥%). (انظر دراسات البنك الدولي المنشورة على الانترنت).

وقد قدر خبراء البنك الدولي أن ما يزيد على نصف سكان الدول النامية يعانون من ضعف الوصول إلى الخدمات المالية بأنواعها، حيث إن وصولهم إلى هذه الخدمات يعتبر أحد أهم الطرق لزيادة إنتاجيتهم وبالتالي دخلهم، الأمر الذي يترتب عليه زيادة احتمالات خروجهم من دائرة الفقر. (Robinson, 2001)

وفي الأردن فإن معدل البطالة العام ارتفع ليصل إلى (١٤%) مع نهاية العام ٢٠٠٩، بعد أن كان قد سجل انخفاضاً مع نهاية العام ٢٠٠٨ ليبلغ (١٢,٧%) إثر السياسات الحكومية التي أعدت بعد العام ٢٠٠٢ الذي وصل معدل البطالة في نهايته إلى(١٥,١%) وقد شملت تلك السياسات برامج لدعم التدريب والتشغيل المهني والتقني، وبرامج دعم تنمية وتمويل المشروعات الصغيرة من خلال مؤسسات الإقراض الصغير من القطاع العام ومن القطاع الخاص(الإحصاءات العامة، ٢٠٠٩).

وهكذا يتبيّن أن الأردن قد أصبح يواجه تحديات متعاظمة نتيجة تزايد معدلات الفقر والبطالة مع مرور الوقت، ويبدو أنه لا بد من إيجاد حلول عملية واقعية تشاركية بين مختلف أطياف المجتمع ومؤسساته للمساهمة في الحد من الآثار السلبية الناجمة عن هذه المشكلة التوأمية، والذي يبدو أن الأنظار والآمال قد أصبحت تتجه نحو دور القروض الصغيرة في الحد من مشكلتي الفقر والبطالة، لا سيما وأن الحكومة باتت تتباع هذه القضية عن كثب وبحرص شديد، لأن الاخفاق في

معالجتها بشكل صحيح انما يهدد استمراريتها وكفائتها، لذا فقد تم اطلاق استراتيجية الفقر الأولى في العام ٢٠٠٢ تحت شعار من أجل أردن أقوى، ومن ثم تلا ذلك اطلاق مبادرة الأجندة الوطنية وبعدها مبادرة كلنا الأردن، وجميعها كانت تركز على آليات الحد من الفقر والبطالة كقضية محورية وما يدعمها من جهود احقاق التنمية المحلية وتشجيع الثقافة التطوعية وثقافة الاعتماد على النفس لدى المواطنين ليكونوا عوناً للحكومة في تحقيق معدلات تنمية أفضل، لا سيما قضية التركيز على القروض الصغيرة للحد من انتشار مشكلتي الفقر والبطالة في الأردن كما سيتضح في الفصل الثالث من هذه الدراسة.

٦/٢ الجهود التنموية في الأردن

سعت الدول النامية بعد نيل الاستقلال إلى توطيد أركانها السياسية من خلال تبنّي خطط تنموية تهدف إلى تحسين المستوى المعيشي للأفراد، حيث يؤكد العقاد (المشار إليه في عريقات، ١٩٩٧) أن إعداد الخطط التنموية يهدف في المقام الأول إلى زيادة الدخل القومي، الذي بدونه لن تستطيع الدول التصدي لمشكلة الفقر الذي يعتبر من أهم مشاكل الدول النامية وينجم عنه العديد من المشكلات الاجتماعية الأخرى. كما تهدف الخطط التنموية إلى رفع المستوى المعيشي للأفراد عن طريق تحسين المستوى التعليمي والصحي والمساكن، مع إيجاد آلية عادلة لإعادة توزيع الدخل القومي، فتحسن المستوى المعيشي يقاس بمدى إشباع الفرد لحاجاته الأساسية والكمالية التي يستطيع تلبيتها، حيث يمكن ــ نظرياً ــ تقدير مدى الإشباع المتحقق بحساب متوسط دخل الفرد في دولة ما. وهنا يأتي الهدف الثالث للتنمية والمتمثل في تقليل التفاوت في توزيع الثروات وعوائد الناتج القومي، ويعتبر سوء توزيع الثروات سمة منتشرة بين الدول النامية، حيث تستأثر فئة قليلة من السكان بحصة كبيرة من ثروات الدولة بينما ترزح فئة كبيرة من السكان تحت وطأة فقر تتفاوت شدته في الدولة الواحدة من منطقة لأخرى. أما الهدف الرابع للخطط التنموية فيختص بقضية التوسع في الهيكل الإنتاجي، من خلال التوسع في بناء الصناعات الثقيلة وتقوية القطاعات الإنتاجية الضعيفة، وعدم الاعتماد على الصناعات الاستخراجية أو التحويلية فقط، إضافة إلى تنويع الصادرات وعدم ربطها بمنتج واحد أو قطاع واحد.

إن الوصول إلى تصور حول وضع التنمية في الأردن يتطلب فهماً تاريخياً للجهود التنموية المبذولة في سبيل تحقيق التنمية الشاملة، ولسهولة استعراض ذلك فقد ارتأت الباحثة تقسيم المراحل

التنموية التي مرت على الأردن استناداً إلى الخطط التي تمت صياغتها تاريخياً، على النحو الآتي:

١/٥/٢ المرحلة الأولى (١٩٥٢ – ١٩٨٠):

بدأ أول جهد تنموي في المملكة في العام ١٩٥٢ إثر توصية مباشرة من بعثة الأمم المتحدة للمسح الاقتصادي في دول الشرق الأوسط عام ١٩٤٢، بتشكيل مجلس للإعمار يتولى رسم السياسات التنموية في المملكة والإشراف على تنفيذ المشروعات التنموية وفق أولويات الدولة. ورغم صدور قانون تشكيل هذا المجلس عام ١٩٥٧ إلا أنه لم يصدر عنه أي خطط تنموية، حتى أصدر أول خطة خمسية في تاريخ المملكة للأعوام (١٩٦٢ – ١٩٦٧) ولم تكتمل لصعوبات تتعلق بشح التمويل، لذا استُعيض عنها بالخطة الخماسية (١٩٦٤ – ١٩٧٠) التي توقفت نتيجة حرب ٦٧، فاستُنزفت معظم مواردها التي وجّهت للإنفاق العسكري. أما على مستوى السياسة الداخلية، فقد أخذت الحكومة على عاتقها مهام بناء مؤسسات الدولة الحديثة، من خلال إقامة المؤسسات الحكومية التي تعنى بشؤون المواطنين واحتياجاتهم، مع التركيز على توفير الخدمات الاجتماعية. وفي سبيل إنجاز مشروعات البُنى التحتية ومشروعات بناء الأجهزة الحكومية للدولة الحديثة، وقعت الحكومة اتفاقيات عديدة بهدف تمويل تلك المشروعات، ففي العام ١٩٧٩ بلغ إجمالي الإيرادات العامة (المساعدات الخارجية بالإضافة إلى الإيرادات المحلية) للحكومة (٤,١) مليون دينار، فيما بلغت القروض الخارجية (٨٣) مليون دينار – باستثناء قروض تمويل النفقات العسكرية – التي كانت مرتفعة بحكم تأجج الصراع العربي الإسرائيلي، حيث تضمنت تلك الاتفاقيات مواعيد محددة لسداد أصل الديون مع الفوائد المترتبة عليها، التي وصلت بعد مرور عشر سنوات إلى (٨,٤) مليار دينار. (عازر وآخرون، ١٩٩٩).

وبالمجمل تناولت خطط التنمية في هذه المرحلة أهدفاً تعلقت بزيادة معدل الناتج القومي وزيادة حصة الفرد فيه، زيادة الاستخدام وتوفير فرص العمل، تطوير الميزان التجاري، تخفيض الاعتماد على المساعدات الخارجية، تطوير الخدمات الاجتماعية لا سيما في الريف وزيادة اعتماد الموازنة على الموارد المحلية وتطوير الزراعة. (عبد الحق، ١٩٧٩).

٢/٥/٢ المرحلة الثانية(١٩٨١ – ١٩٩٠):

منذ بداية العام ١٩٧١ أعيدت هيكلة مجلس الإعمار، ليصدر قانون المجلس القومي للتخطيط باعتباره الجهة المختصة بإعداد خطط التنمية طويلة المدى منذ ذلك العام، فأعدّ الخطط الثلاثية والخماسية خلال الفترة (١٩٧٢ وحتى ١٩٨٤) وقد شهد المجلس خلال هذه الفترات توسعاً كبيراً في أعماله ومُنح صلاحيات أكبر مع مختلف أجهزة الدولة ومؤسساتها، لذا حُول إلى وزارة تخطيط في العام ١٩٨٤، لتتولى مهام إعداد ومتابعة خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المملكة.

اهتمت خطط هذه المرحلة أيضاً بتحقيق نمو طموح في الناتج الإجمالي إنما بمعدلات أعلى تبلغ بمعدل ١٢% سنوياً، إضافة إلى زيادة الإيرادات المحلية، توفير الحاجات الأساسية للمواطنين، الإنفاق على المشاريع الخدمية كالتعليم والصحة والإسكان، وتقليص الفجوات التنموية بين المدن والأرياف، وتغيير بنية الاقتصاد الوطني لصالح التركيز على الإنتاج السلعي.

أما خطة التنمية الخماسية للأعوام (١٩٨٦ – ١٩٩٠) فقد أعدتها وزارة التخطيط بحيث بدأ الاهتمام في هذه المرحلة يأخذ منحى مواجهة مشكلة البطالة، حيث بدأ الأردن يشكو من فائض في خريجي العديد من التخصصات الذين لم يعد سوق العمل العربي يستوعبهم، فأصبحت قضية خلق فرص عمل من أهم أولويات هذه الخطة. (عريقات، ١٩٩٧).

٣/٥/٢ المرحلة الثالثة (١٩٩١ – ٢٠٠٣):

أشار تقرير التنمية البشرية خلال عقد التسعينيات إلى أن الأردن قد شهد تقلبات غير متوازنة على مقاييس التنمية البشرية، بسبب أثر الصدمات السياسية المتوالية في المنطقة، حيث شهدت هذه المرحلة بدء تطبيق برنامج التصحيح الاقتصادي الأول، فبعد أزمة الخليج تراجعت تحويلات المغتربين، وتوقفت المساعدات العربية، واضطر الأردن للاقتراض من جهات خارجية، وزاد العجز في ميزان المدفوعات وفي الموازنة العامة، الأمر الذي أفضى إلى تراجع أداء الاقتصاد الأردني. وأمام هذه التهديدات المتزايدة اضطر الأردن للجوء إلى البنك الدولي، ليساعده في إعادة جدولة ديونه وتخفيض فوائدها. وبرعاية البنك الدولي تم البدء بتنفيذ برنامج التصحيح الاقتصادي متوسط الأجل (١٩٩٠ – ١٩٩٣). وبعدها أُطلقت خطة التنمية الخماسية (١٩٩٣ – ١٩٩٧) التي

ركزت بدورها على تحقيق الاستقرار المالي لسعر صرف الدينار، وتحقيق نمو اقتصادي مستقر بحدود سنوي يبلغ ٦%، وتعديل الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد(المتمثلة بنقص المدخرات وارتفاع الاستهلاك، وتفاقم العجز في الميزان التجاري وميزان المدفوعات وعجز الموازنة العامة) وتخفيض معدلات البطالة. (عازر وآخرون، ١٩٩٩)

أما الخطة الخماسية (١٩٩٩ -٢٠٠٣) فلم تختلف محاورها عن المحاور الأساسية التي طرحتها الخطة السابقة لها غير أن مشكلة الفقر والبطالة بدأت بالتفاقم أكثر، مما دعا الحكومة لتبني استراتيجية مكافحة الفقر، حيث نفذت الحكومة هذه الاستراتيجية من خلال مؤسساتها الرائدة بهذا المجال، وهي صندوق المعونة الوطنية، صندوق التنمية والتشغيل وبرنامج حزمة الأمان الاجتماعي.

منذ بداية تطبيق برنامج التصحيح الاقتصادي دأبت الحكومات المتعاقبة على تكثيف محاولاتها للموازنة بين تحقيق الأهداف المحددة لبرامج التصحيح الاقتصادي، وبين تقليل الآثار السلبية الناجمة عن تطبيق تلك البرامج على المستوى الاجتماعي، حيث تبنت الحكومة استراتيجية مكافحة الفقر في العام ٢٠٠٢، من خلال أربعة محاور رئيسة هي:

١. المعونة الوطنية النقدية أو العينية، التي تقدم مباشرة من خلال برامج صندوق المعونة الوطنية، وصندوق الزكاة، بالإضافة إلى جهود الجمعيات الخيرية المنتشرة في جميع المحافظات.

٢. إنجاز مشروعات البنية التحتية المادية والاجتماعية في مناطق تجمع الفقراء (مناطق جيوب الفقر) من خلال تنسيق جهود كل من وزارات التنمية الاجتماعية، وزارة الإسكان والتطوير الحضري بالتعاون مع وزارة التخطيط والتعاون الدولي.

٣. تشجيع برامج توليد الدخل للفئات الفقيرة من خلال مؤسسات الإقراض الصغير، وبدعم مباشر من صندوق التنمية والتشغيل، والبرامج الإقراضية الفرعية لدى عدد من المؤسسات من القطاع العام والقطاع الخاص.

٤. توفير البرامج التدريبية الملائمة، من خلال مراكز مؤسسة التدريب المهني، بالإضافة إلى برامج المؤسسات الوطنية الأخرى المعنية بمجالات التدريب وتطوير المهارات، مثل

مؤسسة نهر الأردن، مركز تطوير الأعمال، كذلك هناك مشروعات أخرى تعمل بالمجال نفسه، مثل: نافس، سابق، إنجاز وغيرها.

وقد كان من أبرز وأنجح أوجه تطبيقات استراتيجية مكافحة الفقر، إيجاد البديل الذكي لفلسفة المعونات والهبات المقدمة للفقراء، وهو البديل نفسه لسياسة الدولة في توفير فرص عمل للباحثين عنه، من خلال طرح فلسفة القروض الصغيرة، التي يقصد بها تقديم التمويل اللازم للفقراء والعاطلين عن العمل، لإقامة مشروعات صغيرة مولدة للدخل، تكون بديلاً لهم عن أخذ المعونات النقدية والعينية التي تقدمها الدولة من خلال صندوق المعونة الوطنية والمؤسسات الشبيهة، وبديلاً عن تحميل الدولة عبء توفير فرص عمل للباحثين عن العمل. (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووزارة التخطيط والتعاون الدولي، ٢٠٠٤)

٤/٥/٢ المرحلة الرابعة (٢٠٠٤ – وحتى الآن):

عملت الحكومة الأردنية من خلال وزارة التخطيط والتعاون الدولي على إعداد خطة للتنمية (٢٠٠٤ – ٢٠٠٦) التي ركزت على قضايا أساسية، مثل العمل على استدامة الاستقرار المالي وتحقيق نمو حقيقي يراوح ٦% مع الحفاظ على معدل تضخم مقبول بما لا يتجاوز ١,٨%، تفعيل الشراكة ما بين القطاع العام والخاص، الاستمرار بسياسات الحد من الفقر والبطالة، بحيث تُنفذ كل مؤسسة المحور الخاص بها كل حسب اختصاصه، وقد حظيت قضايا التشغيل وإتاحة الفرص الاقتصادية من خلال توفير التمويل الصغير باهتمام وافر، من خلال إشارات واضحة تتعلق بما يلي:

- تأهيل الباحثين عن فرص العمل من خلال إكسابهم التعليم أو المهارات التدريبية المناسبة.
- توفير فرص عمل عن طريق ترسيخ ثقافة التشغيل الذاتي.
- إيجاد مصادر تمويل متجددة للأفراد الباحثين عن تمويل لمشروعات إنتاجية مدرة للدخل، مع إيلاء رعاية خاصة لأصحاب الأفكار الريادية التي يمكن تحويلها إلى مشروعات إنتاجية.

§ تفعيل دور المرأة في الحياة العامة، بهدف رفع مساهمتها في المشاركة الاقتصادية. (وزارة التخطيط والتعاون الدولي، ٢٠٠٤)

لقد أطلق جلالة الملك المبادرة التنموية "كلنا الأردن" في تموز ٢٠٠٦، بهدف الوصول إلى رؤية مشتركة تحدد الأولويات والتحديات الوطنية التي تواجه المملكة، للخروج بخطة عمل وطنية يشارك فيها مختلف أطياف المجتمع، بحيث تحدد هذه الخطة برنامج عمل الحكومة ومؤسسات المجتمع المدني في سبيل تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة. وعليه أطلقت وزارة التخطيط والتعاون الدولي البرنامج التنفيذي للأعوام (٢٠٠٧ – ٢٠٠٩) بما يتفق ومنطلقات مبادرة "كلنا الأردن" و"الأجندة الوطنية" ومع انتهاء مدة البرنامج التنفيذي أعلنت الوزارة أنها قد نجحت بتحقيق الآتي:

الحفاظ على معدلات نمو مستقرة بحدود ٦%، إضافة إلى خفض المديونية الخارجية وتخفيض عجز الموازنة، والاستمرار بسياسات الإصلاح المؤسسي.

على الرغم من زيادة الإنفاق الحكومي على برامج مكافحة الفقر وسياسات التشغيل، وعلى الرغم من خفض معدلات البطالة في العام ٢٠٠٨ إلى ١٢,٧% إلا أنها عادت للارتفاع إلى حدود ١٤% بنهاية العام ٢٠٠٩، كذلك تشير التقديرات إلى مراوحة معدلات الفقر مكانها أي بحدود ١٤,٧%. (دائرة الإحصاءات العامة، ٢٠٠٧)

وقد يعود هذا التباطؤ في إنجاز الخطط المرسومة إلى تأثر الأردن في الأزمة العالمية التي ألقت بظلالها على الاقتصاد الوطني مع بداية العام ٢٠٠٩، والتي يتوقع أن تتوالى تأثيراتها السلبية خلال العامين التاليين.

ومع ذلك فقد أطلقت وزارة التخطيط والتعاون الدولي البرنامج التنفيذي التنموي للأعوام ١٩٩٩ – ٢٠١١، ليستمر في التصدي للتحديات الدولية والإقليمية، وعلى مستوى تخفيض عجز الموازنة والمديونية الخارجية، وزيادة الصادرات والاستثمارات وخفض معدلات التضخم. (وزارة التخطيط والتعاون الدولي، ٢٠٠٩)

وهكذا يتبين لنا أن الأردن أصبح يجابه تحديات كبيرة على المستوى الاقتصادي بحيث تؤثر وتتأثر بالتحديات على المستوى الاجتماعي للأفراد في المجتمع، كما يتبن ضرورة اتخاذ كافة الاجراءات والآليات التي تضمن تحسين الأوضاع المعيشية للمواطنين لتمكينهم من مواصـــلة بنـــاء واعمـــار الأردن الحديث تحت سيطرة شبه محكمة على المشكلات الاجتماعية التي تبطيء معدل الانجازات المستهدف.

الفصل الثالث

مؤسسات الإقراض الصغير في الأردن

١/٣ مقدمة

استخدمت القروض الصغيرة كمدخل لإحداث التغيير الإيجابي المطلوب من قبل أخصائيي التنمية كأداة لزيادة الدخل ورفع مستوى المعيشة، وبالتالي تخفيض معدلات الفقر في المجتمعات. وبحسب المجموعة الاستشارية لمساندة الفقراء (CGAP) - وهي اتحاد يتكون من ٣٠ هيئة تنمية تساند التمويل الأصغر في العالم- فإن العملاء متدني الدخل في العالم يشكلون سوقاً كبيرة للخدمات المالية، حيث لوحظ أن عدداً متزايداً من البنوك التجارية في مختلف دول العالم الثالث تتسابق للدخول في هذه الصناعة. (انظر الموقع الالكتروني لشبكة CGAP).

تتباين المسميات المستخدمة للدلالة على القروض الصغيرة مثل الائتمان الصغير (microcredit) أو التمويل الصغير (microfinance) كما يختلف تعريف مفهوم ومعنى القروض الصغيرة باختلاف الدول، على الرغم من أن جميع هذه المفاهيم تشترك بالأفكار وبخطوات التطبيق، وتهدف بمحصلتها النهائية إلى إخراج الفقراء من دائرة الفقر من خلال منحهم قروضاً صغيرة، تمكنهم من توفير مصدر جديد للدخل وتحريك التنمية الاقتصادية المحلية بالوقت نفسه. (Ros, 2007).

وقد انتشر مفهوم القروض الصغيرة في العالم أكثر وأكثر بعد أن أكد خبراء التنمية في البنك الدولي، أن انتشار الفقر إنما يعود بالدرجة الأولى إلى أسباب خارجة عن إرادتهم، تتعلق بمحدودية فرص الفقراء في الوصول إلى الخدمات التمويلية الرسمية من البنوك التجارية، الأمر الذي أجبرهم في معظم الأحيان على اللجوء إلى ممولين غير رسميين، ومن ثم وقوعهم فريسة لشروطهم القاسية، مثل: القبول بسعر فائدة مرتفع جداً، ومدة سداد قصيرة، فضلاً عن خضوعهم لممارسات تحصيل غير أخلاقية. (Elahi, 2004).

ورغم جميع المشكلات التي تعترض تطبيق برامج القروض الصغيرة حول العالم، كإعادة تحصيل الأموال، وارتفاع تكاليف العمليات الإقراضية، وقضية الانتشار (الوصول إلى العملاء)

وتلبية احتياجات الفئات المستهدفة بمختلف مستوياتها إلى غير ذلـك، إلا أن القـروض الصـغيرة أثبتت أنها من بين أفضل الطرق نجاعة في تشجيع وتحفيز إقامة المشروعات الإنتاجيـة الجديـدة، والأسلوب الأفضل في تحسين نوعية الحياة للفقراء، بسبب قدرة هذه القروض على بناء رأس مـال بشري في المناطق النائية والبعيدة عن الخدمات في المدن الرئيسة. (Ros, 2007).

لقد أثبتت الدراسات والأبحاث الحديثة أن تحسّن الأوضاع المادية يؤدي إلى تحسن الأحـوال المعيشية للأفراد، وبالتالي زيادة إمكانية إحداث تأثير إيجابي في الأسرة بشكل عام، حيث إن توافر السيولة النقدية يعين الأسرة على توفير بيئة صحية إيجابية، تمكّنها من تأدية وظائفها الاجتماعيـة والاقتصادية بمختلف جوانبها، وتتيح فرصًا تعليمية تربوية أفضل للأطفال، في إطار بيئـة سـكنية مناسبة، ووسائل ترفيه كافية لتهيئة نمو وتطور سليم لجميع أفراد الأسرة، الأمر الذي يمكّنهم مـن تحمل مسؤولياتهم بشكل طبيعي في المستقبل، ويضمن أخيراً تقدم ورخاء المجتمـع، لا سـيما وأن المشكلات الاجتماعية الناجمة عن انتشار الفقر والبطالة والانحراف والجريمة وانعدام الأمن، تعيق تحقيق التنمية الشاملة في المجتمع. (العجلوني، ١٩٩٤).

من المؤكد أن أثر تحسن الأوضاع الاقتصادية والمعيشية لا يقتصر على الأطفال فقـط، بـل يدعم تحسن العلاقات العائلية والزوجية، حيث يعود الكثير من أسـباب الطـلاق والنـزاع بـين الزوجين إلى سوء الأوضاع المادية للأسرة، وقد أكدت دراسة حديثة هذه النتائج، حيث أظهرت أن ٤٦% من الأسر التي حصلت على قرض صغير، قالت إن تحسن أوضـاعها الاقتصـادية بعـد القرض ساهم في زيادة احتـرام الـزوج لزوجتـه، وفـي زيـادة احتـرام الزوجـة للـزوج. (Planet Finance, 2009).

ولكن ما تقدم لا يعني بحال أن تحسن الأوضاع الاقتصادية للأفراد، يؤدي حتمياً إلى القضاء على جميع المشكلات الاجتماعية، إذ إنه بات من المعروف أنّ النمو الاقتصادي يحـدث بـوتيرة أسرع من التنمية الاجتماعية، حيث تؤدي التغيرات الاجتماعية إلى تحولات بنائية ووظيفيـة فـي بعض المؤسسات الأساسية في المجتمع، كالأسرة والمدرسة وفي العلاقات الاجتماعية بشكل عـام، الأمر الذي قد يصاحبه ظهور مشكلات اجتماعية جديدة غالبـاً مـا تكـون الأسـرة مـن أبـرز المتضررين منها، مثل انتشار الإدمان على المخدرات وانهيار القيم إلى غير ذلك. ولكننا نسـتطيع القول إنّ تحسن الأوضاع الاقتصادية يحد وبشكل كبير من المشكلات الناجمة عن الفقـر والعـوز وعدم تحقيق درجة إشباع كافية لاحتياجات الأفراد. (العجلوني، ١٩٩٤).

نظراً للميزات التي تتحلى بها المشروعات الصغيرة -التي من أهمها توفير عائد مادي وربح سريع- فقد أدى ذلك إلى تشجيع الممولين في العالم وخبراء التنمية على توفير التمويل اللازم للفقراء للبدء بمشروعات إنتاجية من خلال القروض الصغيرة، بهدف إحداث التحسين والتغيير الإيجابي على أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية.

لكن يبقى دائماً هناك جانب آخر من القضية وهو ما تسعى هذه الدراسة إلى الوصول إليه، وهو أن الخبراء والممولين في البنك الدولي والعالم لم يشيروا في دراساتهم إلى الحالات التي كان فيها التمويل مسؤولاً عن تدهور أوضاع العديد من الأسر الفقيرة، التي احتاجت إلى المال لسد احتياجات أساسية غاية في الأهمية كالطعام أو العلاج، كما لم تتعرض لقصص الفشل وأسبابها ونتائجها، وما إذا كانت القروض الصغيرة قد أحدثت فرقاً بالفعل في حياة جميع الأفراد الفقراء والمهمّشين الذين استهدفوا في المجتمعات المحلية والمناطق النائية، وما تحاول هذه الدراسة فعله هو البحث عن أجوبة عن تلك الأسئلة، على الرغم من أنها لا تسمح بإجراء مقارنة ميدانية مع دول أخرى في العالم، إلا أنها من المتوقع أن تتوصل إلى نتائج وتوصيات من شأنها إثارة تساؤلات تتعلق بحسنات وسيئات برامج تمويل القروض الصغيرة المعمول بها حالياً، ومدى توافقها مع أوضاع الفئات المستهدفة من تلك البرامج، وبالتالي ملاءمتها للواقع الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع الأردني. هذا هو الجانب الآخر الذي تهتم هذه الدراسة بتوضيحه وتحليله بأسلوب علمي لا علاقة له بأية أهداف تسويغية أو تسويقية.

٢/٣ القرض الصغير: مفهومه ومدلولاته

لم يتم الاتفاق حتى الآن على تعريف جامع مانع لحجم وسمات القرض الصغير، بسبب تباين حجم رأس المال الذي يعتبر صغيراً من دولة لأخرى. لذا سنستعرض عددًا من التعريفات التي تحمل دلالات عن ماهية القرض الصغير في عدد من الدول.

تعرّف الباكستان المشروع الصغير بأنه المشروع الذي يصل رأس ماله إلى (٥٠,٠٠٠) دولاراً. في حين تعرّفه نيجيريا بأنه الذي يمول برأس مال يصل إلى (٢٢٧,٠٠٠) دولار. (هيكل، ٢٠٠٣).

إن التعريف السابق يعني أن مثل هذه القيمة تكفي لإقامة مشروع صغير في تلك الدول، وعليه تكون هذه القيمة تحديداً هي سقف القرض الصغير لديهم.

أما في المنطقة العربية فتعتبر المملكة العربية السعودية أن القرض الصغير هو الذي لا يتجاوز (١٠ مليون ريال). (أبو الفحم، ٢٠٠٧).

ويعرف القرض الصغير في جمهورية مصر العربية بأنه المبلغ الذي لا يقل عن (٥٠,٠٠٠) جنيه ولا يزيد على (١ مليون) جنيه مصري. (قانون تنمية المنشآت الصغيرة لعام ٢٠٠٤).

أما في البحرين فقد أصدرت وزارة الصناعة والتجارة في ١٤/ كانون أول/ ٢٠٠٦، بياناً خاصاً بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جاءت فيه تعريفات مباشرة تميّز بين حجم المشروعات الصغيرة والمتوسطة على أساس حجم العمالة وحجم رأس المال المستثمر في المشروع ، على النحو الآتي:

المشروع الصغير جداً: هو المشروع الذي يوظف أقل من (١٠) عمال ولا يزيد رأس المال المستثمر فيه على (٢٠.٠٠٠) دينار بحريني.

المشروع الصغير: الذي يوظف ما بين (١٠ – ٥٠) عاملاً ويتراوح رأس المال المستثمر فيه ما بين (٢٠,٠٠٠ – ٥٠٠,٠٠٠) دينار بحريني. (وزارة الصناعة والتجارة في مملكة البحرين، ٢٠٠٦).

أما في الأردن فلم تتبنّ أي جهة تعريفاً محدداً للقرض الصغير، ولذا تختلف المؤسسات الإقراضية العاملة في الأردن فيما تعتبره قرضاً صغيراً أو متناهي الصغر. ولكن وُجد أن البعض يصنفون المشروع الصغير بأنه المشروع الذي لا يزيد رأس ماله على (٣٥,٠٠٠) دولار أو ما يقارب (٢٤,٨٥٠) ديناراً أردنياً. (أبو الفحم، ٢٠٠٧).

كذلك وجد تعريف آخر غير مباشر للقرض الصغير في دراسة خاصة بتمويل الصناعات الصغيرة والمتوسطة، حيث أشار الباحث إلى أن الشركة الأردنية لضمان القروض تشترط لضمانها القرض ألا يزيد عدد العاملين في المشروع على (٥٠) عاملاً، وألا تزيد قيمة القرض المؤهل للضمان على (١٠٠,٠٠٠) دينار، وقد اعتمد الباحث على هذا التعريف في دراسته. (المحروق، ١٩٩٩).

وقد تقدمت وزارة الصناعة والتجارة لرئاسة الوزراء، بمشروع لتعريف المشروعات الصغيرة في الأردن بالاعتماد على استخدام معيار العمالة كأساس للتعريف، على النحو الآتي:

١. المنشأة الحرفية التي تستخدم من (١- ٤) عمال.

٢. المنشأة صغيرة الحجم التي تستخدم من (٥- ١٩) عاملا.

٣. المنشأة متوسطة الحجم التي تستخدم من (٢٠- ٩٩) عاملا.

٤. المنشأة كبيرة الحجم التي تستخدم أكثر من (١٠٠) عامل.

وقد جاء في كتاب رسمي لرئاسة الوزراء أن المملكة الأردنية الهاشمية تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالاعتماد على العمالة وعلى رأس المال المدفوع، على النحو الآتي:[١]

١. رأسمال أقل من (٣٠,٠٠٠) دينار، وعمالة من (١ – ٩) هي مؤسسة حرف يدوية.

٢. رأسمال (٣٠,٠٠٠) دينار، وعمالة من (١٠ – ٤٩) هي مؤسسة صغيرة.

٣. رأسمال (٣٠,٠٠٠) دينار، وعمالة من (٥٠ – ٢٤٩) هي مؤسسة متوسطة.

٤. رأسمال (٣٠,٠٠٠) دينار، وعمالة تعدادها (٢٥٠) عاملاً فأكثر هي مؤسسة كبيرة.

وقد أكدت نشرة دورية للمجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا، أن هناك (٣٧) مشروعًا فقط يستخدمون أكثر من (٤٠٠) عامل، وأن (٢٠٠) شركة فقط تستخدم أكثر من (١٠٠) عامل معظمها صناعية والثلث الباقي يمثله قطاع الخدمات وتحديداً البنوك والفنادق، وهكذا تصبح المنشآت الصغيرة في الأردن ممثلةً حوالي (٩٩%) من المنشآت الاقتصادية القائمة في سوق المملكة، ومع ذلك فإنها لم تنعم حتى الآن بتشريع خاص بها. (المجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا، ٢٠٠٧).

[١] كتاب رئاسة الوزراء الأردنية رقم ١٣٤٥٨/٢/١٦/٣١ تاريخ ٢٢/ أيلول ٢٠٠٥.

أمّا عن أسباب عدم وجود تعريف موحد وواضح للقرض الصغير في أي دولة في العالم، فيعود لما يلي:

- أن الأدبيات المنشورة المتعلقة بصناعة التمويل الصغير حول العالم، تركز بشكل أساسي على تعريف المشروعات الصغيرة، التي تتضمن تحديداً لحجم رأس المال المستثمر في المشروع الذي غالباً ما يكون مصدره قرض صغير، من أحد المصادر التقليدية لتمويل المشروعات الصغيرة.

- تأثير اختلاف نسب التضخم المحلية في كل دولة من فترة زمنية إلى أخرى.

- تغير قيمة النقد بالعملات المحلية بالتقادم الزمني.

- تغير وتذبذب كلف تأسيس المشروع من وقت لآخر ومن منطقة لأخرى، فقد يعدّ القرض الصغير كافياً لإقامة مشروع في مكان معين، بينما لا يكون كافياً لإقامته في مكان آخر نظراً لارتفاع كلف التأسيس، وعندها قد يحتاج صاحب المشروع إلى أخذ قرض آخر.

- كذلك فإن المبلغ الذي يمكن اعتباره كافياً للبدء بمشروع إنتاجي صغير في دولة نامية كبنغلادش مثلاً، لا يمكننا اعتباره كافياً في دول أخرى نامية مثل الأردن مثلاً، وهذه عقبة جديدة تضاف إلى معيقات توحيد مفهوم القرض الصغير.

لذلك ستعتمد الدراسة تعريف صندوق التنمية والتشغيل للقرض الصغير، باعتباره المؤسسة الحكومية الأولى والوحيدة المختصة بصناعة الإقراض الصغير في الأردن.

وعليه يعرف **القرض الصغير بأنه**: رأس المال المستخدم لتمويل مشروع إنتاجي مدرّ للدخل أياً كان قطاعه، وأياً كانت صفة تسجيله الرسمي، وأياً كان مصدره بحيث لا تتجاوز قيمته (١٥,٠٠٠) ديناراً أردنياً.

٣/٣ فلسفة عمل مؤسسات الإقراض الصغير

يزخر تاريخ مختلف دول العالم بتجارب متباينة في المجالات النظرية والتطبيقية للتنمية، التي تهدف إلى استثمار أقصى طاقات الموارد الطبيعية والمالية والبشرية المتاحة في المجتمع، في سبيل تحقيق النمو والتقدم بمختلف المجالات الإنسانية، إلا أن النماذج والخطط التنموية المستخدمة لطالما كانت تتأثر بالتغيرات المحلية والإقليمية والدولية في العالم، وهي مجريات خارجية غالباً ما أحدثت ضعفاً في البنية النظرية أو التطبيقية لتلك الخطط.

ومنذ بداية العقد التاسع من الألفية الماضية، بدأت الحكومات العربية من خلال مؤسسات تمويل المشروعات الصغيرة بطرح فلسفة الإقراض الصغير الجديدة، التي تعني بلغة أوضح خلق ثقافة الاعتماد على النفس في مواجهة تحديات الحياة ولا سيما الاقتصادية منها، وعند إمعان النظر في هذه القضية فإن الملاحظة التي تفرض نفسها على أرض الواقع ،هي أن تسويق مثل هذه الفلسفة يتركز بشكل ملحوظ في المناطق الفقيرة والنائية، بحيث يقتنع الفقراء مع مرور الوقت بأن زمن المساعدات والمعونات الحكومية قد ولى إلى غير رجعة، مع أن تلك الحكومات نفسها تعي تمامًا أنّ التجليات السلبية للعولمة الاقتصادية واقتحامها مرحلة الأسواق الرأسمالية الحرة، ستنعكس سلبا على شرائح عديدة وواسعة الانتشار في المجتمعات العربية، التي تمثّلها الفئات الضعيفة التي لطالما تمتعت بالحماية والخدمات الاجتماعية التي كانت الحكومات تكفلها لهم، كالفقراء وبعض ذوي الاحتياجات الخاصة وسكان المناطق الحدودية والنائية والأقليات التي لا تتمتع بحقوق مواطنة كاملة.

ومع تعرض الاقتصاد الأردني في نهاية عقد الثمانينات – كباقي الدول العربية – لفترة عصيبة، اضطر إلى إجراء تغييرات هيكلية لتطبيق برامج التصحيح الاقتصادي، الذي كانت له اشتراطات قاسية مثل: رفع الدعم عن السلع الأساسية وزيادة الضرائب، الأمر الذي ساهم في تعاظم هشاشة الأوضاع المعيشية للفئات الفقيرة والمتدنية الدخل في المجتمع، وكان من نتيجة هذه الأزمة أن ارتفعت نسب الفقر والبطالة إلى مستوى غير مسبوق، وعليه كان لا بد من تحرك الحكومة لمواجهة الأوضاع الجديدة، لذا عملت على بناء وتمتين برنامج حزمة الأمان الاجتماعي، بهدف توحيد جهود المؤسسات الوطنية التي تعمل في إطار الحد من مشكلتي الفقر والبطالة، وبالوقت نفسه بدأت الحكومات المتعاقبة بالتركيز على تفعيل دور القطاع الخاص باعتباره شريكًا أساسيًا في هذه العملية التنموية.

ورغم أسبقية تاريخ تأسيس عدة هيئات ومؤسسات وطنية في الفترة التي تزامنت مع حدوث الأزمة الاقتصادية، مثل مؤسسة الإقراض الزراعي وصندوق المعونة الوطنية وغيرها من المؤسسات، إلا أن التوجهات الحكومية أصبحت تحثها على الانخراط في العمل ضمن إطار مكافحة الفقر والبطالة باعتباره هدفًا وطنيًا رئيسًا، وذلك إلى جانب مؤسسات أنشئت بقانون خاص لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة مثل صندوق التنمية والتشغيل، الذي أنشئ لدعم هذا القطاع الحيوي المكمل لخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية وليس بديلاً عنها، لا سيما بعد دخول مؤسسات القطاع الخاص هذا المجال. (الشريدة، ٢٠٠٢).

ومع حلول الألفية الجديدة أثبتت مؤسسات تمويل المشروعات الصغيرة من القطاعين العام والخاص قدرة عالية على قيادة هذه الصناعة في الأردن، فقد بدأت تروج خلال فترة تأسيسها لفكر وثقافة العمل الحر، وضرورة تبني استراتيجيات تنموية تُحفز العمل الحر الذي يتماشى مع آليات الأسواق الحرة، التي تعتبر من المبادئ الأساسية في النظام الرأس مالي في العالم، حيث يتطلب تحرير القوى الرأسمالية في المجتمع قدرًا أقل من التدخل الحكومي. ولذلك يعرف **العمل الحر** بأنه:

"العمل المجدي مالياً في أي من القطاعات الاقتصادية المختلفة الذي يختار الفرد أن يمارسه بحرية كاملة دون تدخل من جهة خارجية من حيث: نشاطه، أهدافه، خططه، نظمه الإدارية والفنية وفق ما تمليه قوانين السوق" (الجندي، ٢٠٠٨).

انتقل الأردن إلى مرحلة الاندماج في النظام الرأسمالي العالمي من خلال قبول عضويته الكاملة في منظمة التجارة العالمية في حزيران من العام ٢٠٠٠، نتيجة نجاح الحكومة في تطبيق برنامج التصحيح الاقتصادي وتخفيض المديونية الخارجية، وتحقيق نمو اقتصادي حقيقي، مرتفع من (٣,١%) في العام ٢٠٠٠، إلى (١٠,١%) في العام ٢٠٠٦ (المرصد الاقتصادي، ٢٠٠٩) فقد حدث تغير جذري في الهياكل الإنتاجية اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية من خلال تشجيع إقامة المشروعات الصغيرة، التي أصبحت جزءاً لا يتجزأ من النسيج الاقتصادي المعاصر، لذلك أصبح السوق الحر هو صاحب الكلمة الفصل في تقييم أداء مؤسسات الأعمال والمشروعات الصغيرة.

٤/٣ نظرية القروض الصغيرة للحد من الفقر

أثار حصول البنغالي محمد بن يونس - أستاذ الاقتصاد في جامعة شيتاجونج- علـى جـائزة نوبل للسلام في العام ٢٠٠٦ صخباً عالمياً كبيراً، نجح في توجيه الأنظار لبلده بـنجلادش، التـي عانت في العام ١٩٧٤ من فقر ومجاعة حصدت أرواح آلاف المواطنين، الأمر الذي نجـم عنـه التزام شخصي من جانبه، أخذ فيه على عاتقه مهمة توظيف علمه في خدمة تغيير واقع الفقراء في بنجلادش وفي العالم من خلال فكرة بنك الفقراء.

فقد توصل يونس إلى نتيجة مفادها أن النظريات الاقتصادية الكلاسيكية كانت غير واقعية فـي اعتقادها بأن حل مشكلات الفقر يتمثل في تحسن الوضع الاقتصادي للدولة بشـكل عـام، وأنهـم برعوا طوال عشرات السنين في توضيح كيفية تحقيق النمو الاقتصادي ومن ثم الرفاه، ولكـن أيـاً منهم لم يوضح كيفية تطور الأسباب المؤدية إلى الفقر، التي كانت مسؤولة عن تفشي مزيـد مـن مشكلات الفقر في دول العالم الثالث. (يونس، ٢٠٠٨).

كذلك قدم يونس تصوراً جديداً لأسباب فقر الفقراء مفاده أن الفقير إنما هو في الحقيقة شخص (مفقر) لأن منظومة المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية التربوية التقليدية فـي المجتمـع الحديث، ترسخ استمرار الفصل بين دائرتين أساسيتين في المجتمع، هما دائـرة الفقـر والأخـرى دائرة الغنى، بحيث تُعمّق هذه المنظومة الفجوة بينهما، لتستحيل مع مرور الوقت احتمالات الحراك الاجتماعي للأفراد. (سعيد، ٢٠٠٧).

عمّمت تجربة محمد بن يونس في إنشاء بنك الفقراء (بنك جرامين) في جميع الـدول الناميـة التي تعاني ارتفاعاً في معدلات الفقر، حيث قدم نظرية تنموية جديدة تقوم على القروض الصـغيرة لمحاربة الفقر وتحسين نوعية حياة الأفراد، استشهد بنتائج الدراسات التي نفـذتها بـرامج الأمـم المتحدة في أكثر من أربعين دولة نامية، التي تؤكد العلاقة العكسية بين معدلات الزيـادة السـكانية وتقدم أوضاع المرأة في المجتمع، فتحسن مكانة المرأة في المجتمع مرهون بعوامل عديدة أهمهـا: حصولها على القدر الكافي من التعليم، تأخير سن الزواج، التخطيط للأسـرة والإنجـاب، والأهـم تمكن المرأة من الحصول على عمل تجني من خلاله دخلاً مادياً ملائماً، وبالمحصلة فـإن إتاحـة القروض الصغيرة لتمويل الأنشطة الإنتاجية، يهدف إلى تحسين نوعية الحيـاة لأفـراد المجتمـع عموماً وللفقراء خصوصاً، ويضمن خفض معدلات النمو السكاني بطريقة تحافظ على خصوصـية

وكرامة الأسر في المجتمع، دون اللجوء إلى تحقيق ذلك الهدف بطريقة فظة باستخدام البرامج والوسائل الطبية المكلفة. (سعيد، ٢٠٠٧).

يؤكد يونس أن نتائج دراساته وأبحاثه التطبيقية تشير إلى أن القروض الصغيرة المقدمة للفقراء، هي الأداة الواقعية والفعالة لإحداث النمو الاقتصادي الفعلي، ولإحداث التغير الاجتماعي خاصة في الدول النامية لأنها تحقق الإيجابيات الآتية:

١. تحقيق فرص التشغيل الذاتي لآلاف العاطلين عن العمل.

٢. تحويل رأس المال القليل إلى مشروع إنتاجي صغير مستمر يضمن دخلاً مادياً.

٣. تقوي فرص التمكين للفئات الضعيفة والمهمشة، الأمر الذي يساعدهم للترقي في السلم الاجتماعي في المجتمع.

٤. تحسين أوضاع المرأة في الأسرة وفي المجتمع.

٥. تقوية فرص الاستثمار في المجتمع.

٦. تحسين قدرة الأسرة على الادخار.

أما في المنطقة العربية فإن القروض الصغيرة تهدف إلى تحقيق أهداف رئيسة هي: (لطفي، ٢٠٠٨)

١. خلق فرص عمل جديدة للعاطلين عن العمل، من خلال توفير السيولة النقدية التي تتيح لهم إمكانية تمويل نواة لمشروع صغير.

٢. تحسين وتنمية فرص التشغيل، حيث تُذلل القروض الصغيرة العقبات المادية التي تعترض نمو المشروعات الصغيرة وتحسين فرصها في السوق المحلي والإقليمي.

٣. تحريك الاقتصاد المحلي، فإتاحة القروض الصغيرة للمستفيدين يعني توفير سيولة نقدية، بحيث تنفق في سبيل تلبية الاحتياجات المختلفة، مما يعني تحريك دورة المال في المجتمع، وبالتالي تنشيط دورة العمل والإنتاج وتحقيق الأرباح للعديد من الفئات.

لقد حملت الألفية الجديدة ثورة كبيرة في مفهوم الإقراض الصغير، على صعيد التطبيقات المحلية في المدن والمناطق الريفية في الدول النامية، حيث أصبحت القروض الصغيرة أهم أدوات مكافحة الفقر والبطالة التي لاقت استحساناً عالمياً منقطع النظير، وأصبحت العنوان الأفضل والأهم على أجندات المؤسسات الدولية المانحة، التي تمدّ الدول النامية برأس المال اللازم لإدارة برامج القروض الصغيرة، بالإضافة إلى توفير الخبراء المختصين بالتدريب على إدارة واستدامة مثل هذه البرامج، حتى بعد انسحاب المؤسسات الدولية من الدول التي تمت مساعدتها، وبذلك يكون قد تغير الشكل التقليدي الثنائي للمساعدات غير المستردة عينية كانت أم نقدية، ليُضاف الشكل الجديد تحت مسمى المساعدة من خلال القروض الصغيرة للفقراء .

٥/٣ مؤسسات تمويل القروض الصغيرة في الأردن

تبنت الحكومة الأردنية تطبيق برامج وسياسات حزمة الأمان الاجتماعي، نتيجة للآثار السلبية التي ترتبت على دخوله مرحلة التكيف الهيكلي المصاحبة لتطبيق برنامج التصحيح الاقتصادي متوسط الأجل (١٩٨٩ــ ١٩٩٣) الذي اقتضته الظروف الاقتصادية الصعبة التي عصفت باقتصاد المجتمع الأردني خلال الفترة نفسها. (عازر وآخرون، ١٩٩٩).

وقد نشرت وزارة التخطيط والتعاون الدولي في المملكة في خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للأعوام (٢٠٠٤- ٢٠٠٦) مجموعة من الأهداف المحورية الرامية إلى تحقيق التنمية في القطاع الاجتماعي على المستوى الوطني، وهي على النحو الآتي: (وزارة التخطيط والتعاون الدولي، ٢٠٠٤).

١. التوازن بين الموارد البشرية والاقتصادية.

٢. متابعة تنفيذ المبادرات الوطنية المعنية بمكافحة الفقر والبطالة.

٣. تفعيل المشاركة الاقتصادية للمرأة لإدماجها في عمليات التنمية.

٤. ترسيخ ثقافة التمويل متناهي الصغر.

٥. ترسيخ فكرة التشغيل الذاتي، بمعنى الاعتماد على الذات في توليد الدخل وخلق فرص العمل.

٦. تنشيط دور التعاونيات للانخراط في الجهود التنموية في المجتمعات المحلية.

وجاء ضمن السياسات والإجراءات اللازمة لتحقيق هذه الأهداف، أنه لا بد من تحسين نوعية التعليم والتركيز على التعليم العالي والتدريب المهني والتقني، بهدف الانتقال من اقتصاد يقوم على الموارد إلى اقتصاد يقوم على المعرفة.

وفي مجال معالجة قضايا البطالة التي تعتبر من المشكلات الاجتماعية الأساسية التي تجابه صانعي القرار في الأردن، فقد راعت الخطة أهمية توفير التدريب المناسب للمتعطلين عن العمل ولذوي الدخل المحدود، بهدف إكسابهم مهارات جديدة تمنحهم ميزة تنافسية في سوق العمل، على أن يتاح لهم فرص تمويل لمشروعات مدرة للدخل من خلال مشروعات صغيرة ومتوسطة الحجم. (وزارة التخطيط والتعاون الدولي، ٢٠٠٤).

مما سبق يتبين أن الحكومات الأردنية المتعاقبة قد استمرت في دعم سياسات التمويل الصغير، كمنهج اقتصادي اجتماعي تنموي يهدف بالدرجة الأولى إلى الحد من مشكلتي الفقر والبطالة، من خلال توفير القروض الصغيرة للفقراء والعاطلين عن العمل، لا سيما وأن هذا المنهج قد حظي بدعم رفيع المستوى، حيث ورد ذلك صراحة في رسائل ملكية إلى رئيس الوزراء ولمرتين متتاليتين في الأعوام ٢٠٠٤ و ٢٠٠٦ ، فقد حثت الإرادة الملكية في الأردن على ضرورة وضع استراتيجية وطنية شاملة تُنسّق بين صناديق التنمية والعون الاجتماعي والإنساني، من خلال إنشاء الهيئة التنسيقية للتكافل الاجتماعي. (صندوق التنمية والتشغيل والهيئة التنسيقية للتكافل الاجتماعي، ٢٠٠٩).

بحلول الألفية الجديدة أثبتت القروض الصغيرة جدوى اقتصادية وأهمية نسبية في الخطط التنموية المحلية، لذا دعم العديد من المؤسسات والهيئات المحلية والدولية ونفيذ دراسات خاصة بهذا المجال، كانت تهدف إلى تقدير حجم القروض الصغيرة المطلوبة لتلبية احتياجات العملاء في المجتمع الأردني، وبالفعل أُنجز عدد من الدراسات التي هدفت إلى تقدير حجم الطلب المتوقع في السوق المحلي على القروض الصغيرة، فقد قدرت دراسة أجريت في العام ٢٠٠٢ من خلال برنامج (أمير) التابع للوكالة الأمريكية للإنماء الدولي، أن السوق المحلي الأردني يحتاج إلى تمويل حوالي (١٣٧,٣٧٤) مشروع صغير، بقيمة تقدر بحوالي (٢٠٠) مليون دينار، بحيث يصل متوسط قيمة كل قرض إلى حوالي (١,٦٠٠) دينار. (Brandsm, 2004).

في حين أكد تقرير رسمي صدر في آذار ٢٠٠٩ لمنظمة (CGAP) المجموعة الاستشارية لمساندة الفقراء، أن تلبية حجم الطلب المتوقع على القروض الصغيرة في السوق المحلي الأردني يتطلب تمويل (٢١٥,٠٠٠) مشروع صغير ومتناهي الصغر، تصل قيمتها إلى حوالي (١٠٨) مليون دينار، وذلك عند معدل (٥٠٠) دينار فقط للمشروع الواحد. (Abbassi and Tarazi, 2009).

وقد زوّدت وزارة التخطيط والتعاون الدولي وجميع المؤسسات المعنية بمجال تمويل القروض الصغيرة بنسخ من الدراسات والتقارير التي أعدت ، لتقوم هذه الجهات بدورها بتضمين سياساتها عدداً من التعديلات الضرورية، ورغم أن تلك الدراسات والتقارير تشير بشكل مباشر إلى أوجه الضعف التي تعاني منها المؤسسات الإقراضية، إلا أنها كانت تجمع على أن الأردن يتميز بأعلى نسبة وصول للفئات المستهدفة بالقروض الصغيرة، وهو الأمر الذي قد يعزى إلى صغر المساحة الجغرافية للأردن، وإلى نضج مؤسسات الإقراض الصغير العاملة، ووجود أجواء المنافسة بينها.

ورغم السبق الدولي والرسمي الحكومي في إنشاء مؤسسات تمويل القروض الصغيرة، إلا أن القطاع الخاص أصبح يضطلع بدور مهم وحضور لا يمكن إغفاله في صناعة تمويل القروض الصغيرة في الأردن، فقد أصبحنا نشهد اليوم نمو العديد من المؤسسات العاملة في صناعة تمويل المشروعات من خلال تقديم القروض الصغيرة، حيث تشير الإحصائيات إلى أن عدد المقترضين النشطين (الذين ما زالوا عملاء لدى المؤسسات الإقراضية) قد وصل مع نهاية العام ٢٠٠٨ إلى (١٣٤,٠٣٧) مقترض، وبلغ مجموع إجمالي المحافظ الائتمانية التي تديرها تلك المؤسسات حوالي (١٢١,٥٧٩) مليون دينار، وقد حُصرت بمختلف صفات تسجيلها وأنظمتها ومعاييرها، وطبيعة فئاتها المستهدفة والبرامج المتاحة من خلالها، وفيما يلي تفصيل لها: (صندوق التنمية والتشغيل، ٢٠٠٩).

١/٥/٣ المؤسسات الحكومية

حظيت المؤسسات والدوائر الحكومية منذ تأسيسها بقوةٍ مصدرها الإرادة السياسية التي بثـت فيها الحياة، ومن هذا المنطلق فقد حظيت بمصادر تمويل ثابتة مثل خزينـة الدولـة، ومثـل ثقـة الجهات المانحة التي توقع اتفاقيات تمويل المشروعات المختلفة مع الحكومة الأردنية مـن خـلال وزارة التخطيط والتعاون الدولي.

وقد رعت الحكومة الأردنية ودعمت إطلاق برامج تمويل القروض الصـغيرة مـن خـلال مؤسسات حكومية متخصصة، وهي التي كانت قد بدأت مسيرة الإقراض الصـغير فـي الأردن، وبعد نضوج التجربة الحكومية تتابع ظهور مؤسسات القطاع الخاص المعنية بصـناعة الإقـراض الصغير في الأردن. وفيما يلي المؤسسات الحكومية العاملة في الإقراض الصـغير منـذ بداياتـه وحتى الآن.

١. **صندوق التنمية والتشغيل**

مؤسسة حكومية تنموية تهدف إلى المساهمة في الحد من مشكلتي الفقر والبطالة، من خـلال تمكين الأسر والأفراد والجماعات الفقيرة والعاطلة عن العمل من ممارسة العمل الإنتـاجي، عـن طريق توفير حزمة من الخدمات المالية وغير المالية. جاء قرار تأسيس الصندوق في العام ١٩٨٩ من خلال إصدار قانون خاص، كمؤسسة حكومية تطرح صيغة إقراضـية ذات خصوصـية مـن شأنها المساعدة في التقليل من الآثار السلبية المرتبة على بدء مرحلة التكيـف الهيكلـي لبرنـامج التصحيح الاقتصادي، التي ألحقت أضراراً بعدد من شرائح المجتمع وأهمها الفقراء، متدني الـدخل والعاطلين عن العمل.

يطرح الصندوق للفئات المستهدفة نوعين من الخدمات: أولهما الخدمات المالية والإقراضـية، وثانيهما: الخدمات غير المالية المساندة للإقراض، حيث يتفرع عن كل منهما عدد مـن البـرامج التفصيلية على النحو الآتي:[١]

---

[١] عملت الباحثة في مختلف مديريات صندوق التنمية والتشغيل ولمدة عشر سنوات.

أولاً: الخدمات المالية والإقراضية(Financial Services)

يقدم الصندوق التمويل اللازم لإقامة المشروعات الصغيرة، وذلك بإحدى صيغتين تمـويليتين هما:

v **التمويل المباشر**: ويتم بإقراض الفئات المستهدفة مباشرة من مركز الصـندوق، أو أحـد فروعه أو نوافذه في المحافظات، حيث يوجه المستفيدون إلى المنتجات الإقراضية المناسـبة التـي تتضمن بدائل أو صيغا إقراضية تلبي احتياجاتهم المختلفة. وعليه تقسم المنتجات الإقراضية التـي يوفرها الصندوق لعملائه إلى:

١. **برنامج تمكين المرأة**: يخصص هذا البرنامج فقط للإناث غيـر القـادرات علـى إقامـة مشروع مرخص حسب الأصول ضمن القطاع الرسمي، بحيث يسمح لغير القادرات علـى تـرك المنزل نتيجة ظروف اجتماعية أو اقتصادية خاصة، بالعمل والإنتاج عن طريق إقراضهن مبلغا لا يتجاوز (٢٠٠٠) دينار أردني، مع إعطاء مهلة للبدء بالسداد تصل إلى (٦) أشـهر، ومـدة سـداد تصل إلى (٦) سنوات، وبفائدة أو مرابحة إسلامية قدرها (٦,٥%) سنوياً.

برنامج تمويل المشروعات الجديدة: يصل سقف تمويل هذا البرنامج إلى (١٥,٠٠٠) دينـار، تسدد خلال (٦) سنوات، مع مهلة سماح تصل إلى (٦) أشـهر، ومعـدل فائـدة ثابتـة/ مرابحـة (٦,٥%) سنوياً، وفي هذا البرنامج يضاف شرطان أساسيان:

الأول: إقامة مشروع مسجل رسمياً ومرخص حسب الأصول بشتى القطاعات.

الثاني: يشترط لتمويل كل قرض تصل قيمته إلى (٥٠٠٠) دينـار فـأكثر، أن يقـدم طالـب التمويل دراسة جدوى اقتصادية للمشروع من خلال مراكز مشروع تعزيـز الإنتاجيـة التابع لوزارة التخطيط، التي تعد تلك الدراسات مجاناً لجميع المستفيدين مـن قـروض الصندوق.

وبهذا المجال فإن خبراء صناعة الإقراض الصغير يؤكدون ضرورة التحديد المسـبق لحجـم الأموال اللازمة لإقامة مشروع صغير منذ البداية، باعتبار ذلك مسألة أساسية لتجنب الصـعوبات المالية اللاحقة التي قد تهدد استمرار المشروع، حيث يدفع سوء تقدير الأموال اللازمـة صـاحب المشروع إلى قبول الاقتراض بشروط غير مناسبة. (عفانة وقاسم، ٢٠٠٩).

٢. برنامج تطوير المشروعات القائمة: يوجّه المستفيد لمثل هذا البرنامج في حال امتلاكه مشروعا خاصا به أصلاً، بهدف تمويل زيادة حجم المشروع أو إضافة أنواع جديدة من السلع والخدمات المقدمة في المشروع أو لتكثيف العمالة في المشروع. وهنا يمكن للمستفيد الحصول على قرض لا يتجاوز (١٥,٠٠٠) دينار، وبمهلة سداد لا تتجاوز (٦) أشهر، ومدة سداد تصل إلى (٦) سنوات، ولكن بمعدل فائدة ثابتة/ مرابحة تبلغ (٧,٥%) سنوياً.

٣. برنامج تمويل الأقساط الجامعية: تم بدء العمل بهذا المنتج منذ مطلع العام ٢٠٠٧، إذ أصبح الصندوق يمول رسوم التعليم الجامعي في الجامعات الرسمية الحكومية للطلبة الفقراء والمحتاجين، وفقاً لآلية محددة تعطي الأولوية لأبناء المقترضين السابقين من الصندوق، وللطلبة المتفوقين، ولأكثر التخصصات المطلوبة في سوق العمل الأردني، وفق هذا البرنامج تُموّل الرسوم الفصلية للطالب بناء على مطالبة الدائرة المالية في الجامعة فقط، بحيث لا يتجاوز المجموع التراكمي للقرض (١٥,٠٠٠) دينار لكل طالب، ويبدأ التسديد بعد مرور (٦) أشهر، ولمدة (٦) سنوات، وبمرابحة إسلامية تبلغ (٥,٥%) سنوياً لكل دفعة.

٤. برنامج تمويل سكان مناطق جيوب الفقر: بعد تحديد بلاغ رئاسة الوزراء لمناطق جيوب الفقر في المملكة في العام ٢٠٠٨، خُصّصت منحة مقدمة من وزارة التخطيط والتعاون الدولي بلغت قيمتها مليون دينار أردني، لإعادة إقراضها لسكان تلك المناطق، على أن تُقدم لهم ميزة نسبية تشجعهم على العمل وتحريك الاقتصاد في تلك المجتمعات المحلية، وعليه فقد أُطلق هذا البرنامج في تشرين ثاني / ٢٠٠٨، بحيث يصل سقفه إلى (١٠,٠٠٠) دينار، ومهلة سداد تصل إلى (٦) أشهر، ومدة سداد لا تزيد على (٦) سنوات، وبنسبة مرابحة إسلامية تبلغ(٥%) سنوياً.

٥. برنامج تمويل المشروعات الريادية: فُعّل هذا البرنامج من خلال تمويل قدمته وزارة التخطيط والتعاون الدولي، في إطار تشجيع المقترضين من أصحاب المبادرات الابتكارية الريادية، بحيث يمول المشروع الذي ينتج سلعة أو يوفر خدمة مميزة غير متوافرة في حدود منطقته الجغرافية، أو يستخدم أساليب عمل جديدة ومتطورة ليدخل أسواقاً جديدة، شريطة أن يوفر ذلك المشروع أربع فرص عمل فأكثر، وهنا يصل سقف التمويل إلى (٥٠,٠٠٠) دينار، ويمنح مهلة (٦) أشهر للبدء بالسداد، ولمدة لا تزيد على (٦) سنوات وبفائدة متناقصة على الرصيد القائم تبلغ (٩%) سنوياً.

٦. برامج إدارة المحافظ الائتمانية: يوقع الصندوق من خلال هذا البرنـامج اتفاقيـات مـع مؤسسات وطنية أخرى لإدارة محافظ ائتمانية، وإعادة إقراض الفئة المستهدفة للمؤسسة الشـريكة صاحبة رأس المال، بالشروط والمعايير الإقراضية المعتمدة في الصندوق، وذلك مقابـل تقاضـي أرباح تختلف نسبتها باختلاف المؤسسة، وبذلك يضمن الصندوق جزءاً من عائد أربـاح الأمـوال التي يديرها للمؤسسة الشريكة كمقابل لتغطية الكلف الإدارية والتشغيلية المترتبة على كل قـرض يمول من خلاله.

وقّع الصندوق اتفاقية مع دائرة الشؤون الفلسطينية، لإدارة محفظة ائتمانيـة قيمتهـا (نصـف مليون دينار) تخصص لإقراض أصحاب المشروعات الإنتاجية من سكان المخيمـات الفلسـطينية ضمن شروط متفق عليها بين كلا الطرفين. كما وقع اتفاقية ثانية مع المؤسسـة العامـة للضـمان الاجتماعي لإدارة محفظة ائتمانية قيمتها (٥) ملايين دينار، بهدف تحسـين المسـتوى المعيشـي لمتقاعدي الضمان الاجتماعي من خلال تمويل مشروعات إنتاجية صغيرة مكثفة للـدخل خاصـة بهم.

بمراجعة الشروط والمعايير السابقة نجد أن الصندوق يحدد شروطاً ميسرة، مقارنة مع شروط البنوك التجارية أو مع شركات التمويل الخاصة، على الرغم مـن أن الإقـراض الصـغير يتسـم بتكاليف تشغيلية عالية، فضلاً عن نسبة مخاطر مرتفعة نتيجة التأخر في التسديدات أو إعادة جدولة القروض.

وبهذا المجال أيضاً يشير خبراء تمويل المشروعات الصغيرة إلـى أن رأس المـال الـلازم لتأسيس مشروع صغير، يقسم إلى قسمين من حيث مصادر الحصول عليه، وذلـك علـى النحـو التالي: (كليفورد، ١٩٨٩)

أولاً: رأس مال الملكية وهو المال المستثمر في المشروع الذي لا يترتب علـى اسـتثماره أي التزام قانوني مثل الفوائد أو إعادته ضمن مدة متفق عليها، ويمكن للفرد الحصول عليـه من الأقارب والأصدقاء، وهو أمر يترتب عليه قيام علاقة مالية ذات طـابع شخصـي غالباً ما تتعارض مع الاستقلالية الإدارية للفرد، الذي يتدخل المقرض في عمله بذريعـة النصح والإرشاد.

ثانياً: رأس المال المقترض وهو رأس مال ينطوي استثماره على التزامات قانونية محددة مثل الفائدة المترتبة على أصل القرض خلال مدة زمنية محددة ولأغـراض محـددة، يُتّفـق

عليها بين الجهة المقرضة وبين المقترض، وهذا النوع من رأس المال تحديداً هو الــذي تقدمه المؤسسات الإقراضية المختصة بتمويل المشروعات الصغيرة فــي الأردن علــى شكل قروض صغيرة للمستفيدين.

v التمويل غير المباشر: يخصص الصندوق سنوياً للإقراض غير المباشر مبــالغ متفاوتــة، بحيث يقدم التمويل لجهات متخصصة أو معنية بإعادة إقراض فئاتها المســتهدفة. وتــتم عمليــات الإقراض غير المباشر من خلال:

١. **مؤسسات الإقراض متناهي الصغر(Micro Finance Institutions)**: أو ما يصــطلح عليه دولياً باسم (MFI's) وهي مؤسسات إقراضية متخصصة بتقديم منتجــات إقراضــية تلائم الفئات المستهدفة في السوق المحلي الأردني. حيث يقرض الصندوق تلك المؤسسات باعتبارها أذرعاً إضافية لعمله، بهدف تنسيق الجهود وتلافي المنافسة غير المجديــة بــين المؤسسات، يتراوح مبلغ تمويل تلك المؤسسات ما بين (٥٠٠,٠٠٠ – ١٠٠٠,٠٠٠) دينار أردني لكل مؤسسة لكل اتفاقية، بحيث يراعى أن يُخصّص ما لا يقل عن (٣٠%) من قيمة القرض لمناطق خارج مراكز المحافظات، بهدف تقليل الفجوات التنموية بين المناطق في المملكة.

٢. **مراكز الائتمان**: وهي الجمعيات الخيرية التي تسمح لهــا أنظمتهــا بممارســة الأنشــطة الإقراضية للمواطنين في المجتمع المحلي. ويصل سقف تمويل كل مركــز ائتمــان إلــى (١٠٠,٠٠٠) دينار، تسدد على دفعات بعد مهلة ستة أشهر ولمدة ثلاث سنوات.

ثانياً: الخدمات غير المالية(Non- Financial Services)

يقدم الصندوق خدمات غير مالية (مساندة) للإقراض، تهدف أيضاً إلى تعزيز ثقافة الاعتمــاد على الذات والإنتاجية وتتوافق مع فلسفة العمل الحر، وتتلخص هذه الخدمات فيما يلي: (صــندوق التنمية والتشغيل، ٢٠٠٨)

١.التدريب والتأهيل الذي يوجه للفئات المستهدفة بالبرامج الإقراضية، إنما دون ربط التدريب بالإقراض أو العكس. ويتم ذلك بتمويل الدورات التدريبية في المجالات الحرفية الفنيــة أو الإدارية ضمن سقف إجمالي لا يتجاوز (١٠٠٠) دينار لكل دورة، من خلال قسم مختص

بالتنسيق بين الجهة الراعية للتدريب كالجمعيات وبين المدربين المناسبين للدورات المطلوبة.

٢. عقد جلسات وحلقات توعية بأهمية المشروعات الصغيرة، من خلال التنسيق مع الجامعات والمدارس ومختلف مؤسسات المجتمع المدني.

٣. تنفيذ دراسات الاحتياجات التدريبية والإقراضية لمختلف مناطق المملكة، وذلك بالتنسيق مع قادة المجتمع المحلي في المناطق الريفية والنائية، كرؤساء الجمعيات أو مديري المدارس وغيرهم.

وتجدر الملاحظة هنا أن الصندوق لا يربط بين عملياته الإقراضية والتدريبية، بمعنى أنه يقدم القروض الصغيرة للأفراد الذين تنطبق عليهم شروط الإقراض، بغض النظر عن كونهم قد سبق أن تلقوا تدريباً معيناً أم لا. فالكثير من الخبراء الدوليين في مجال التنمية وصانعي القرار في الحكومة والمنظمات غير الحكومية، يؤمنون بأن سياسات الحد من الفقر تبدأ من إخضاع الفقراء الراغبين بالحصول على قروض صغيرة لدورات تدريبية مكثفة، تزودهم بمهارات أساسية وضرورية تمكنهم من إدارة المشروع الصغير، وإدارة الأرباح المتحققة عنه، بطريقة رشيدة تضمن لهم الاستمرار بالعمل والإنتاج، وهو الطريق الوحيد المؤدي لخروجهم من دائرة الفقر، وهذا يعني ضرورة التدريب أولاً ومن ثم الإقراض ثانياً.

ونجد من جهة أخرى أن هناك من يعارضون هذه السياسات، من خلال طرح نظرية خاصة مفادها بأن الخبراء الدوليين في مجال الحد من الفقر وأصحاب القرار في الحكومة، قد حددوا بفرضية مسبقة أن الفقراء لا يمتلكون المهارات التي تمكنهم من ممارسة الأنشطة الاقتصادية المدرة للدخل والحصول على فرصة عمل، وبالتالي يقعون دائماً في شرك الفقر ويبقون في دائرته ما لم ينجحوا في الحصول على التدريب والتعليم الملائمين. ويستطرد أصحاب هذه النظرية التي يتزعمها محمد بن يونس من خلال تجربة بنك جرامين في بنجلادش، بأن كل تلك الافتراضات تبقى افتراضات وليدة مكاتب المنظرين وليس لها مكان على أرض الواقع، لأن سبب فقر الفقراء هو أنهم لا يملكون أي درجة من السيطرة على رأس المال، الأمر الذي يفقدهم القوة الكافية لإخراج أنفسهم من دائرة الفقر ـــ وهم بذلك يتقاطعون بمنطقة مشتركة مع النظرية الماركسية التي تؤكد أهمية ملكية وسائل الإنتاج- ورأس المال أحدها في تفسير الفقر- وأن الافتراض الأصح هو أن جميع البشر يمتلكون مهارات فطرية تسمى "المهارات اللازمة للنجاة" وهي مهارات مكتسبة

تمكنهم من البقاء على قيد الحياة، وحيث إن الفقراء هم من الأحياء فهذا يعني أنهم يحظـون بتلـك المهارات أياً كانت درجتها، كما يعني ذلك أنه لا حاجة لتضييع الوقت والجهد والمـال لإكسـابهم مهارات جديدة من خلال التدريب الذي يفرض عليهم بطريقة تشعرهم بالغباء والاستلاب وتضعهم بخانة المتلقي الذي لا حول له ولا قوة. ويتابع يونس بأن السعي الحقيقي إلـى مسـاعدة الفقـراء للخروج من فقرهم إنما يتطلب من الخبراء والمهتمين تعظيم المهارات التي يتمتـع بهـا الفقـراء أصلاً، ولن يتأتى ذلك إلا من خلال منحهم القروض الصغيرة التي تدفعهم للعمل والاجتهـاد، وأن هذا الاجتهاد سوف يقودهم فطرياً إلى اكتشاف الطاقات الكامنة فيهم، فتنطلق مهارات أخرى جديدة ويبدؤون بتبادل التجارب مع بعضهم البعض، وفي حال رغبوا بالحصول على مزيد من التعلـيم أو التدريب فعليهم أن يبحثوا عنه بأنفسهم، بل ويدفعوا مقابل الحصول عليـه بكرامـة، وهـذه هـي الطريقة الأمثل لتعليم وتدريب الفقراء دون أي هدر للمال والجهد والوقت. (يونس، ٢٠٠٨).

٢. <u>مؤسسة الإقراض الزراعي</u>

هي مؤسسة حكومية تهدف إلى دعم الزراعة في الأردن وتحسينها كمياً ونوعياً مـن خـلال توفير رأس المال اللازم لتمويل المشروعات الزراعية المختلفة، وقد بدأت بالعمـل رسـمياً فـي منتصف العام ١٩٦٠ بموجب قانون خاص صدر في العام ١٩٥٠ رغم وجود هيئات معنية برعاية النشاط الزراعي في الأردن يعود إنشاؤها إلى عهد الدولة العثمانية. [١]

البرامج الإقراضية في المؤسسة: تمول مؤسسة الإقراض الزراعي المشـروعات الزراعيـة كافة، مع التركيز على المشروعات التي تهدف إلى إصلاح الأراضي الزراعية، ومشروعات الري والتشجير الحرجي ومحاصيل الحبوب والأعلاف، إضافة إلى تمويل المشروعات الإنتاجية للثـروة الحيوانية(تربية وإنتاج الدواجن، الأسماك، النحل، الأغنام والأبقار....).

تتيح المؤسسة للمزارعين أن يختاروا بين طريقتين لحساب القرض وهما:

- **قروض المرابحة الإسلامية:** منذ العام ٢٠٠١ أصبحت المؤسسة تتيح للمزارعين تمويـل مشروعاتهم بأسلوب المرابحة الإسلامية، من خلال عرض طلب التمويل والعقـود علـى

---

[١] الموقع الالكتروني لمؤسسة الإقراض الزراعي على شبكة الانترنت: <u>www.acc.gov.jo</u>

المستشار الشرعي للمؤسسة، وبعد إجازتها تُعيد المؤسسة بيع المواد المطلوبة للمستفيد (المزارع) أما قيمة المرابحة فتحددها ثلاثة عوامل، أولها: قيمة القرض، ثانيها: مدة القرض، وأخيراً: أسلوب التسديد (شهري/ دفعات موسمية).

- **قروض الفائدة البسيطة:** أعدت المؤسسة جدولا تفصيليا يحدد سعر الفائدة للقروض بحسب حجمها ومدتها وذلك منذ تاريخ ١/١٠/٢٠٠١، وبشكل عام يتراوح سعر الفائدة البسيطة لجميع القروض ما بين (٦,٥% – ٩%).

أنواع القروض: تصنف المؤسسة القروض التي تمنحها للمزارعين المستفيدين بحسب مدتها إلى:

١. **قروض موسمية:** تمنح لغايات تمويل مستلزمات الإنتاج الزراعي (النباتي والحيواني) بسقف (٥٠,٠٠٠) دينار ولمدة لا تزيد على سنة.

٢. **قروض قصيرة الأجل:** تمنح لتمويل مستلزمات الإنتاج الزراعي (النباتي والحيواني) بسقف (٥٠,٠٠٠) دينار ولمدة تزيد على سنة ولا تزيد على سنتين.

٣. **قروض إنمائية متوسطة الأجل:** تمنح لتمويل الأصول الإنتاجية الثابتة والمتحركة التي يتراوح عمرها الإنتاجي ما بين (٢- ١٠) سنوات، لذا فإن مدة هذه القروض تتراوح ما بين (٢- ١٠) سنوات.

٤. **قروض إنمائية طويلة الأجل:** تمنح هذه القروض لمشروعات استصلاح الأراضي ومنع انجراف التربة، وهنا تستوفى الفائدة مع الأقساط منذ السنة الأولى. أما مشروعات إنتاج الأشجار المثمرة فتكون مدة القروض اثني عشرة عاماً، تسدد الفائدة فقط خلال الخمس سنوات الأولى، واعتباراً من السنة السادسة يبدأ المستفيد بتسديد الأقساط مع الفائدة معاً.

٥. **برنامج القروض الموجهة:** تُموّل المؤسسة ـ من مصادرها الذاتية أو الخارجية ـ تنفيذ مشروعات إقراضية خاصة بفئات وشرائح محددة في المجتمع. فقد مولّت المؤسسة المشروعات التالية:

   - مشروع القروض الصغيرة للحد من الفقر والبطالة.

- مشروع إدارة المصادر الزراعية لمحافظتي الكرك والطفيلة.
- مشروع إقراض ذوي الاحتياجات الخاصة من العسكريين.
- مشروع تطوير المصادر الزراعية في حوض نهر اليرموك.
- مشروع القرى الصحية.
- مشروع تمويل المهندسين الزراعيين العاطلين عن العمل.

بعد استعراض القروض التي تقدم للمزارعين من خلال مؤسسة الإقراض الزراعي، نستنتج أنها قروض خاصة بتمويل المشروعات الإنتاجية في القطاع الزراعي فقط، وهو قطاع واحد من القطاعات المكونة للاقتصاد الأردني؛ وعليه فلا بد من قيام مؤسسات وطنية أخرى بدعم المشروعات الإنتاجية ضمن القطاعات الأخرى كالقطاع الصناعي والسياحي إلى غير ذلك بهدف الوصول إلى اقتصاد وطني متنوع ومتكامل.

٣. مؤسسة تنمية أموال الأيتام [١]

هي مؤسسة حكومية تأسست بقانون خاص في العام ١٩٧٢، وتهدف إلى تنمية واستثمار أموال الأيتام في أوجه الاستثمار المشروعة ضمن أحكام الشريعة الإسلامية، وبذلك تكون المؤسسة قد حققت ما يلي:

- الحفاظ على أموال الأيتام وحمايتها من الهدر والاستغلال بمجرد قبضها من المحاكم الشرعية.
- إدارة الإنفاق الشهري على الأيتام حتى سن الرشد.
- إعادة الأموال مع الأرباح المتحققة إلى اليتيم بعد بلوغه سن الرشد.
- تحقيق المساهمة في ترجمة خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع.

---

[١] الموقع الالكتروني لمؤسسة تنمية أموال الأيتام على شبكة الانترنت: www.ofds.gov.jo

- المساهمة في الحد من الفقر والبطالة من خلال بيوع المرابحة، والمشاركة المتناقصة المنتهية بالتمليك.

تمول المؤسسة مختلف أنواع القروض التي تصب في جميع القطاعات الإنتاجية المختلفة(الزراعية، الصناعية، التجارية، الخدماتية) بالإضافة إلى تمويل القروض غير الإنتاجية(قروض الإسكان وشراء السيارات والعقارات) بما أن طريقة البيع والشراء والتمويل تتم في إطار أحكام الشريعة الإسلامية.

٤. المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري (١)

هي مؤسسة حكومية تأسست في العام ١٩٦٦ تتمتع بقانون خاص، وتهدف إلى تنفيذ المشروعات الإسكانية للموظفين وذوي الدخل المحدود، وتعنى بتطوير المناطق التي تفتقر إلى المرافق الخدمية الأساسية كالمدارس والمراكز الصحية ومراكز التدريب المهني، كما تُنفذ مشروعات الأبنية الحكومية، كذلك تُجري المؤسسة الدراسات والبحوث التنموية التنظيمية لرفع التوصيات إلى مجلس الوزراء بشأن خطط الإسكان والبيئة والتنظيم لمختلف مناطق وأقاليم المملكة.

تقدم المؤسسة العديد من الخدمات للمستفيدين من خلال برامج تنمية المجتمع المحلي، ومن بينها برنامج القروض الصغيرة الذي بوشر العمل به في العام ١٩٩٥، وأصبح هذا البرنامج يمول الأفراد المستفيدين من مشروعات المؤسسة أو القاطنين في المناطق التي تنفذ فيها المؤسسة مشروعاتها المختلفة، على أن يكونوا عاطلين عن العمل ومؤهلين بحرفة أو مهنة، أو من خريجي مراكز التدريب المهني، أو أصحاب مشروعات صغيرة راغبين في تنمية أعمالهم، أو متدربين في سوق العمل المحلي ويرغبون في إقامة مشروع.

تهدف المؤسسة من خلال برنامج القروض الصغيرة إلى المساهمة في الحد من مشكلتي الفقر والبطالة، من خلال تمويل المشروعات الإنتاجية الجديدة أو القائمة، بهدف تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية للمستفيدين، مع التركيز على تشجيع مساهمة المرأة في الأنشطة الإنتاجية للأسرة. وقد حددت المؤسسة شروطاً عامة لهذا البرنامج هي:

---

(١) الموقع الالكتروني للمؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري على شبكة الانترنت: www.hudc.gov.jo

١. أن يستخدم القرض الصغير لتمويل مشروع إنتاجي مجدٍ اقتصادياً.

٢. أن يتوافق المشروع مع أنظمة ومتطلبات المؤسسة من تراخيص ومواصفات.

٣. ضمان الاستمرارية، بمعنى ألاّ تُقرَض المشروعات الموسمية المؤقتة.

٤. ألاّ تزيد قيمة القرض الواحد على (١٠٠٠) دينار، تسدد خلال سنتين.

٥. تعطى مدة ثلاثة أشهر كمهلة سداد.

٦. يتم احتساب فائدة قيمتها (٨%) سنوياً.

٧. يشترط إحضار كفيل موظف حكومي، وتوقيع كمبيالات بقيمة القرض وأرباحه.

٥. وزارة التنمية الاجتماعية - برنامج الأسر المنتجة

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا ووزارة التنمية الاجتماعية، (٢٠٠٠) يعمل هذا البرنامج تحت مظلة وزارة التنمية الاجتماعية منذ العام ١٩٨٥، ويهدف إلى تشجيع المبادرات التنموية الإنتاجية للأفراد والهيئات المحلية كالجمعيات، لتحفيز مشاركتهم في العملية التنموية من خلال تعزيز فاعليتهم الاجتماعية والإنتاجية في المجتمع المحلي.

يستهدف هذا البرنامج بالدرجة الأولى الأسر الفقيرة والمعرضة للتفكك في المناطق الريفية والنائية ومناطق جيوب الفقر التي لا يزيد دخلها الشهري على (٢٥٠) ديناراً، لاسيما إذا كانت تعول أرامل أو مسنين.

تُموّل تلك الأسر بقرض صغير لا تزيد قيمته على (٤٠٠٠) دينار، يسلم بصورة عينية من خلال لجنة مشتريات مختصة، ويعطى مهلة سداد تصل إلى (٤) أشهر، يبدأ السداد بعدها بأقساط شهرية ولمدة لا تزيد على (٥) سنوات.

يتميز هذا القرض بعدم وجود أي شكل من أشكال الفائدة، فقط يتم استيفاء مبلغ (٤٠) دينارًا لمرة واحدة فقط كرسوم للمعاملة. ومن ناحية أخرى فإن تسليم مستلزمات المشروع عينياً تحت إشراف الجهة المقرضة يعتبر إجراءً سليماً، يضمن عدم إنفاق الأسر الفقيرة أموال القرض النقدية

على الاحتياجات التي تفتقدها، لذا فإنه من الضرورة بمكان إشراف الجهة المقرضة المباشر علـــى تسليم المشروع ومتابعته بل وتقديم الاستشارة إن لزمت، لضمان تحقيـــق الغايـــة مـــن البرنـــامج الإقراضي والمتمثلة بالحد من الفقر وتعزيز إنتاجية الأفراد.

٢/٥/٣ المؤسسات غير الحكومية

تضطلع المؤسسات والمنظمات الأهلية غير الحكومية بدور حيوي في المجتمعات الحديثة، لا سيما بعد تغير وظائف الدولة في ظل النظام الرأس مالي الذي ما زال مسيطراً على الفكر الاقتصادي والاجتماعي المعاصر، فقد أشار غيدنز إلى الدور الهام لمنظمات المجتمع المدني من خلال تفسير أهم عناصر ما يسمى اليوم "بالطريق الثالث" الذي يقع خارج سياسة الحكومات وخارج اقتصاد السوق الذي يؤدي تحالفهما إلى تفاقم المشكلات الاجتماعية، وهنا تزداد الحاجة إلى قيام هيئات تمثل الطريق الثالث من خلال المنظمات الطوعية الناشطة في مجال معالجة القضايا الاجتماعية الملحة، مثل حقوق الإنسان بمختلف مناحيها ــ ومنها الحقوق الاقتصادية ــ البطالة، قضايا التعليم، النوع الاجتماعي...الخ. (غيدنز، ٢٠٠٥).

١. الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية - مركز تنمية المشروعات الصغيرة

يعمل مركز تنمية المشروعات الصغيرة تحت مظلة الصندوق الأردني الهاشمي الذي يعتبر مؤسسة أهلية تنموية غير حكومية، وقد بدأ هذا المركز بتمويل المشروعات الصغيرة في العام ١٩٩٦، إضافة إلى تقديم الخدمات الاستشارية والتدريب وحتى التوعية لأصحاب المشروعات الصغيرة أو الراغبين بإنشائها، مع عدم إغفال قضية النوع الاجتماعي عند تمويل تلك المشروعات.[١]

أنواع المنتجات الإقراضية الممولة

يموّل المركز أحجام قروض متفاوتة إنما تعتبر جميعها قروضاً صغيرة، صُنّفت لأهداف تنظيمية تخدم عدالة التوزيع، وهي على النحو الآتي:

القرض المايكروي (متناهي الصغر): يتراوح ما بين (٥٠٠- ١٥٠٠) دينار يسدد على مدار ٣٠ شهرًا أي سنتين ونصف، بنسبة فائدة تبلغ ١٠% دون أن يعطى مهلة سداد.

---

[١] مقابلة مع السيد حسان مورللي، مدير مركز تنمية المشروعات الصغيرة في الصندوق الأردني الهاشمي.

قرض التأسيس: وقيمته (١٥٠١- ٧٠٠٠) دينار يسدد خلال ٧٢ شهرًا أي ست سنوات، بفائدة ٩% ومهلة سداد ما بين شهر إلى شهرين.

قرض التنمية: يتراوح ما بين (١٥٠١- ٥٠٠٠) دينار يسدد خلال ٦٠ شهرًا أي خمس سنوات، بفائدة ١٠% دون مهلة سداد.

قرض الجمعيات والشركات: تبلغ قيمته (١٥٠١- ٨٠٠٠) دينار تسدد بمدة ٤٨ شهرًا أي أربع سنوات، بفائدة ٩% ومهلة سداد ما بين شهر إلى شهرين.

وفي جميع الأحوال يشترط المركز تقديم دراسة جدوى اقتصادية خاصة بالمشروع إذا تجاوزت قيمة التمويل (٣٠٠٠) دينار.

٢. **مؤسسة الملك حسين**

هي مؤسسة تطوعية أنشئت في العام ١٩٨٥ بهدف دعم وتنفيذ مشروعات التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع المحلي. وقد بدأت بالنشاط الإقراضي في العام ١٩٩٠، من خلال دعم وتمويل المشروعات الإنتاجية الصغيرة للمستفيدين. (صندوق التنمية والتشغيل، ٢٠٠٧).

تقدم مؤسسة الحسين نوعين من القروض هما:

- **قروض فردية صغيرة**: يبلغ سقفها (١٠٠٠) دينار، تسدد خلال سنتين بفائدة سنوية ثابتة (٩%) دون مهلة سداد.
- **قروض مشروعات جماعية**: يبلغ سقفها (٣٠٠٠) دينار، تسدد خلال سنتين بفائدة سنوية ثابتة تبلغ (٩%) دون مهلة سداد.

٣. **الاتحاد العام للجمعيات الخيرية**:

يعتبر الاتحاد هيئة أهلية مستقلة يهدف إلى الإشراف على نشاطات وأعمال اتحادات الجمعيات في المحافظات، بهدف تنسيق وتنظيم العمل الاجتماعي واستثمار الطاقات والموارد البشرية

والطبيعية المحلية في سبيل المساهمة في برامج التنمية الوطنية. (صـــندوق التنميـــة والتشـــغيل، ٢٠٠٧).

باشر الاتحاد العام للجمعيات الخيرية بعملياته الإقراضية في العام ١٩٩١، من خلال تمويـــل برنامجين إقراضيين للجمعيات الخيرية فقط وليس للأفراد، وبدورها تُعيد الجمعية إقراض المبلـــغ على شكل قروض أصغر وبمدة أقل لاستثمارها في مشروعات صغيرة، وذلك على النحو الآتي:

- **برنامج صناديق الائتمان**: حيث يُموّل الاتحاد الجمعيات الخيرية في شتى مناطق المملكـــة، بمبلغ (١٥,٠٠٠) دينار تسدد خلال ثلاث سنوات بعد مهلة سداد تصـــل إلـــى ٦ أشـــهر، وبفائدة (٩%) سنوياً.

- **قروض المشروعات الجماعية**: يصل سقف تمويل هذا القرض إلـــى (٣٠,٠٠٠) دينـــار، تسدد خلال خمس سنوات بعد مهلة تبلغ سنة كاملة دون أن يترتب على الجمعية أي فائـــدة، حيث يهدف هذا القرض إلى تنفيذ مشروع لصالح الجمعية يحقق لها عائداً مناســـباً ويلبـــي احتياجات المجتمع المحلي، شريطة أن تقدم الجمعية بالمقابل مساهمة لا تقل عـــن (١٥%) من كلفة المشروع.

<u>الاتحاد النسائي الأردني العام</u>

تأسس الاتحاد النسائي الأردني العام بهدف تمكين المرأة الأردنية من الاندماج بعمليات التنمية الشاملة، إيماناً بالدور الحيوي والفعال للمرأة الأردنية في بناء الوطن إلى جانب الرجل.

ومن أهم جوانب تمكين المرأة التي يسعى الاتحاد إلى تجذيرها، التمكين الاقتصادي إلى جانب برامج التمكين الأخرى كالسياسي والقانوني وبرامج التدريب المتعددة. (صندوق التنمية والتشـــغيل، ٢٠٠٧).

يقدم الاتحاد نوعًا واحداً من القروض الفردية للسيدات، بالإضافة إلى منحة تقدم لمرة واحـــدة للجمعيات وفروع الاتحاد، على النحو الآتي:

- **القروض الصغيرة**: يقدم في المناطق الفقيرة والنائية في المحافظات بسقف (٢٠٠٠) دينار تسدد خلال سنتين، بعد إعطاء مهلة شهرين وبدون فائدة، فقط تستوفى رسوم إدارية قيمتها (٤٠) دينارا.

- **منحة تعزيز الإنتاجية**: تقدم للجمعيات والفروع حيث يبلغ سقف هذه المنحة (٢٠,٠٠٠) دينار.

٣/٥/٣ مؤسسات القطاع الخاص

شهد عقد التسعينيات ازدهاراً ونمواً ملحوظاً لمؤسسات الإقراض الصغير حول العالم، لا سيما بعد دخول القطاع الخاص لهذا المجال الاقتصادي الحيوي، الأمر الذي أدى إلى تأجج منافسات شديدة فيما بين الشركات والمؤسسات العاملة في صناعة الإقراض الصغير على المستوى المحلي أو الدولي.

أما عن معايير المنافسة بين المؤسسات الإقراضية فتتمثل بتحقيق أعلى نسب إقراض، أعلى نسبة تحصيل، أعلى نسب وصول للفئات المستهدفة، تحقيق الاستدامة التشغيلية، تخفيض كلفة القرض الواحد، وأخيراً دخول تلك المؤسسات في منافسة لقياس الأداء الاجتماعي الإيجابي لقروضها على مستوى حياة العملاء، وأيضاً من خلال مؤشرات دولية تشمل تحسن نوعية حياة العملاء وأسرهم على المستوى الكمي والنوعي.

وفيما يلي أهم مؤسسات القطاع الخاص التي تعمل في مجال الإقراض الصغير في الأردن:

١. الشركة الأردنية لتمويل المشروعات الصغيرة(تمويلكم)(١)

تأسست الشركة الأردنية لتمويل المشروعات الصغيرة(تمويلكم) في عام ١٩٩٩، و هي مملوكة بالكامل لمؤسسة نور الحسين و التي تعمل بدورها بشكل مستقل تحت مظلة مؤسسة الملك حسين بن طلال طيب الله ثراه.

---

(١) مقابلة مع السيد فادي الشلبي مدير العمليات في الشركة الأردنية لتمويل المشروعات الصغيرة "تمويلكم".

سُجّلت شركة تمويلكم لدى وزارة الصناعة والتجارة بتاريخ ١٩٩٩/٦/٢٠ تحت الرقم ٥٧٤٩، كشركة غير ربحية ذات مسؤولية محدودة، ووفقا للقوانين الداخلية فإنه يسمح لشركة تمويلكم بإقراض و قبول المنح من الوكالات المانحة ، إلا أنه لا يسمح لها بتوزيع الأسهم على المساهمين. و بهذا يُعاد تشغيل أي أرباح ناتجة في البرنامج ، وذلك لزيادة قدرة الشركة على خدمة عدد أكبر من العملاء ، ولكن وفق الأسس التجارية (Commercial Bases) التي تقوم بشكل أساسي على تحقيق الربحية بأقل تكلفة.

لقد اعتمدت "تمويلكم" على إعادة صياغة وإنتاج نخبة من التجارب الدولية، من خلال البدء بتطبيق الممارسات المثلى والمتعارف عليها دولياً باسم (Best Practices) وهي مجموعة من المبادئ المتعلقة بتنفيذ برامج الإقراض الصغير، التي تتلخص بما يلي:[١]

- توفير أفضل خدمات تمويلية للإقراض الصغير: بمعنى أن يحظى المستفيدون من برامج القروض الصغيرة بخدمات مالية مكافئة في جودتها للمصادر التقليدية للتمويل وهي البنوك التجارية.

- كفاءة العمليات الإقراضية: بمعنى تطوير إجراءات العمل وفي الوقت نفسه تبسيطها وتسريعها، وذلك على مستوى عمليات الإقراض والتحصيل.

- تحقيق الاستدامة التشغيلية: أي مراقبة التكاليف المباشرة وغير المباشرة للإقراض لضمان استمرار المؤسسة على المدى الطويل.

- إدارة الموارد البشرية بكفاءة من خلال توفير فرص التعلم والتطور والتدريب من ناحية، وتوظيف ضباط إقراض محليين من ناحية أخرى، بهدف استثمار علاقاتهم في المجتمع المحلي لزيادة الإقراض وتحسين نسبة التحصيل.

- تحليل الأسواق المحلية، بهدف تحديد نقطة التعادل ما بين تغطية النفقات التشغيلية للمؤسسة وبين مقدرة المقترضين على دفع أرباح القرض وتكاليفه.

---

[١] يتم تطبيق الممارسات الفضلى(Best Practices) في جميع المؤسسات الإقراضية المنتشرة حول العالم، بهدف توحيد وتنفيذ الاستراتيجيات الناجحة في مجال الإقراض الصغير، وبهدف تجنب الأخطاء الشائعة والمتكررة للمؤسسات، انظر: http://arabic.microfinancegateway.org/content/article/detail/2225

وتتكلل الممارسات الفضلى بالنجاح في إطار من الشراكات المحلية والدولية للمؤسسات الإقراضية، مع عدم إغفال عملية التشبيك مع منظمات المجتمع المدني، والاستمرار بالتواصل مع المقترضين المحتملين من خلال تكثيف اللقاءات مع أبناء المجتمع المحلي وتثقيفه من خلال الحوارات والنشرات وحملات التوعية.

تقدم "تمويلكم" الخدمات المالية وغير المالية للمستفيدين، على النحو التالي:

§ **الخدمات المالية**: حيث تُموّل الشركة أحجام قروض متفاوتة، بحسب تفاوت احتياجات الفئات المستهدفة، كما سنبيّنه لاحقاً. (الشركة الأردنية لتمويل المشاريع الصغيرة "تمويلكم"، ٢٠٠٨).

- **قرض التعاون الجماعي**: لتمويل المشروعات المنزلية الخاصة بالسيدات فقط، وهو ليس قرضاً فردياً بمعنى أنه يقدم لمجموعة يتراوح عددها ما بين (٢- ٧) سيدات، يقسم القرض بينهن بالتساوي عند التوزيع وعند التسديد، تتراوح قيمة هذا القرض ما بين (٢٠٠- ٦٠٠) دينار لكل منهن، تسدد خلال مدة تتراوح ما بين (١٣- ١٥) شهرا.

- **قرض الأمل**: وهو قرض خاص بالراغبين بإقامة مشروع جديد من كلا الجنسين، وتتراوح قيمته ما بين (٣٠٠- ١٥٠٠) دينار يسدد خلال مدة (١٠- ٢٠) شهراً.

- **القرض المهني**: وهو قرض خاص بخريجي مؤسسة التدريب المهني الراغبين بإقامة مشروعات جديدة أو تطوير مشروع قائم، تتراوح قيمة هذا القرض ما بين (٥٠٠- ٣٠٠٠) دينار، تسدد خلال مدة من (٤- ٢٤) شهرا للمشروعات الجديدة، ومدة (١- ١٨) شهرا للمشروعات القائمة.

- **قرض التقدم**: وهو قرض خاص فقط بالمشروعات المرخصة رسمياً، حيث تتراوح قيمته ما بين (١٥٠٠- ٥٠٠٠) دينار تسدد خلال مدة (٤- ٢٤) شهراً.

- **قرض التميز**: يمول هذا القرض أصحاب المشروعات المرخصة بقيمة تتراوح ما بين (٥٠٠٠- ٢٥٠٠٠) دينار، يسدد خلال مدة تتراوح ما بين (٤- ٢٤) شهرا.

- **القرض الموسمي**: وهذا القرض تحديداً مخصص لعملاء الشركة، الذين يحتــاجون إلى قرض في مناسبات موسمية معينة، مثل: الأعياد، بداية العام الدراسي، حلــول شهر رمضان. حيث تبلغ قيمة هذا القرض (١٥٠) دينارا تسدد خلال ٦ أشهر.

مما سبق تجدر ملاحظة أن "تمويلكم" تموّل المشروعات المرخصة إلى جانب المشــروعات غير المرخصة، لذلك فإنه لا يُعلن عن نسبة الفائدة المترتبة على القروض، أو عن مهلة السداد إن وجدت، إضافة إلى اعتماد الشركة على القروض قصيرة الأجل، إذ بلغت أعلى مدة قرض ســنتين فقط.

§ **الخدمات غير المالية:**

تهدف الشركة من خلال شعار "مش بس قرض" الذي طرحته منذ مطلع العــام ٢٠٠٧، إلــى تقديم خدمات ذات أهداف اجتماعية تهدف إلى تقديم العون اللازم لعملاء الشركة، وذلك على النحو الآتي:

- **سوق أيادي**: يعتبر سوق أيادي نافذة تسويقية دائمة متاحة للمستفيدين من الخدمات الماليــة في الشركة، حيث يعطي هذا السوق فرصة لتسويق منتجات المقترضين إلى جانب فرصــة ربطهم ببعضهم البعض، الأمر الذي يساعدهم على التواصل وتحفيز الابتكار والتجديد فــي الإنتاج.

- **تنظيم البازارات**: حيث تنظّم الشركة بازارات سنوية في مختلف المناطق، وهي بذلك تمنح المستفيدين فرصة للاتصال المباشر مع المستهلكين بهدف تعــرف احتياجــاتهم وبالتــالي تحسين فرص أصحاب المشروعات على صعيد تطوير المنتجات كمياً ونوعياً.

- **مبادرة المنح التعليمية**: حيث اعتمدت الشركة معايير لاختيار (١٠٠٠) طالب فقيــر مــن أبناء الأسر الفقيرة المستفيدة من قروض الشركة لتغطية نفقاتهم الدراسية، كمســاهمة مــن الشركة للحد من ظاهرة التسرب المدرسي لدى أبناء الأسر الفقيرة، التي قــد لا يســتطيع بعضها تحمل نفقات تعليم أبنائها، أو لحاجتها إلى تشغيل الأطفال لتــأمين مصــدر دخــل إضافي للأسرة.

٢. صندوق المرأة[١]

يعتبر صندوق المرأة شركة خاصة تهدف إلى توفير الفرص التمويلية للمشروعات الصغيرة، مع التركيز على دعم أنشطة المرأة المدرة للدخل.

أما عن البرامج الإقراضية التي يوفرها صندوق المرأة فهي تتمتع جميعها بمهلة تصل حتى (٤٥) يوما للبدء بالسداد بحسب قدرة المقترضين وبالاتفاق المسبق مع الصندوق. أما عن البرامج الإقراضية التي يتيحها الصندوق للمستفيدين فهي على النحو الآتي:

- **قرض التضامن**: يمنح لمجموعة من السيدات من (٣- ٦ سيدات) بحيث يصل سقفه إلى (٦٠٠) دينار لكل منهن على ألاّ يكون ذلك في المرة الأولى للمقترضات، وبفائدة شهرية قيمتها (١,٧٥%) تسدد خلال مدة لا تتجاوز (١٥) شهرا.[٢]
- **قرض تطوير المشروع القائم**: سقفه (١٠,٠٠٠) دينار، بفائدة ما بين (١- ١,٥%) شهرياً، تسدد خلال مدة تتراوح ما بين (٤ - ٣٦) شهرا.
- **قرض موسمي**: قيمته (٢٠٠) دينار، تسدد خلال ٦ أشهر وبفائدة (٢,٥%) شهرياً.
- **قرض تمويل البداية**: سقفه (٢٠٠) دينار، تسدد خلال ١٠ أشهر بفائدة (٢%) شهرياً.
- **قرض تمويل الولادة**: سقفه (٢٥٠) دينارا، تسدد خلال ١٠ أشهر بفائدة (٢%) شهرياً.

كذلك يقدم صندوق المرأة خدمات التأمين إضافة إلى خدمات الإقراض، وهي على النحو الآتي:

١. التأمين على حياة المقترضين ويكون اختيارياً.

---

[١] مقابلة مع السيدة فاتنة أبو عقاب نائب المدير العام لصندوق المرأة، بتاريخ ٢٠٠٩/١٢/٢

[٢] تبدأ السيدات بقرض التضامن في المرة الأولى بقرض يبلغ(٢٠٠) دينار لكل منهن، وبعد أن يحققن تاريخا ائتمانيا آمنا، يُمنحن قرض تضامن آخر بسقف(٣٠٠) دينار لكل منهن وهكذا ... تدريجياً إلى أن يصلن إلى مرحلة تمويل(٦٠٠) دينار لكل منهن.

٢. التأمين على القرض في حالة وفاة المقترض/ أو المقترضة أو في حالة العجز الكلي أو الجزئي، بحيث تغطي قيمة التأمين مبلغ القرض وفوائده بالإضافة إلى فائض معقول لذوي المتوفى، ويعتبر التأمين على القرض إجبارياً.

أما قيمة التأمين فتخضع لمصفوفة محددة مسبقاً بحسب حجم القرض وحجم الأقساط المستوفاه من المقترض.

٣. **الشركة الأهلية لتنمية وتمويل المشروعات الصغيرة**

تأسست الشركة الأهلية لتنمية وتمويل المشروعات الصغيرة في العام ١٩٩٩ تحت رعاية البنك الأهلي ورعاية الوكالة الإنمائية الأمريكية (USAID). (صندوق التنمية والتشغيل، ٢٠٠٧).

الشركة الأهلية هي شركة متخصصة بتمويل المشروعات الصغيرة، تقدم قروضاً للمستفيدين من خلال المنتجات التالية:

- **قرض البداية**: سقفه (٤٠٠) دينار تسدد خلال (١٠) أشهر دون مهلة سداد، بفائدة شهرية قيمتها (١- ١,٥%).
- **القرض المنزلي**: يصل سقفه إلى (١,٥٠٠) دينار تسدد خلال سنة واحدة دون مهلة سداد، بفائدة تبلغ (١- ١,٥%) شهرياً.
- **قرض التطوير**: يصل سقفه إلى (١٠,٠٠٠) دينار تسدد خلال سنتين، دون مهلة سداد وبفائدة شهرية (١- ١,٥%).
- **قرض التأسيس**: هو منتج إقراضي سقفه (١٠.٠٠٠) دينار تسدد خلال سنتين، بفائدة شهرية (١- ١,٥%) بمهلة سداد تتراوح ما بين (٣- ٦) أشهر.
- **قرض المركبات**: هو منتج إقراضي سقفه (١٥,٠٠٠) دينار تسدد خلال (٤) سنوات، دون مهلة سداد وبفائدة (٩%) ثابتة سنوياً.

٤. **البنك الوطني لتمويل المشروعات الصغيرة**

تأسس البنك الوطني بمبادرة أطلقت خلال مؤتمر دولي للإقراض في العام ٢٠٠٦، بهدف تمويل المشروعات الصغيرة الجديدة والقائمة. حيث يقدم المنتجات الإقراضية التالية: (صندوق التنمية والتشغيل، ٢٠٠٧)

- **البرنامج الأول(وطني)**: تتراوح قيمة تمويله ما بين (٢٠٠- ١٠٠٠) دينار، دون مهلة سداد، وبنسبة فائدة (١٥%) سنوياً تسدد خلال مدة تتراوح ما بين (١- ١٥) شهراً.
- **البرنامج الثاني (مشروعي)**: تتراوح قيمة تمويله ما بين (١٠٠١- ٥٠٠٠) دينار، دون مهلة سداد، وبنسبة فائدة (١٢%) سنوياً تسدد خلال مدة تتراوح ما بين (١- ٣٠) شهرا.
- **البرنامج الثالث (استثماري)**: تتراوح قيمته ما بين (١٥٠٠- ١٥٠٠٠) دينار، بمهلة سداد (٣) أشهر وفائدة (٩%) سنوياً، تسدد خلال مدة تتراوح ما بين (١- ٤٨) شهرا.
- **البرنامج الرابع (إبداعي)**: تتراوح قيمته ما بين (١٠٠٠- ١٥,٠٠٠) دينار، بمهلة سداد (٣) أشهر وفائدة (٨%) سنوياً، تسدد خلال مدة تتراوح ما بين (١- ٤٨) شهرا.
- **البرنامج الخامس(حاسوبي)**: تتراوح قيمته ما بين (٤٠٠- ٢٠٠٠) دينار، دون مهلة سداد ودون فائدة محددة، تسدد خلال مدة تتراوح ما بين (١- ٢٤) شهرا.

٤/٥/٣ المؤسسات والهيئات الدولية

يسجل للمؤسسات الدولية أسبقيتها في البدء بتنفيذ برنامج القروض الصغيرة في الأردن مثل جميع الدول العربية. ومن أهم المؤسسات الدولية التي تتيح برامج القروض الصغيرة من خلالها:

١. **وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)**

تقدم الوكالة القروض الصغيرة من خلال برنامج الائتمان للدعم المجتمعي، الذي باشر عملياته الإقراضية في العام ١٩٩٢ تحت مظلة الأمم المتحدة.

يهدف هذا البرنامج إلى تمكين الأفراد والأسر من اللاجئين الفلسطينيين فقط، مـــن الاعتمـــاد على النفس وإيجاد مصادر دخل متجددة من خلال تمويل مشروعات صغيرة خاصة بهم، لا سيما وأن اللاجئين هم فئة غير مخدومة في القطاع المصرفي. (صندوق التنمية والتشغيل، ٢٠٠٧).

وبكل الأحوال تقدم الوكالة نوعين من القروض المباشرة بالإضـــافة إلـــى القـــروض غيـــر المباشرة، مع ملاحظة أن جميع القروض المقدمة لا تتمتع بأي مهلة سداد، كما هو مبـــين ضـــمن الآتي:

- **قروض ميسرة لأصحاب القضايا الاجتماعية**: حيث يصل سقف تمويل هذا البرنامج إلـــى (٥٠٠٠) دينار، بفائدة متناقصة مخصومة مسبقاً تبلغ (٦%) سنوياً تســـدد خـــلال ثـــلاث سنوات.
- **قروض تحسين مساكن اللاجئين**: التي يصل سقف تمويلها أيضاً إلـــى (٣,٥٠٠) دينـــار، بفائدة متناقصة مخصومة مسبقاً تبلغ (١٠%) سنوياً تسدد خلال ثلاث سنوات.

كذلك تقدّم الوكالة الإقراض غير المباشر للأفراد من خلال التعاون مع مؤسســـات المجتمـــع المحلي، حيث يصل سقف التمويل غير المباشر إلى (٥٠٠) دينار، تسدد خـــلال ســـنتين وبفائـــدة سنوية تبلغ (١٢%).

٢. شركة الشرق الأوسط لتمويل المشروعات الصغيرة [١]

هي شركة خاصة تأسست في العام ١٩٩٨ انبثقت عن مؤسسة الإســـكان التعاونيـــة (CHF) الممولة من وكالة الإنماء الأمريكية (USAID) ، لتعنـــى بتقـــديم الخـــدمات الماليـــة لأصـــحاب المشروعات الصغيرة المالكين لمشروع قائم ولأكثر من (٦) أشهر.

تعطي الشركة عملاءها (المقترضين) مهلة شهر واحد للبدء بسداد القـــروض التـــي تتـــراوح مدتها ما بين (٦- ٣٦) شهرا، وتصنف الشركة منتجاتها الإقراضية على النحو الآتي:

---

[١] زيارة أجرتها الباحثة لموقع الشركة في عمان- الصويفية.

- **القرض الشخصي**: يتراوح سقف تمويل هذا القرض ما بين (٣٠٠- ٢٠٠٠) دينار بفائدة (١٣%) متناقصة، حيث يستطيع الراغب بالحصول على قرض شخصي الاستفادة من هذا البرنامج حتى لو كان ذا مصدر دخل من عمل حر أو موظفا ولأي غاية كانت.

- **قرض المرأة**: يخصص لتعليم المرأة أو تنشيط أعمالها على أن يسدد هذا القرض تحديداً خلال سنتين فقط، حيث يصل سقف هذا القرض إلى (١٠٠٠) دينار، بفائدة تبلغ (١,٥%) شهرياً.

- **القرض العائلي**: الذي يبلغ سقفه (٥٠٠٠) دينار بفائدة متناقصة تبلغ (١٢%).

- **القرض التجاري**: تتراوح قيمة هذا القرض من (١٠٠٠- ٢٥,٠٠٠) دينار تخصص لتمويل المشروعات الإنتاجية المختلفة، بفائدة متناقصة تتراوح ما بين (١٠- ١٣%).

فينكا – الأردن

باشرت شركة فنكا- الأردن نشاطها كمؤسسة إقراضية غير ربحية في العام ٢٠٠٨، وتهدف الشركة إلى توفير الخدمات المالية التي تساعد المستفيدين في إقامة وتطوير المشروعات الصغيرة المولدة للدخل، بحيث يكون لهم مساهمة فعّالة في التنمية الاقتصادية المحلية. (صندوق التنمية والتشغيل، ٢٠٠٧).

تُصنّف شركة فنكا- الأردن منتجاتها الإقراضية على النحو الآتي:

- قرض النساء الجماعي: يصل سقف تمويل هذا القرض إلى (٨٠٠) دينار، تسدد خلال (١٨) شهراً أي سنة ونصف، وبفائدة شهرية ثابتة تبلغ (١,٦%- ١,٨%).

- قرض الشباب تحت التأسيس: ويصل سقف هذا المنتج إلى (٤٠٠٠) دينار، تسدد خلال (٢٠) شهراً، وبفائدة ثابتة تبلغ (١,٧%) شهرياً.

- قرض البداية: يصل سقفه إلى (٢٠٠٠) دينار، تسدد خلال (٢٠) شهراً، وبفائدة ثابتة تتراوح ما بين (١,٥%- ١,٧%) شهرياً.

- قرض الفرصة: يصل سقفه إلى (٢٠.٠٠٠) دينار، تسدد خلال (٣٦) شهراً أي ثلاث سنوات، وبفائدة ثابتة تتراوح ما بين (١,٣٥%- ١,٥%) شهرياً.

يجدر بالذكر أن شركة فنكا- الأردن تمنح عملاءها مهلة سداد تصل حتى (٤) أشهر ولجميع منتجاتها الإقراضية.

٦/٣ أنواع القروض الصغيرة في المؤسسات الإقراضية

تقدم المؤسسات الإقراضية في الأردن – بما فيها البنوك – عدة أنواع من القروض، تستخدم بالمحصلة لإشباع الحاجات المتعددة للأفراد والأسر، ولأغراض البحث فإنه يمكننا تقسيمها بحسب غاياتها على النحو الآتي:

١. **قروض إنتاجية (المشروعات)**: وهي القروض التي تخصص لغايات تمويل إنتاج سلعة أو تقديم خدمة، من خلال مشروع خاص مقابل عائد مادي ذي جدوى اقتصادية، سواء أكان هذا المشروع في القطاع الاقتصادي الرسمي (أي مسجل ومرخص قانونياً) أم كان ضمن القطاع غير الرسمي أو المنزلي (أي غير مرخص له بالعمل رسمياً).

تركز بعض المؤسسات الإقراضية على تمويل القروض الإنتاجية التي تُوظَّف في مشروع صغير، ضمن أحد القطاعات الإنتاجية الاقتصادية المختلفة، مثل: القطاع الصناعي، الحرفي، التجاري، الزراعي، التصنيع الزراعي، السياحي أو قطاع الخدمات. ومن الملاحظ أنه رغم الطلب المتزايد على تمويل القروض الصغيرة الإنتاجية المقدمة من خلال مؤسسات تمويل المشروعات المختلفة – التي أنشئت بدورها لتلبية هذا الهدف تحديداً – إلا أن الطلب لا يزال يتركز أكثر على القروض الاستهلاكية نظراً لسهولة وقلة شروطها وبالتأكيد عدم وجود أي نوع من الالتزام حيال أوجه إنفاقها.

٢. **قروض استهلاكية**: أو كما تحب أن تسميها بعض المؤسسات (قروضا موسمية) ومثل هذه القروض تخصص لتمويل الاحتياجات الأساسية أو الكمالية للأفراد، حيث تعمد بعض المؤسسات لطرح منتجات إقراضية تحت مسميات مختلفة، بحيث يُخصّص مبلغ متواضع لا يتجاوز غالباً (٣٠٠) دينار لتمويل نفقات العملاء في مواسم معينة، مثل موسم المدارس

أو الأعياد أو احتياجات فصل الصيف أو الشتاء، أو حتى تمويل احتياجات شخصية أخرى مثل الولادة للعميلات من النساء.

٣. **قروض إسكان**: حيث تقدم بعض المؤسسات الإقراضية قروضاً خاصة بصيانة وتجديد أو شراء المساكن أو المباني التجارية.

ومن الملاحظ أن المؤسسات الإقراضية تجتهد في طرح أشكال وأنواع متباينة من القروض الصغيرة تحت ما يسمى (منتجات إقراضية) بحيث تكون موجهة لشرائح معينة من الفئات المستهدفة، مثل الطلاب أو النساء الحوامل أو المرأة الريفية إلى غير ذلك[١] كذلك من الملاحظ أن متخذي القرار في المؤسسة يلجؤون إلى استحداث هذه المنتجات في ظل ظروف خاصة غالباً ما تتمثل في وجود فائض مالي في مؤسساتهم، وكأننا في هذه الحالة أمام صمام أمان نقدي يعمل عند توفر سيولة مالية كافية لتمويل احتياجات الأفراد اللامتناهية، التي أصبحت قيم مجتمع العولمة ترسخها كضرورة بشرية تضمن دورة رأس المال في المجتمع ليصب أخيراً في أيدي المنشآت الرأسمالية الكبرى.

٧/٣ شروط ومعايير الاستفادة من القروض الصغيرة

تعتبر البنوك هي المصدر التقليدي لتمويل المشروعات الكبرى، فيما أصبحت مؤسسات الإقراض الصغير هي المصدر الرسمي لتمويل المشروعات الصغيرة، ورغم اختلاف شروط ومعايير الإقراض فيما بينهم، إلا أن هذا الاختلاف يمكن وصفه بأنه نسبي، بمعنى أنها تتفق على معايير أساسية هامة لإعطاء قرار الموافقة على منح القرض للمشروع، أهمها السيرة الائتمانية الجيدة للمقترض ،أو كما تسميه بعض البنوك والمؤسسات (العميل) مسك وإدارة سجلات محاسبية منظمة واضحة، استخدام القرض الصغير لأهداف إنتاجية، وبالتأكيد توفير الضمان المناسب لحجم القرض. (عفانة وقاسم، ٢٠٠٩).

---

[١] تقدم بعض المؤسسات قروضا تعليمية لتمويل الدراسة لطلاب الجامعات مع وضع شروط ومعايير خاصة، كما تقدم مؤسسات أخرى قروضاً للنساء الحوامل لتمويل ولادات آمنة في المستشفيات.

أما مؤسسات الإقراض الصغير فإنها تتفق جميعها علـــى ضـــرورة وجـــود كفيـــل أو أكثـــر للمقترض، حيث يعتمد ذلك على حجم القرض، فكلما زاد حجم القرض كلمـــا زاد التشـــديد علـــى وجود أكثر من كفيل ذي مصدر دخل شهري منتظم، ويفضل الكفلاء العاملون في القطـــاع العـــام، كما تُوقع المؤسسات المقترض على أحد أشكال الضمانات المالية التقليدية المعترف بهـــا قانونيـــاً، مثل: الكمبيالات، الشيكات المكتبية أو الشيكات البنكية، وبشكل عام يُكتفى بهذه الضمانات في حـــال لم يتجاوز معدل تلك القروض (٥٠٠) دينار أردني. كذلك تجمع معظم المؤسسات الإقراضية على إقراض المواطنين الذين يحملون الجنسية الأردنية، باستثناء ثلاث مؤسســـات فقـــط لا تمـــانع أن تقرض من يحملون الوثيقة المؤقتة لأبناء غزة أو من يحملون كرت مؤن من اللاجئين الفلسطينيين، وهذه المؤسسات هي: وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) الشـــركة الأردنية لتمويل المشروعات الصغيرة "تمويلكم" وصندوق المرأة الذين يمولـــون النســـاء مـــن أي جنسية عربية إذا كان زوجها أردني الجنسية. كذلك يوجد نوع من الاتفاق النســـبي بـــين معظـــم المؤسسات الإقراضية على عمر المقترضين، حيث تمول كافة تلك المؤسسات المقترض في حـــال بلوغه سن الثامنة عشرة(باستثناء الشركة الأهلية لتنمية وتمويل المشروعات الصغيرة لأنها تمـــول المشروعات القائمة فقط لذا يشترطون أن تكون أعمار العملاء ما بين (٢١- ٦٠ عاماً) أما الحـــد الأعلى لعمر المقترض لدى المؤسسات الإقراضية بشكل عام فيتراوح ما بـــين (٥٥ – ٦٥)عامـــاً، لكن معظمهم يتفقون على ألا يتجاوز عمر المقترض والكفلاء سن الستين عاماً.

أما في حال تجاوز معدل القرض (٤٠٠٠) دينار، فإن المؤسسات الإقراضية غالباً ما تتمســـك بوجود جدوى اقتصادية رسمية للمشروع الممول من القرض، إضافة إلى اشتراط وجود كفيلين أو أكثر أو رهن سيارة، أو عقار، لأن إقراض شخص واحد بقـــرض يتجـــاوز (١٠٠٠) دينـــار دون ضمانات قوية، يعد خطورة لا يمكن تجاوزها في حال تخلفه عن السداد لأي سبب.

وفيما يتعلق بأماكن تقديم الخدمات فإن المؤسسات الإقراضية تقـــدمها مـــن خـــلال مكاتبهـــا الرئيسية والفرعية، فتُزوّد الشرائح المستهدفة (وهم المقترضون المحتملون الذين لم يوقعـــوا بعـــد اتفاقية القرض) بالمعلومات اللازمة للراغبين بالحصول على قرض صغير لغايات العمل والإنتاج، من خلال أماكن مخصصة لاستقبال الجمهور، ويُجاب عن استفساراتهم حـــول كـــل مـــا يتعلـــق بالقرض، مثل: السقف الأعلى المسموح للاقتراض، مدة القرض، الوثائق المطلوبة، مهلة الســـماح إن وجدت والضمانات المقبولة لدى المؤسسة والمضمنة جميعها في اتفاقية القرض، ليصـــار بعـــد

ذلك إلى توقيع اتفاقية القرض مع المؤسسة من قبل المقترض والكفلاء، حيث تحتفظ المؤسسة بنسخة ورقية إضافة إلى نسخة مؤرشفة إلكترونياً كما يزود المقترض بالنسخة الثانية منها.

٨/٣ القروض الصغيرة والأهداف الانمائية للألفية

تبنى قادة وممثلو ١٨٩ دولة في العالم في مؤتمر الألفية للتنمية عام ٢٠٠٠، إعلان الألفية الذي أكد ضرورة تحقيق الأمن والسلام والتنمية لجميع شعوب العالم، من خلال العمل على تحقيق ثمانية أهداف رئيسة محددة، يمكن قياسها من خلال ثمانية عشر هدفاً فرعياً وثمانية وأربعين مؤشراً للإنجاز، حيث تحدد الأهداف السبعة الأولى ما يتوجب على الدول الفقيرة النامية فعله لتحقيق هذه الأهداف، فيما يوجه الهدف الثامن إلى الدول الغنية والتزامها الأخلاقي في مساعدة الدول الفقيرة النامية. (غيدنز، ٢٠٠٥).

وقد تم صياغة الأهداف الإنمائية للألفية التي التزم بها الأردن مع باقي دول العالم، بوضع بيانات العام ١٩٩٠ سنة أساس مرجعية لتقييم مدى الانجازات المحققة على صعيد كل هدف، وذلك على النحو الآتي: (برنامج الأمم المتحدة في الأردن، الأهداف الانمائية للألفية، ٢٠٠٤).

١. القضاء على الفقر المدقع والجوع: حيث تضمن هذا الهدف التزامًا قويًا من الحكومة في مجال السياسات التي تحد من انتشار الفقر والجوع، من خلال تخفيض نسبة السكان الذين يقل دخلهم اليومي عن دولار واحد إلى النصف خلال الفترة (١٩٩٠ - ٢٠١٥).
٢. تحقيق شمولية التعليم الأساسي: وقد تم تحديد العام ٢٠١٥ كتاريخ يتمكن فيه الأطفال ذكوراً وإناثاً في جميع أنحاء العالم من إتمام مرحلة التعليم الأساسي.
٣. تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة: وذلك من خلال إزالة التفاوت بين الجنسين في المراحل التعليمية الأساسية والثانوية بحلول العام ٢٠٠٥، وإزالتها نهائياً في جميع مراحل التعليم لاحقاً بحلول العام ٢٠١٥.
٤. تخفيض معدل وفيات الأطفال: والمقصود تخفيض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة من العمر بمقدار الثلثين بحلول العام ٢٠١٥.
٥. تحسين الصحة الإنجابية: عن طريق تخفيض معدل وفيات الأمهات خلال فترة النفاس بمقدار ثلاثة أرباع عددها بحلول العام ٢٠١٥.

٦. مكافحة فايروس نقص المناعة (الايدز) والملاريا والأمراض الأخرى: وذلك من خلال وقف ومن ثم تقليص انتشار فايروس نقص المناعة البشرية (الايدز) بحلول العام ٢٠١٥.
٧. ضمان بيئة مستدامة: ويتضمن هذا الهدف عدداً من الغايات تشمل إدماج مفاهيم ومبادئ التنمية المستدامة بالسياسات التنموية المحلية للحكومات ووقف الهدر في الموارد البيئية، وتخفيض نسبة الأشخاص الذين لا يحصلون على مياه آمنة وصالحة للشرب إلى النصف بحلول العام ٢,١٥، مع تحسين الأحوال المعيشية لما لا يقل عن (١٠٠) مليون أسرة في الأحياء الفقيرة بحلول العام ٢٠٢٠.
٨. تطوير شراكة عالمية للتنمية: يتضمن هذا الهدف تضافر الجهود الوطنية والدولية الرامية إلى تهيئة بيئة اقتصادية اجتماعية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وقد طُوّر هذا الهدف وغاياته ليعكس التزاما أخلاقياً من الدول الغنية نحو الدول الفقيرة النامية، من خلال الاستمرار بسياسة الانفتاح الاقتصادي الملتزم بالحكم الرشيد، التنمية والحد من الفقر، وإظهار مراعاة أكبر للاحتياجات الخاصة للدول الأقل نمواً على صعيد التعاملات التجارية والاقتصادية وتقديم المساعدات الإنمائية، ومساعدتها في تقليص مديونيتها وتوفير الأدوية والعقاقير بشكل عام.

لكن عدداً من المراقبين يحذر من مغبة عدم وفاء الدول الغنية بالتزاماتها ووعودها تجاه الدول الأقل نمواً، لا سيما فيما يتعلق باستئصال الفقر المدقع والجوع، وفيما يتعلق بالتعاملات التجارية والاقتصادية المنصفة وتخفيف أعباء الديون أو إلغاؤها، كما أن الدول الفقيرة لا زالت بحاجة إلى المزيد من المساعدات الإنمائية بأشكالها الزراعية والصحية والتقنية وغيرها. (غيدنز، ٢٠٠٥)

عند استعراض الأهداف والغايات السابقة المتعلقة بها، يتبن أن الأردن قد أظهر تقدماً ملحوظاً على أكثر من صعيد حسب تقرير التنمية البشرية للأردن ٢٠٠٤، مثل هدف توفير مياه صالحة للشرب لمختلف المناطق الذي يبدو أنه تحقق. أما هدف تحقيق شمولية التعليم الأساسي، وهدف القضاء على الفقر المدقع (الذين يقل دخلهم اليومي عن دولار واحد) فقد بات تحقيقه وشيكاً، حيث بلغت نسبة الأسر التي تعيش في فقر مدقع في الأردن عام ١٩٩٣ (٦,٦%) وانخفضت في العام ٢٠٠٢ إلى أقل من (٢%). وهنا لا بد من التنويه بأن الأردن قد صنفّ بالمركز السابع بين (٩٥) دولة من حيث الانتشار النوعي والكمي للفقر ويسمى مؤشر الفقر الإنساني (HPI-1) وتبيّن أن

نوع الفقر المنتشر في الأردن هو من النوع الضحل بمعنى أن نسبة كبيرة من السكان تعيش قريباً من خط الفقر الرسمي، مما يعني أنه بإحداث تدخل إيجابي لمساعدة هذه الفئات يمكن أن يؤدي إلى تحسين الظروف المعيشية لها. (برنامج الأمم المتحدة في الأردن، تقرير التنمية البشرية، ٢٠٠٤).

على الرغم من أن الأردن قد مضى قدماً نحو تحقيق هذه الأهداف، إلا أن هناك عددا من التحديات الخارجية والداخلية التي ما زال يواجهها بشكل خاص بين الحين والآخر، وتتمثل التحديات الخارجية بقابليته للتأثر بالتوترات السياسية في المنطقة وما ينجم عنها من موجات هجرة، كما يمكننا اليوم إضافة تحدٍّ جديد يتجسد بتأثره بالأزمة الاقتصادية العالمية التي تعاني جرّائها جميع دول العالم، وباتت تهدد اقتصاديات العديد من الدول الفقيرة، وتؤثر سلباً على خططها وسياساتها التنموية، لا سيما أن الدول الغنية ستحدّ من المعونات والهبات السنوية التي تقدمها للدول الفقيرة النامية.

كذلك فإن هناك مجموعة من التحديات الداخلية المتمثلة بضعف التنسيق بين القطاعين الحكومي والأهلي غير الحكومي، وضعف دور القطاع الخاص من جهة أخرى على صعيد تنفيذ برامج محاربة الفقر، وذلك عدا عن عدم توافر بيانات تفصيلية محدثة باستمرار، إضافة إلى ضعف القدرات المؤسسية والبشرية العاملة في هذا المجال. وأخيراً فإن هناك عددا من التوصيات التي تساعد في استمرار تقدم الأردن نحو تحقيق الأهداف آنفة الذكر، تتعلق باستمرار وضع سياسات اجتماعية – اقتصادية لصالح الفقراء وتقوية برامج شبكة الأمان الاجتماعي بجميع أذرعها الحكومية وغير الحكومية للاستمرار بمحاربة الفقر، والتركيز على رفع قدرات المؤسسات العاملة في هذا المجال لا سيما من خلال التعاون والتنسيق مع المنظمات الدولية المهتمة بالحد من الفقر. (برنامج الأمم المتحدة: للأهداف الانمائية للألفية تقرير الأردن، ٢٠٠٤).

من منطلق التزام الدول الغنية والجهات والمنظمات المانحة للمساعدات الانمائية، فقد أجرت إحدى المنظمات التابعة للبنك الدولي وهي المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (CGAP) دراسات عديدة حول مدى تمكين الفقراء من الوصول إلى الخدمات المالية لمساعدتهم على الخروج من دائرة الفقر، وبالتالي إنجاز مساهمة أكبر في تحقيق الأهداف الانمائية للألفية.

وقد قدمت هذه الدراسات دلائل ميدانية من عدة دول هي: الهند، السلفادور، فيتنام، بنغلادش، أوغندا، بوليفيا، أندونيسيا ونيبال تؤكد جميعها أن حصول الفقراء على الخدمات المالية وخاصة القروض الصغيرة، قد أدى إلى توظيف تلك القروض في أنشطة اقتصادية لتوليد الدخل، وبالتالي

فقد نجحوا في تحقيق أرباح متزايدة تحطم دورة الفقر التي يعيشون فيها، لأن الفقراء عند حصولهم على القروض الصغيرة فإنهم يستثمرون في تحسين التغذية والصحة والتعليم وتحسين المسكن، وبذلك فان القروض المقدمة إليهم تساعدهم في تحسين أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية وبناء مشروع اقتصادي مولد دخل. ففي الهند خرج نصف العملاء الفقراء لدى أحد مؤسسات الإقراض الصغير من دائرة الفقر. وقد أكدت إحدى مؤسسات الإقراض الصغير في السلفادور أن متوسط الدخل الأسبوعي لعملائها الفقراء قد زاد بمعدل ١٤٥%. كما قدمت مؤسسة إقراضية أخرى في بنغلادش دليلاً بأن القروض الصغيرة المقدمة للأسر الفقراء قد أسهمت في حصول جميع أبنائها على التعليم الأساسي وخاصة الإناث منهن، بالمقارنة بتعليم ٦٠% من أبناء الأسر غير المقترضة. كذلك أظهرت النساء الفقيرات المقترضات في أندونيسيا ونيبال مشاركة في القرارات الأسرية مع أزواجهن أكبر من غير المقترضات على صعيد قضايا تعليم الأبناء وتزويجهم وأوجه الإنفاق وتخطيط حجم الأسرة. مع ملاحظة أن الخدمات المالية تشمل: القروض الصغيرة، التأمينات بأنواعها والادخار. (Elizabeth Littlefield, et al., 2003)

وقد نشرت دراسة أخرى أكدت أن هناك الكثير من الأدلة التي تثبت أن إتاحة الخدمات المالية للأسر الفقيرة يساعد في تحقيق تخفيض معدلات الفقر وبالتالي تحقيق الأهداف الانمائية للألفية، فقد أثبتت الأدلة الامبريقية أن الفقراء الذين حصلوا على قروض صغيرة والذين تمكنوا من الحصول على خدمات مالية أخرى، كانوا أكثر قدرة على تحسين أحوالهم المعيشية على المستويين الفردي والأسري، أكثر بكثير من الفقراء الذين لم يحصلوا على أي نوع من الخدمات المالية. حيث أوردت الدراسة دليلاً بأن نفقات الأسر في بنغلادش ارتفع بنسبة (٢٨%) وتملكها للأصول ارتفع بنسبة (١١٢%) وأنه بعد مرور ثماني سنوات على حصول المقترضين وأسرهم على القروض الصغيرة فإن (٥٧,٥%) منهم لم يعودوا فقراء، بمعنى أن القرض الصغير قد مكّن الأسر الفقيرة من اقتناص فرصة العمل والإنتاج والربح إلى أن تمكّنوا من كسر حلقة الفقر التي يعيشون فيها. (Morduch, and Haley, 2001).

وبالعودة إلى الأردن فقد صنّفت الحكومة البرامج التي تعمل على صعيد الحد من الفقر والبطالة إلى أربع مجموعات رئيسة، هي:

١. برنامج المعونة الوطنية: حيث يقدّم صندوق المعونة الوطنية الخدمات الاجتماعية التي تهدف إلى محاربة الفقر والحد من نمو معدلاته، من خلال استمرار تقديم معونة الدخل

التكميلي (المعونة النقدية المتكررة) والمعونة الطارئة، إضافة إلى برامج إعادة التأهيل الجسماني ورعاية المعاقين. (تقرير البنك المركزي، ٢٠٠٨).

٢. تهيئة البنية التحتية المادية والاجتماعية: حيث يعتبر العيش في المساكن التي تتضمن الخدمات الأساسية كالماء والكهرباء والصرف الصحي، عالي الكلفة على الفقراء، والحكومة لا تستطيع تحمل أعباء توفير جميع الخدمات الأساسية للفقراء، نظراً لارتفاع كلفتها، غير أن تشجيع قيام التعاقدات غير الرسمية في البنية التحتية الاجتماعية أو ما يسمى (رأس المال الاجتماعي) يساعد الفقراء على مشاركة بعضهم البعض في حل المشكلات بصورة جماعية، وذلك من خلال تشجيع قيام الجمعيات الخيرية والهيئات المحلية التي تقدم الدعم والمؤازرة للفئات التي تحتاج إليها. (برنامج الأمم المتحدة في الأردن، تقرير التنمية البشرية، ٢٠٠٤).

ولكن هذه المظاهر قد بدأت بالانحسار الفعلي في ظل سيادة القيم المادية والنفعية والحرية على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي على حد سواء، الأمر الذي أثر بصورة حادة في تخلخل البناء القيمي في المجتمع الأردني.

٣. تحفيز برامج القروض الصغيرة: وهنا يأتي دور صندوق التنمية والتشغيل ودور الشركات الشبيهة به من القطاع الخاص، التي تقدّم القروض الصغيرة للعاطلين عن العمل وبشروط ومعايير متباينة، تسمح للمقترضين بحرية الاختيار ما بين تلك البرامج.

٤. برامج التدريب: حيث تعتبر مؤسسة التدريب المهني مؤسسة متخصصة في مجال تدريب العاطلين عن العمل وتصنيف العاملين والمحلات التجارية، وتهدف إلى إعداد قوى عاملة مدربة ومؤهلة مهنياً وفقاً لاحتياجات سوق العمل المحلي الأردني، بالتنسيق مع أصحاب العمل وكافة منظمات المجتمع المدني. (تقرير البنك المركزي، ٢٠٠٨).

مع استمرار عمل البرامج الحكومية على صعيد التخفيف من الآثار السلبية لبرامج التصحيح الاقتصادي، وعلى صعيد رصد وتتبع تحقيق الأهداف الانمائية للألفية، وعلى صعيد مبادرة كلنا الأردن والأجندة الوطنية وغيرها، فإن جميع المبادرات والبرامج والتعهدات تلتقي على أحد أهم أهدافها، وهو الحد من انتشار الفقر والبطالة، وضمن هذا المجال أشارت تقارير متخصصة في قياس وتتبع أهم مؤشرات الأهداف الانمائية للألفية، أن عدد الأسر التي يقل دخل الفرد فيها عن

دولار واحد قد وصل إلى (٢,٣%) على الرغم أن النسبة المستهدفة كانت (٣,٣%) في نهاية العام ٢٠١٥. (وزارة التخطيط والتعاون الدولي، ٢٠٠٩).

لقد كان الأردن أول دولة عربية تطور استراتيجية وطنية للإقراض الصغير بهدف تطوير هذا القطاع الحيوي الذي يعتبر أداة فاعلة للحد من الفقر والبطالة، وقد طوّرت من خلال لجنة خاصة سميت (اللجنة الأردنية للإقراض الصغير) تضم أعضاء من وزارة التخطيط والتعاون الدولي تحت إشراف ومساعدة فنية من المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (CGAP)، وتم تعديل هذه الاستراتيجية من خلال مجلس الوزراء الأردني في العام ٢٠٠٥، وجاء فيها أنها تهدف إلى " تسهيل حصول غالبية الأسر الفقيرة الناشطة اقتصادياً وأصحاب المشاريع الصغيرة في الأردن على الخدمات المالية، لتحقيق انجازاتهم وفق قوانين حرية السوق والاقتصاد المفتوح، حيث يتمتع القطاع الخاص بحرية أكبر، وتقدم الحكومة التسهيلات البيئية اللازمة لعمل آليات السوق بصورة وظيفية فعّالة تشجع القطاع الخاص على العمل والإنتاج بحرية" (Abbassi, Prochaska, and Tarazi, 2009).

٩/٣ القروض الصغيرة في ظل العولمة

يجمع معظم المحللين المعاصرين على أن ظاهرة العولمة باتت اليوم الظاهرة الأكثر إلزاماً التي تشهدها المجتمعات في العالم كافة ، فقد أصبحت مرتبطة بشكل أو آخر بجميع مناحي الحياة اليومية. وبالتأكيد لم تنأ ثقافة القروض الصغيرة في العالم عن تلك الظاهرة، فقد وجدت المؤسسات والمنظمات والممولون لتلك الأنشطة حول العالم، طرقاً عديدة للتواصل وتبادل الخبرات والتجارب فيما بين قارات العالم.

وقد أسهمت الأدوات التكنولوجية للعولمة - ومن أهمها التواصل عبر شبكة الانترنت - في تسهيل وتسريع هذا الاتصال، وعند تفحص تطور المؤسسات الإقراضية المحلية في الأردن، فإنه يمكننا رصد أهم نتائج ذلك كما يلي:

١. التعريف بأبرز وأنجح الشبكات الممولة لهذه الصناعة حول العالم، علاوة على التعريف بالمؤسسات الإقراضية العاملة في هذه الصناعة (الإقراض الصغير) في كل دولة على حدة.

٢. تنويع وتطوير المنتجات (البرامج) الإقراضية بحسب تنوع وتطور احتياجات الفئات المستهدفة.

٣. الإنذار المبكر لمصادر الأخطار في مجال تمويل القروض الصغيرة، من خلال تجارب المؤسسات الشبيهة.

٤. تصنيف المؤسسات الإقراضية حول العالم من حيث الكفاءة والشفافية والاستدامة، من خلال التنافس على مؤشرات موحدة لجميع المؤسسات المسجلة في سوق تبادل المعلومات في هذا القطاع على شبكة الانترنت (www.MIXmarket.org) فقد أصبح تحقيق أعلى الدرجات للمؤشرات الأساسية، متطلباً هاماً لنيل الاعتراف العالمي بكفاءة وملاءة المؤسسات الإقراضية العاملة في تلك الصناعة، الأمر الذي يؤهلها لتوثيق تاريخ مناسب للحصول على امتيازات لاحقة من أهم الممولين لهذه الصناعة في العالم.

٥. الاستفادة من المعلومات المتاحة حول نماذج مختلفة من دول العالم، خاصة فيما يتعلق بتصميم منتجات إقراضية توافق الإمكانيات المتاحة للمؤسسات والمجتمعات المحلية.

٦. توفير الوقت والجهد والمال على المؤسسات الإقراضية حديثة العهد في هذه الصناعة، فقد أصبح بإمكان تلك المؤسسات استقاء المعلومات الصحيحة والمثبتة من مصادر موثوقة عالمياً، وبأقل كلفة ممكنة، الأمر الذي يعنى تحسين وتعزيز فرص النجاح لديها.

٧. معرفة أهم وأحدث الاتجاهات والتطورات العالمية على هذا القطاع، خاصة ما أصبح يعرف اليوم بإدارة الأداء الاجتماعي لمؤسسات التمويل الصغير.

٨. الاتصال والتعاقد مع أهم الخبراء والمحللين في العالم والمختصين بتطوير هذه الصناعة.

٩. تزويد الباحثين والمراكز البحثية المتخصصة بالمعلومات والبيانات اللازمة لإتمام البحوث العلمية والدراسات المقارنة، وتقديم التوصيات اللازمة لمتخذي القرار في هذا المجال.

وضمن هذا المجال فإنه يمكننا الاسترسال بسرد مزيد من ميزات استخدامات التكنولوجيا الحديثة في تطوير وتحسين أداء القروض الصغيرة على مستوى حياة المنتفعين. ولكن نجد دائماً

أن هناك جانباً آخر من كل قضية مهما تعددت مناقبها، فقد لوحظ أن طبيعة ظاهرة العولمة وما تفرزه من قيم تشدد على تبني ثقافة التميز المرتبطة بالمنافسة وتحقيق أعلى النتائج، أدى إلى تحسن الأداء المالي للمؤسسات الإقراضية للوصول بأقصر وقت ممكن إلى تحقيق الاستدامة المالية والتشغيلية، وقد قاد هذا الوضع لما يعرف بالابتعاد عن الهدف (Mission Drift) فقد أشارت دراسات حديثة في هذا المجال إلى أن ضغوط العمل بالمعايير الدولية التي تؤكد عمل مؤسسات التمويل الأصغر وفق الأسس التجارية، قد أدت إلى تخلي تلك المؤسسات عن هدفها الرئيس الذي يؤكد هدف الحد من الفقر وتوليد الدخل للفئات متدنية الدخل، حيث وجد أن بعض مؤسسات التمويل الصغير في دول مثل المكسيك والبرازيل والأرجنتين، توفر منتجا إقراضيا قصير الأمد بنسبة فائدة مرتفعة، لتمويل مشتريات شخصية مثل المجوهرات ومستحضرات التجميل، بدلاً من تمويل نشاطات إنتاجية تضمن قدرة المقترض على تسديد قرض يتميز بمعدل فائدة منخفض. (Centre for the Study of Financial Innovation, 2008).

فقد أصبحت المؤسسات الإقراضية تركز على مبادئ تداولتها بحماس شديد منذ انتشار فلسفة الإقراض الصغير في العالم، تحت ما يسمى "الممارسات الفضلى" (Best Practices) حيث تتلخص هذه المبادئ بالآتي:[١]

١. توفير أفضل الخدمات الإقراضية للعملاء من خلال برامج تلبي احتياجات الفئات المستهدفة.

٢. إدارة العمليات الإقراضية بكفاءة عالية، من خلال تطبيق سياسات تبسيط الإجراءات.

٣. ضمان الاستمرارية عن طريق مراقبة وضبط جميع النفقات، وتغطيتها بالكامل من الفوائد والعمولات المترتبة على القرض.

٤. تحديد نقطة التوازن بين قدرة المقترضين على تسديد القرض وفوائده، وبين تغطية تكاليف إدارة البرامج الإقراضية في المؤسسة وتحقيق هامش ربح كافٍ.

---

[١] انظر النشرة الثانية للشبكة الفلسطينية للإقراض الصغير والمتناهي الصغر:

http://arabic.microfinancegateway.org/content/article/detail/22250

٥. تقديم الخدمات الإقراضية على أيدي كوادر مؤهلة ومتخصصة فـي صـناعة الإقـراض الصغير.

٦. تفعيل التشبيك بين المؤسسات الشبيهة محلياً وإقليمياً ودولياً، وذلك بهـدف مواكبـة المستجدات وتبادل المعلومات والمبادرات على هذا الصعيد.

٧. المشاركة بمختلف فعاليات هذه الصناعة مثل المؤتمرات والندوات وورش العمل.

وعند تمحيص ما يسمى الممارسات الفضلى في تنفيذ برامج الإقراض الصغير نجـد بعـض الملاحظات التي لا بد من التعريج عليها:

أولاً: أن المبدأ الأول يتناول ضرورة تلبية احتياجات الفئات المستهدفة، والفئة المستهدفة مـن الإقراض الصغيرة تتكون غالباً من الفقراء، ويمكننا اعتبار أن هذا المبدأ غاية في الأهميـة؛ إذ إن مخرجاته تقدّم وصفاً واقعياً ودقيقاً للأوضاع المعيشية (الاقتصادية والاجتماعية) للفقـراء، بحسـب خصوصية كل مجتمع وكل بيئة جغرافية يوجدون فيها. وبذلك يمكن بالنتيجة تصميم برامج ماليـة إقراضية أو غير مالية بحسب توصيات الباحثين الميدانيين.

ثانياً: يناقش المبدأ الثاني أيضاً قضية إيجابية من حيث ضرورة تبسيط الإجراءات، فقد يعمـد الكثير من المقترضين إلى الانسحاب من العمليات الإقراضية لأسباب تعود إلى شدة التعقيدات التي تواجههم في سبيل الحصول على القرض رغم الحاجة إليه، لذا أصبح من الواجب على مجتمعات الدول النامية في عصر السرعة أن تكون جادة في تطبيق عمليات تبسيط الإجـراءات إلـى الحـد الأقصى الممكن.

ثالثاً: يتناول المبدأ الثالث قضية الاستمرارية أو الاستدامة (Sustainability) وهنـا يتطلـب تحقيق الاستدامة المالية والتشغيلية للمؤسسات الإقراضية إضافة نسبة فائدة أو أرباح معينة، ينبغـي التعامل معها بحذر كبير، لأن عددا كبيرا من المؤسسات قامت بدعوى تحقيق الاستدامة باسـتيفاء مبالغ طائلة من المقترضين الذين هم فقراء غالباً، الأمر الذي قاد المؤسسات لما يعـرف بالابتعـاد عن الهدف (Mission Drift).

رابعاً: أما المبدأ الرابع فيتناول الحد الذي يضمن استمرار الفقراء بدفع نفقات وأرباح المؤسسات الإقراضية، فالمهم بالنهاية أن يستطيع المقترضون تسديد المستحقات المترتبة عليهم، وهنا لا يبدو أن المقرضين مهتمون إذا ما سُدّدت أموالهم وأرباحها على حساب القوت اليومي للفقراء، أو على حساب الحقوق الأساسية للأطفال في تلك الأسر، فحساب التدفقات النقدية لدى المؤسسة هو صاحب الكلمة الفصل في تحديد سعر الفائدة المترتب على القرض.

وحتى عهد قريب لم يكن أحد ليكترث بالانعكاسات المترتبة على مثل هذه القضايا، إلى أن برز في العالم اتجاه جديد يبحث في صدى إدارة الأداء الاجتماعي لمؤسسات الإقراض الصغير (Social Performance Management) فمن خلال هذا الاتجاه العالمي بدأت المؤسسات الإقراضية بالانتباه إلى ضرورة رصد الآثار التي يتركها القرض على مستوى حياة المقترضين، من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

خامساً: وهنا يؤكد هذا المبدأ أهمية اعتماد المؤسسات الإقراضية على كوادر فنية مؤهلة، ويبدو أن وجود مثل هذه الكوادر يضمن للمقرضين زبونا أفضل، بمعنى أن ضباط الائتمان (المخولين باستقبال طلبات القروض ومنحها وتحصيلها) يكتسبون بالخبرة عيناً فاحصة، تمكنهم في كثير من الأحيان من التمييز بين المقترض الجاد وبين المقترض غير الجاد أو المحتال الذي يهتم بالدرجة الأولى بصرف قيمة القرض فقط، والمحصلة أيضاً أن تطبيق هذا المبدأ يصبّ في مصلحة المؤسسة المقرضة.

سادساً: وهنا يمكن تلخيص المبدأ السادس والسابع بأهمية التواصل بين المؤسسات الإقراضية حول العالم، وهذا التواصل أياً كان شكله وأسلوبه (مؤتمرات، ورش عمل، دورات تدريبية، أو حتى تواصل الكتروني عبر الانترنت)، فإنه يهدف إلى تبادل الخبرات والأفكار والمبادرات التي تنفذ في مجتمع ما في العالم، وتنقل من خلال التشبيك وتبادل المعلومات إلى مجتمع آخر، والنتيجة أن الفقراء في مجتمعات العالم يصبحون يمثلون تجارباً وأرقاماً تدعو لفخر مؤسسات الإقراض الصغير، التي ومنذ البداية تهتم أكثر بحساب جدوى وأرباح برامجها الاقراضية قبل طرحها وتسويقها للفقراء، حيث لم يسبق أن طرحت أي مؤسسة إقراضية أي منتجاً إقراضياً غير مجدٍ مادياً أو يسبب الخسائر للمؤسسة.

بعد الأخذ بعين الاعتبار ما تقدم فإنه يمكننا أن نلحظ أن المؤسسات الإقراضية بالشكل الكلاسيكي السائد اليوم، فقدت دوراً حيوياً كمساهم في تحقيق التنمية الشاملة المنشودة، التي تقترن

فيها التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية، لتوازن ما بين الموارد البشرية والاقتصادية المتاحة، بحيث ينعكس تحققها أولاً بظهور أثر التنمية الاقتصادية في ارتفاع معدل الدخل القومي، وثانياً تحسن المستوى المعيشي للمواطنين على مختلف الأصعدة من الصحة، التعليم، العمل وظروفه، الأمن والسلام الاجتماعي والتماسك الأسري.

إن خطط التنمية الشاملة تهدف بنتيجتها إلى الوصول بالمجتمع إلى مرحلة الحداثة، من خلال وضع مجموعة من الأهداف التي تحدد بمساهمة المؤسسات الوطنية، لإخراجها إلى حيز التنفيذ من خلال ترجمتها إلى خطط سنوية تفصيلية للمؤسسات المشاركة في الإعداد، وهنا تجدر الملاحظة بأن العديد من الدول العربية تحاول الوصول إلى مرحلة الحداثة، عن طريق عمليات تطوير المؤسسات البيروقراطية بحيث تدور تلك العمليات حول محور تحقيق النمو الاقتصادي. (العجلوني، ١٩٩٤).

إن تداخل استخدام مفهوم التنمية ومفهوم التحديث، قد أدى إلى الخلط بينهما لدى البعض، وإلى انقسامات فكرية لدى البعض الآخر، الأمر الذي أنتج مواقف عدائية من النماذج التنموية المستوردة من المؤسسات الدولية الغربية، باعتبارها نماذج تهدد الهوية العربية الحضارية، فقامت الحركات الليبرالية التي ترغب بتبني النموذج الغربي مثالاً، مقابل الحركات المحافظة وأهمها التيارات الإسلامية بأنواعها، وكان نتيجة هذا التشرذم عرقلة بناء نموذج تنموي عربي مستقل واقعي قابل للتطبيق. (خمش، ١٩٩٦).

وهنا لابد من الإشارة إلى أن العولمة قد كثفت العلاقات بين دول العالم بصورة لم يشهدها التاريخ سابقاً، نظراً لما أتاحه التقدم العلمي والتكنولوجي الكبير وثورة الاتصالات من سرعة وفعالية التواصل، على الصعيد الاقتصادي وانتقال السلع والخدمات ورؤوس الأموال، أو الاجتماعي بالتأثر بثقافات وقيم المجتمعات الأخرى ولا سيما المتقدمة منها. ومنذ شيوع مصطلح العولمة أصبح التعامل مع الدول له أبعاد جديدة، بحيث أصبح من السهل إحكام السيطرة على مناطق بعيدة، دون الحاجة إلى اللجوء إلى الطرق التقليدية المكلفة كالاحتلال العسكري، بل وصلت إلى مرحلة العقلنة التي تكرس مؤسسات محترمة دولياً وبدوافع حضارية غاية في الإنسانية، توجه حكومات الدول النامية إلى الطرق المناسبة للخروج من دائرة التخلف، بوصفات جاهزة للتطبيق الفوري.

من الأمثلة على تجليات عصر العولمة في تقييم الأداء الإجمالي لدول العالم، فقد أشار التقرير السنوي للتنافسية في العالم ٢٠٠٩، إلى أن الأردن قد أبدى تراجعاً عاماً على صعيد المعايير الدولية للتنافس، متراجعاً من المرتبة ٣٤ إلى المرتبة ٤١ من أصل ٥٧ دولة مشاركة في التقييم. وقد شملت المعايير الدولية الرئيسة للتنافسية المؤشرات التالية: الأداء الاقتصادي، الكفاءة الحكومية، كفاءة الأعمال والبنية التحتية، فعلى صعيد المؤشرات الفرعية فقد تبين أن الأردن أبدى تحسناً جزئياً على صعيد أداء الاقتصاد المحلي، وعلى صعيد التمويل والإقراض، والتجارة الدولية، وأخيراً المالية العامة فيما يتعلق بالكفاءة الحكومية. (Institute for Management Development, 2009).

كذلك تعتبر الأمم المتحدة بمؤسساتها من أهم الجهات التي تقدم برامج المساعدة للدول النامية، إضافة إلى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) صندوق النقد الدولي (IMF) البنك الدولي، صندوق التنمية التابع للسوق الأوروبية المشتركة (EEC) وكالة الإنماء والمساعدة الدولية الأمريكية (USAID) مؤسسة التنمية البريطانية لما وراء البحار (UKODA) وزارة التعاون الاقتصادي في ألمانيا الغربية. وقد أشار شنايدر إلى ضرورة تخلي الدول النامية عن الاستراتيجيات التنموية المعتمدة على إنجاز المشروعات الضخمة المكثفة للعمالة، بدعوى أنها غير ملائمة للتقاليد والأعراف المحلية، وأن الاستفادة من عوائدها إنما هو محصور بفئات محدودة في المجتمع، وعوضاً عن ذلك فقد شجع على ضرورة تبني نموذج جديد لتحقيق التنمية في تلك الدول من خلال تحفيز إقامة المشروعات الصغيرة ذات التكنولوجيا البسيطة، المعتمدة على المبادرات الفردية المستقلة عن الدور الحكومي، كما يؤكد دور المنظمات التعاونية والتطوعية كمرجعية للأفراد في المجتمع المحلي. (شنايدر، ١٩٨٧).

يبدو أن أفكار شنايدر قد لقيت ترحيباً واضحاً على مستوى المؤسسات الدولية المحورية في العالم التي قدر لها أن تتولى زمام الأمور في تحديد مصائر دول وشعوبها، فقد شهد عقد الثمانينيات وما حمله من أزمات اقتصادية عالمية خانقة للعديد من دول العالم ومنها الأردن، ظهور تقارير صادرة عن خبراء البنك الدولي وبعض المنظمات الإنمائية، تؤكد جميعها برامج إعادة هيكلة المؤسسات الوطنية، وانحسار الدور الحكومي لصالح القطاع الخاص بهدف تخفيض عجز الميزانية من خلال سياسات جديدة، أهمها رفع الدعم عن السلع وزيادة الضرائب، مع تأكيد أهمية تضمين الخطط الوطنية التنموية بعض الحلول العلاجية للآثار السلبية المترتبة على عمليات

التحول الهيكلي، التي تترك آثاراً مدمرة على الفئات الضعيفة والفقيرة في المجتمع التي رفعت عنها الحكومة غطاء الحماية الاجتماعية.

ورغم تركيز السياسات الحكومية - وجهود وزارة التخطيط والتعاون الدولي- على إيجاد مصادر تمويل متجددة للبرامج الإقراضية المحلية، سواء أكانت من القطاع العام أم الخاص، إلا أن العديد من الدراسات الميدانية تؤكد أن القروض الصغيرة ليست الحل الوحيد لمشكلة الفقر، أو الإكسير السحري لتحقيق التنمية الاقتصادية على المستوى الوطني، لأن هذه القروض لا تكون طريقة فعالة في جميع الظروف وحدها، إنما ليس هناك من شك أن الإقراض الصغير يعتبر أحد الطرق المكملة المستخدمة في الحد من مشكلة الفقر.

وبالنظر إلى خصوصية المجتمع الأردني فإن نظرة تحليلية متفحصة تجعلنا نجزم بأنه مجتمع متحول في الوقت الحاضر، فالمجتمع التقليدي يتسم بحسب (دوركايم) بعدد من السمات، من أهمها، عدم نضوج تقسيم العمل فيه وسيادة التضامن الآلي بحيث تتشابه مهن الأفراد فيه مثلما تتشابه معتقداتهم وقيمهم، وهنا تجابه محاولات التغيير بقوى معيقة، لذا نجد أن المكانة الاجتماعية للفرد تحدد بفعل العوامل الوراثية المرتبطة بالأسرة التي تعتبر مرجعية الأفراد الأساسية، وبالتالي يكون الحراك الاجتماعي غاية في الصعوبة بل ويصل إلى درجة الاستحالة أحياناً. (غيدنز، ٢٠٠٥).

بالعودة إلى المجتمع الأردني خاصة في مراكز المدن، نجد أنه لا تنطبق عليه سمات المجتمع التقليدي، حيث أنه يتسم بتقسيم دقيق للعمل في كثير من المجالات، وأصبح يتقبل قيم العولمة الجديدة، وأصبح الأفراد فيه يتمتعون بحراك اجتماعي أسهل، بالاعتماد على تحسين الوضع الاقتصادي وزيادة التحصيل العلمي.

وبالتالي يتجه الأفراد في المجتمع الأردني عموماً إلى التعليم العالي وإلى زيادة الدخل المادي، من خلال الأعمال الحرة أو الوظائف المرموقة التي تتطلب مواهب ومهارات فنية تكنولوجية مرتفعة، وقد وجد عدد غير قليل منهم ضالته في إقامة المشروعات الصغيرة، لا سيما أن الحكومة أصبحت تحرص على مواكبة الاتجاه العالمي في هذا المجال، من خلال الاتصال بمنظمات التمويل الدولية في العالم التي تُعنى بدعم هذا القطاع الحيوي في الاقتصاد المحلي، ومن هنا أدى التركيز على تخطي أهم الصعوبات التي تعترض إقامة المشروعات الصغيرة المدرة للدخل، المتمثلة في توفير التمويل اللازم من خلال القروض الصغيرة، المخصصة لتمويل المشروعات الإنتاجية، إلى إحداث نقلة نوعية في حياة الكثيرين، وتعتبر قصص النجاح التي

تتناقلها وسائل الإعلام المختلفة لخير دليل على القدرة الكبيرة التي يمكن أن تتحلى بهـا القـروض الصغيرة على صعيد إحداث التغيير الإيجابي في حياة المستفيدين.

بالمقابل تشهد قصص الفشل في إقامة المشروعات الصغيرة على قدر ولو بسيط من مسؤولية المؤسسات التي تقدم القروض الصغيرة، وتشهد على تردي أوضاع بعض المقترضـين، بطريقـة أدت إلى انهيار أوضاعهم الاقتصادية والمعيشية نتيجة الوقوع في شرك تعاظم الـديون المترتبـة على القرض وفوائده، فهذه الفئة تحتاج إلى أكثر من مجرد قرض، وهنا لا بد مـن إدخـالهم فـي برنامج تكاملي يوفر لهم الخدمات المالية، إلى جانب الخدمات المسـاندة للإقـراض، كالاستشـارة والدعم الفني والمعلوماتي والتدريبي إن لزم الأمر، لكن لا يخفى على أحد الكلفة الكبيرة التي قـد تترتب على مثل هذه البرامج التكاملية التي تشمل الإعداد والإمداد والمتابعة للمستفيدين، التي قـد تكون الحكومة مساهمة في دعمها من جهة، وزيادة نسبة الفائدة المترتبة على القرض مـن جهـة أخرى. واليوم فقد لا تستطيع المؤسسات بإمكانياتها الحالية تطبيق مثل هذا البرنامج، لكننـا نأمـل على الأقل أن تتم دراسته ومن ثم تنقيحه وتطبيقه على عينة تجريبية من المشروعات المتعثرة.

الفصل الرابع

الطريقة والإجراءات

هدفت الدراسة إلى معرفة أثر القروض الصغيرة على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمستفيدين في محافظة العاصمة عمان، من خلال بيان أبرز وأهم الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للمقترضين الذين استفادوا من القروض الصغيرة، التي تقدمها أول مؤسستين متخصصتين في الإقراض الصغير في الأردن، وهما صندوق التنمية والتشغيل والشركة الأردنية لتمويل المشاريع الصغيرة.

١/٤ منهجية الدراسة

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وهو منهج المسح الاجتماعي بالعينة، باختيار عينة من المقترضين المستفيدين من القروض الصغيرة من خلال بيانات مؤسسات الإقراض الصغير في محافظة العاصمة.

٢/٤ مجتمع الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من جميع المقترضين النشيطين (الحاليين) المستفيدين من القروض الصغيرة المقدمة من خلال صندوق التنمية والتشغيل باعتباره أول مؤسسة حكومية متخصصة في مجال الإقراض الصغير في الأردن، ومن خلال الشركة الأردنية لتمويل المشاريع الصغيرة "تمويلكم" باعتبارها أول مؤسسة تمثل القطاع الخاص ومتخصصة في مجال الإقراض الصغير في الأردن، خلال الأعوام الخمسة الماضية (٢٠٠٥ ــ ٢٠٠٩).

ومع نهاية العام ٢٠٠٩ وصل عدد المقترضين النشيطين في صندوق التنمية والتشغيل إلى (١٧,٥١٥) مقترضاً، فيما وصل عددهم في الشركة الأردنية لتمويل المشاريع الصغيرة إلى (٣٧,٧٠٤) مقترضاً.

٣/٤ عينة الدراسة

اختيرت عينة عشوائية منتظمة من المقترضين المستفيدين من قروض صندوق التنمية والتشغيل ومن مقترضي شركة "تمويلكم"، بواقع ٥٠٠ مقترض من مختلف مناطق العاصمة عمان، بحيث اختيرت مناصفة بين مقترضي صندوق التنمية والتشغيل بواقع (٢٥٠) شخصًا، والنصف الآخر من مقترضي الشركة الأردنية لتمويل المشاريع الصغيرة بواقع (٢٥٠) شخصًا.

وقد سُحبت عينة عشوائية منتظمة من واقع كشوفات المؤسستين، بعد حساب مسافة الانتظام لكل مؤسسة على حدة بغض النظر عن خصائص المقترضين، وقد حُسبت مسافة الانتظام على النحو الآتي:

أولاً: بنهاية العام ٢٠٠٩ بلغ عدد المقترضين النشيطين (الحاليين) في صندوق التنمية والتشغيل (١٧,٥١٥) مقترض، ولدى حساب مسافة الانتظام تبين من خلال المعادلة (١٧٥١٥ ÷ ٢٥٠ = ٧٠) أن مسافة الانتظام تبلغ ٧٠.

ثانياً: بنهاية العام ٢٠٠٩ بلغ عدد المقترضين النشيطين (الحاليين) في شركة "تمويلكم" (٣٧,٧٠٤) مقترض، ولدى حساب مسافة الانتظام تبين من خلال المعادلة (٣٧٧٠٤ ÷ ٢٥٠ = ١٥٠) أن مسافة الانتظام تبلغ ١٥٠.

٤/٤ أدوات الدراسة

استعانت الدراسة بثلاث أدوات منهجية لجمع بيانات الدراسة، وهي على النحو الآتي:

أولاً: **المقابلة الشخصية**: التي تمت مع مديري دوائر العمليات لتوضيح بعض القضايا المتعلقة بمعايير وشروط الإقراض في كل من المؤسستين، إضافة إلى استخدام أسلوب المقابلة الشخصية على الهاتف مع مسؤولي المؤسسات الإقراضية الأخرى للتأكد من بعض المعلومات الواردة في الدراسة.

فقد رُتّبت المقابلات لأصحاب القرار الأهم في منح القرض، وهم بالعادة المدير العام أو التنفيذي أو من ينوب عنه في توقيع اتفاقية القرض. وقد أضافت الباحثة هذا التعديل استناداً إلى توصية تقدمت بها شبكة عالمية متخصصة بصناعة التمويل الصغير في العالم "SEEP" حيث أطلقت دليلاً خاصاً بأدوات تقييم أثر القروض متناهية الصغر.[١]

ثانياً: السجلات والوثائق: وهي التقارير المؤسسية المستخرجة من الأنظمة الداخلية للمؤسسات التي اختير من خلالها عينة الدراسة، كما رُجع إلى التقارير السنوية المنشورة وغير المنشورة للمؤسسات، إضافة إلى مختلف المطبوعات، وإلى المواقع الرسمية للمؤسسات على شبكة الانترنت. كما استندت الدراسة إلى المصادر الأوليّة من سجلات وتقارير حكومية وغيرها من الكتب والدوريات العلمية.

ثالثاً: استبانة: بُنيت استبانة خاصة لجمع البيانات من المقترضين المستفيدين من القروض الصغيرة من المؤسسات الإقراضية، تضمنت العديد من الأسئلة ذات العلاقة بمتغيرات الدراسة المختلفة.

تكونت الاستبانة إضافة للبيانات الأساسية للمقترض والقرض، من ثلاثة محاور رئيسة هي: المحور الأول ويختص بالأوضاع الاجتماعية والذي شمل قضايا التعليم، الصحة، الترفيه، إدارة الوقت وتمكين المرأة، أما المحور الثاني فكان محور الأوضاع الاقتصادية الذي شمل الدخل، التملك وأنماط الاستهلاك، أما المحور الثالث فركز على حالة المشروع الصغير من حيث النجاح أو الفشل. وقد خُصّص لكل محور عدداً ملائماً من الأسئلة، بحيث يؤدي مجمل ذلك إلى تحقيق أهداف الدراسة.

٥/٤ صدق وثبات أداة الدراسة

تم التحقق من الصدق الظاهري لأداة الدراسة الرئيسة (الاستبانة) من خلال عرضها على خمسة محكمين، ثلاثة منهم من الأساتذة الجامعيين من الجامعة الأردنية بقسم علم الاجتماع، واثنان

---

[١] شبكة "SEEP"(٢٠٠٩) التعلم من الزبائن: أدوات تقييم أثر القروض متناهية الصغر، ترجمة رائد المومني: شركة دلتا للحاسبات، ج٣، ص٢.

من المتخصصين في مؤسسات الإقراض الصغير، وعليه فقد عُدّلت النسخة الأولية من الاستبانة بحسب الملاحظات الواردة التي نوقشت مع المشرف. انظر الملحق رقم (١) ومن ثم أُعيد تطوير الاستبانة بصيغتها النهائية. انظر الملحق رقم (٢).

كذلك تم التحقق من ثبات أداة الاستبانة باستخدام اختبار كرونباخ ألفا Chronbach's Alpha، وأشارت النتائج إلى أن الأداة (الاستبانة) صالحة للتطبيق، لأن قيمة معامل كرونباخ الفا بلغت (٠,٩٠٣).

٦/٤ أساليب التحليل الإحصائي

من أجل تحقيق أهداف الدراسة والاجابة عن تساؤلاتها، استخدمت العديد من الأساليب والإجراءات الإحصائية على الشكل الآتي:

١. التوزيعات التكرارية لوصف خصائص عينة الدراسة والبيانات المتعلقة بالقرض.

٢. المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لقياس الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية وحالة المشروع من حيث النجاح والفشل.

٣. اختبار معامل كرونباخ الفا، لقياس صدق أداة الدراسة (الاستبانة).

٤. اختبار (T-test) لقياس فيما إذا كانت هنالك فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية وحالة المشروع من حيث النجاح والفشل.

٥. اختبار مربع كاي (Chi Square) لاكتشاف وجود علاقات ذات دلالة إحصائية بين حالة المشروع وعدد من المتغيرات الأخرى.

٦. اختبار معامل الارتباط بيرسون لقياس العلاقة الارتباطية بين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية وحالة المشروع من حيث النجاح والفشل وقيمة القرض.

٧/٤ خصائص عينة الدراسة

تضمنت عينة الدراسة سحب (٥٠٠) شخص مقترض بشكل إجمالي، توزعت مناصفة بين صندوق التنمية والتشغيل الذي يمثل القطاع الحكومي ويتخصص في مجال الإقراض الصغير في الأردن، وبين الشركة الأردنية لتمويل المشاريع الصغيرة "تمويلكم" وتمثل القطاع الخاص، وهي أيضاً متخصصة بتقدم القروض الصغيرة في الأردن. وفيما يلي عرض عام للخصائص الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية للمقترضين المستجيبين للاستبانة، الذين شملتهم عينة الدراسة من المؤسستين.

١/٧/٤ الخصائص الاجتماعية

تشمل الخصائص الاجتماعية للمقترضين في عينة الدراسة: الجنس، التركيب العمري، الحالة الزواجية والمؤهل العلمي. وهي على النحو الآتي:

أولاً: الجنس

تشير بيانات الجدول رقم (١) إلى نسبة الذكور والإناث المقترضين في العينة، فقد شكلت الإناث ما نسبته ٦١,٤% من المقترضين، بالمقابل شكل الذكور في العينة نسبة ٣٨,٦% من المستجيبين، الأمر الذي يدل على أن الإناث كنّ أكثر إقبالاً على الاستفادة من القروض الصغيرة المقدمة من خلال مؤسسات القطاعين العام والخاص.

لدى مراجعة التقارير السنوية في كلتا المؤسستين نجد أن هناك تفاوتاً واضحاً بين المؤسستين على صعيد استهداف المقترضات الإناث، فقد بلغ معدل نسبة المقترضات الإناث في "تمويلكم" للأعوام الثلاث الماضية (٨٨%) من مجمل المقترضين المستفيدين من القروض الصغيرة التي تقدمها المؤسسة، في حين بلغ معدل نسبة الإناث المقترضات من صندوق التنمية والتشغيل خلال الفترة نفسها (٥٥,٦%). وقد عمدت إدارة الصندوق إلى اتخاذ إجراءات تضمن زيادة حصة الإناث المستفيدات من القروض الصغيرة التي يقدمها الصندوق، من خلال استحداث برامج أو منتجات إقراضية جديدة موجهة للإناث بشكل خاص، وهو برنامج تمكين المرأة الريفية، الذي يتيح للإناث فقط قروضاً صغيرة بسقف (٢٠٠٠) دينار، بهدف رفع نسبة الإناث المستفيدات من القروض التي يقدمها الصندوق للفئات المستهدفة من العاطلين عن العمل، لا سيما بعد أن تداول الجهات الدولية المانحة لمصطلح "تأنيث الفقر"، حيث أصبحت جهود محاربة الفقر أكثر استهدافاً

للمرأة من الرجل، خاصة بعد أن أظهر تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٩، أن مـا يقـد بحـوالي (١,٣) مليار شخص في العالم يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم، وأن النساء قـد شـكلن ٧٠% منهم، وقد أشار التقرير ذاته إلى أن هذه النسبة العالية من فقر النساء مردها عـدة أسـباب أهمها:

١. أن نسبة البطالة لدى النساء هي أعلى منها لدى الرجال في جميع دول العالم.

٢. أن معظم النساء يعملن في القطاع غير الرسمي وغير المنظم.

٣. أن النساء غالباً ما يتلقين أجوراً أقل من الرجال في معظم الدول. (UNDP, 1999).

للأسباب آنفة الذكر أصبحت الجهات الدولية المانحة في جميع دول العالم تشـترط لموافقتهـا على التعاون المالي والفني مع المؤسسات الإقراضية المحلية، ضرورة تسهيل وصول النساء إلـى الخدمات التمويلية التي تقدمها تلك المؤسسات، فقد أشارت بعض الدراسات إلى أن طـرق قيـاس الفقر تعتمد على قياس فقر الأسرة، وبالتالي فإن الفقر الذي تعانيه المرأة لا يظهر بوضوح نتيجـة التمييز الذي يقع ضدها. وبالنتيجة فإن النساء وإن كنّ لسن دائماً أفقر من الرجال، إنما هنّ بالتأكيد أكثر تعرضاً للفقر منهم، والنساء يملكن فرصاً أقل للخروج من دائرته، وأنـه يمكـن لمؤسسـات الإقراض الصغير المساهمة في تخفيض درجة تعرض النساء للفقر من خـلال تقـديم القـروض الصغيرة لتمويل أنشطة منزلية مدرة للدخل في المنزل أو في القطاع غير الرسـمي، أو مشـاريع إنتاجية صغيرة. (Baden and Melward, 1995).

الجدول (١): توزيع عينة الدراسة حسب الجنس

الجنس	العدد	النسبة المئوية
إناث	٣٠٧	٦١.٤
ذكور	١٩٣	٣٨.٦
المجموع	**٥٠٠**	**١٠٠**

ثانياً: التركيب العمري

توضح بيانات الجدول رقم (٢) التركيب العمري للمقترضين في العينة، الـذين بلـغ عـددهم (٥٠٠) مقترض، حيث تركزت أعلى نسبة منهم فـي الفئـة العمريـة (٣١ – ٤٠) التـي بلغـت ٣٦,٦%، تلتها نسبة المقترضين في الفئة العمرية (٢١ – ٣٠) وبلغت ٣٣,٨%، وانخفضت إلـى ٢٠,٣% في الفئة العمرية (٤١ – ٥٠) في حين لم تشكل الفئة العمرية ٢٠ فأقل سـوى ٢% لأن القانون في الأردن لا يعتبر من هم دون الثامنة عشرة من العمر مسؤولين مالياً، لـذا فـإن أهـم شروط المؤسسات الإقراضية ألاّ يقل عمر المقترض أو المقترضة عن ١٨عام، ولدى الرجوع إلى التقارير السنوية للمؤسسات الإقراضية نجد أن الفئة العمرية الأكثر تكراراً بين المقترضين سـنوياً هي أيضاً (٣١ – ٤٠) وقد يعود ذلك إلى أن هذا العمر يشكل المرحلة التي يكون فيها الفرد أكثـر قدرة على تحديد نوعية النشاط الاقتصادي الذي يود ممارسته، وهو السن الـذي يشـكل مرحلـة النضج المهني والاجتماعي، حيث يكون قد بدأ بتكوين أسرته التي بـدأت احتياجاتهـا بالتنـامي، وبالتالي يبدأ الفرد جدياً بالتفكير بتحسين أو تنويع مصادر دخله حتى يتمكن من الوفـاء بالتزاماتـه اليومية تجاه أسرته.

أما الفئة العمرية ٦٠ فأكثر فلم تشكل سوى ٠,٨% من مجموع المقترضين المستجيبين، وقـد يعود ذلك إلى أن المؤسسات الإقراضية لا تسمح لمن تجاوزوا ٦٠ عاماً بالاقتراض لبدء مشـروع صغير، حيث إن سن التقاعد الرسمي في الأردن هو ٦٠ عاماً، ولأنه فـي هـذا العمـر يصـبح الشخص أكثر عرضة للمرض وعدم القدرة على الإنتاج مقارنة بالأعمار الأقل، لأن مـدة تسـديد القرض تتراوح ما بين سنة إلى ست سنوات، يضاف إلى ذلك أن معظم الأفراد في هذه المرحلـة العمرية يكونون قد استقروا في مهن أو وظائف في مرحلة عمرية سابقة، وبالتالي فإنهم يكونـون أقل إقبالاً على البدء بمشروعات صغيرة جديدة.

الجدول (٢): توزيع عينة الدراسة حسب الفئات العمرية للمقترضين

العمـــر	العدد	النسبة المئوية
٢٠ عام فأقل	١٠	٢.٠
٢١-٣٠	١٦٨	٣٣.٨
٣١-٤٠	١٨٢	٣٦.٦
٤١-٥٠	١٠١	٢٠.٣
٥١-٦٠	٣٢	٦.٤
٦٠ عام فأكثر	٤	٠.٨
المجموع	٤٩٧	١٠٠

ثالثاً: الحالة الزواجية

تشير بيانات الجدول رقم (٣) إلى أن نسبة المتزوجين من المقترضـــين فـــي العينـــة بلغـــت ٧٦,٢% من مجموع المقترضين الذين شملتهم عينة الدراسة، تلتها نسبة غيـــر المتـــزوجين التـــي بلغت ١٩,٤%، في حين انخفضت نسبة الأرامل والمطلقـــين والمنفصـــلين إلـــى ٢,٦% و ١,٦% و٠,٠٢% على التوالي.

وقد يعود السبب في ارتفاع نسبة المتزوجين في العينة إلى أن الأفراد المتزوجين قـــد بـــدأوا مرحلة تكوين أسرهم الخاصة، الأمر الذي يعنى اتساع نطاق مسؤولياتهم التي تحتم علـــيهم تـــأمين مصدر دخل أفضل للأسرة، من خلال الاستفادة من فرصة أخذ قرض إنتـــاجي مـــن المؤسســـات المتخصصة في الإقراض الصغير، لبدء مشروع جديد أو تطوير المشروع القائم، وعليه فإن هـــذه

المسؤوليات الجديدة تحتم عليه البحث أكثر عن مصادر إقراضية تساعده علـــى إيجـــاد مصـــادر إضافية للدخل.

الجدول (٣): توزيع عينة الدراسة حسب الحالة الزواجية

الحالة الاجتماعية	العدد	النسبة المئوية
أعزب	٩٧	١٩.٤
متزوج	٣٨٠	٧٦.٢
مطلق	٨	١.٦
منفصل	١	٠.٢
أرمل	١٣	٢.٦
المجموع	٤٩٩	١٠٠

رابعاً: المؤهل العلمي

توضح بيانات الجدول رقم (٤) المستوى التعليمي للمقترضين في العينة، حيث شـــكلت نســـبة الحاصلين على الثانوية العامة أعلى نسبة من مجموع المقترضين بواقع ٤٧%، تلتها نســـبة ١٩% للمقترضين الحاصلين على مؤهل دبلوم متوسط، أما نسبة الذين تلقوا تعليماً للمراحـــل الأساســـية فكانت ١٣,٦% بزيادة قدرها ١,٦% عن المقترضين الحاصلين على مؤهل البكالوريوس.

أما نسبة المقترضين الحاصلين على تعليم عالٍ (ماجستير ودكتوراه) فلم تتجاوز ٠,٨%، ممـــا يعني عدم إقبالهم على الاقتراض لبدء مشروع صغير، وقد يعزى ذلك إلى أن المؤهلين بتعليم عالٍ غالباً ما يفضلون العمل في الوظائف العليا في القطاع الحكومي أو الخـــاص أو فـــي المؤسســـات التعليمية المختلفة.

ويلاحظ من الجدول ارتفاع نسبة المقترضين الحاصلين علـــى التعلـــيم المدرســـي والبالغـــة (٦١,٢)% أي ما يقارب ثلثي مجموع المقترضين، وهذه النسبة أيضاً متوافقة مـــع ارتفـــاع نســـبة الحاصلين على التعليم المدرسي التي تظهر في التقارير السنوية للمؤسسات الإقراضية التي سُحبت عينة الدراسة منها.

وقد يعزى ذلك إلى محدودية فرص الأفراد الذين لم يكملوا تعليمهم الجامعي في إيجاد وظائف تضمن لهم دخلاً شهرياً كافياً، الأمر الذي يضطرهم إلى البحث عن بدائل أخرى للحصـــول علـــى فرصة عمل وتأمين دخل شهري، وهم في الوقت نفسه قد لا يملكون المال الكافي لبدء مشـــروعهم الخاص، لذلك فإننا نجدهم يقبلون على البحث عن مؤسسات الإقراض الصغير، ليحصـــلوا علـــى قرض صغير يساعدهم على بدء مشروع صغير إنتاجي.

أما نسبة المقترضين الذين تلقوا تعليماً جامعياً أو لديهم مؤهل الدبلوم المتوســـط، فقـــد بلغـــت نسبتهم ٣١,٨% من مجموع المقترضين في العينة، وقد تعزى هذه النسبة التي تشارف ثلث العينـــة إلى عدم حصول هذه الفئة على فرص عمل وظيفية مجزية مادياً، أو عدم حصولهم أصـــلاً علـــى فرصة عمل، لأن بعض التخصصات تعتبر مشبعة في سوق العمل الأردنـــي، لـــذا فـــإن البـــديل الأفضل في هذه الحالة هو الحصول على قرض صغير بشروط ميسّرة لبدء مشروع إنتاجي يـــدر دخلاً مناسباً.

الجدول (٤): توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	العدد	النسبة المئوية
يقرأ ويكتب	٣١	٦.٢
أساسي	٦٨	١٣.٦
ثانوي	٢٣٨	٤٧.٦
دبلوم متوسط	٩٩	١٩.٨
بكالوريوس	٦٠	١٢.٠
ماجستير	٣	٠.٦
دكتوراه	١	٠.٢
المجموع	٥٠٠	١٠٠

خامساً: وسيلة المعرفة عن القروض الصغيرة

يبيّن الجدول رقم (٥) توزيع المقترضين في العينة حسب وسيلة معرفتهم عن القروض الصغيرة، حيث تشير البيانات إلى أن ٣٨% من المقترضين في العينة كانوا قد عرفوا عن القروض الصغيرة من خلال وسائل الإعلام المختلفة، وأن ٢٦,٤% من المقترضين في العينة قد عرفوا عن القروض الصغيرة من خلال أقاربهم، وأن ١٦% من المقترضين عرفوا عن القروض من خلال الجيران، في حين أن ٢,٤% من المقترضين في العينة كانوا قد عرفوا عن القروض الصغيرة من خلال قصص نجاح لآخرين.

وقد يعزى ارتفاع نسبة المقترضين الذين عرفوا عن القروض الصغيرة من خلال وسائل الإعلام، إلى وجود اعتماد متنامٍ في المجتمع الأردني على التقنيات الحديثة لوسائل الإعلام المختلفة، لاسيما الوسائل المرئية والمسموعة، مثل: التلفاز، الإذاعة والهواتف النقالة من خلال الرسائل القصيرة (SMS) وتجدر الملاحظة أن هناك أجواءً تنافسية تسود أحياناً بين مؤسسات الإقراض الصغير، الأمر الذي يدفعها للاستفادة من وسائل الإعلام المختلفة لترويج المنتجات الإقراضية الجديدة، لزيادة أرصدتها من المقترضين مع مضي الوقت.

أما نسبة المقترضين في العينة الذين عرفوا عن القروض الصغيرة من خلال أقاربهم، فعلى الرغم من أنها تقل عن نسبة المعرفة من خلال وسائل الإعلام، إلا أنها لا تزال نسبة مرتفعة، وقد يعود السبب في ذلك إلى التأثير القوي الذي لا زالت تتمتع به الجماعات القرابية على الفرد، لا سيما في القضايا ذات الأهمية مثل قرار الاقتراض من جهة رسمية، وما يترتب على ذلك من تبعات مالية، ربما قد يضطر الفرد إلى الاستعانة بأقاربه في حال عجز عن تسديد التزامات القرض.

الجدول (٥): توزيع عينة الدراسة حسب وسيلة المعرفة عن القروض الصغيرة

وسيلة المعرفة عن القروض الصغيرة	العدد	النسبة المئوية
من وسائل الإعلام	١٩٠	٣٨.٠
الأقارب	١٣٢	٢٦.٤
الجيران	٨٠	١٦.٠
الأصدقاء	٦٨	١٣.٦
قصة نجاح	١٢	٢.٤
غير ذلك	١٨	٣.٦
المجموع	٥٠٠	١٠٠

٢/٧/٤ الخصائص الاقتصادية

تشمل الخصائص الاقتصادية للمقترضين في عينة الدراسة: وجـود مصـدر دخـل شـهري للمقترض المستجيب، المهنة قبل القرض، قيمة الدخل الشهري قبل القرض.

أولاً: وجود مصدر دخل شهري قبل القرض

توضح بيانات الجدول رقم (٦) أن نسبة المقترضين الذين لم يكن لهم مصدر دخل شهري قبل أخذ القرض بلغت ٥١,٢% من مجموع المقترضين فـي العينـة، فـي حـين أن ٤٨,٨% مـن المقترضين في العينة كان لهم مصدر دخل شهري قبل الحصول على القرض.

ويدل ذلك على أن المقترضين ممن لم يكن لديهم مصـدر دخـل شـهري قـد لجـأوا إلـى الاقتراض، بسبب عدم وجود بدائل وظيفية أخرى، وبالوقت نفسه لجأ المقترضون ممن كـان لهـم أيضاً دخل شهري إلى مؤسسات الإقراض الصغير للحصول على قرض وبدء نشاط إنتاجي، وقـد يعود ذلك إلى عدم كفاية مصدر الدخل الشهري الأول الذي قد يكون جراء عمل أو دون عمل، أو قد يعود ذلك إلى أن العديد من المستجيبات الإناث قد أجبن عن الاستبانة بوجـود مصـدر دخـل شهري للأسرة ككل وليس لهنّ بشكل مستقل، الأمر الذي أدى إلى رفع نسبة المقترضين الذين كان لهم مصدر دخل شهري قبل القرض.

الجدول(٦): توزيع عينة الدراسة حسب وجود مصدر دخل شهري

مصدر الدخل قبل القرض	العدد	النسبة المئوية
نعم	٢٤٤	٤٨.٨
لا	٢٥٦	٥١.٢
المجموع	٥٠٠	١٠٠

ثانياً: المهنة قبل القرض

تشير بيانات الجدول رقم (٧) إلى تصنيف المقترضين في العينة حسب مهنتهم قبل أخذ القرض، حيث شكلت نسبة المقترضين الذين لم يكن لهم أي مهنة قبل القرض أكثر من ثلثي عينة الدراسة بواقع ٦٦,٤% من مجموع المبحوثين، تلتها نسبة الذين كانوا أصلاً أصحاب أعمال حرة والتي بلغت ١٢,٨%، أما نسبة الذين تركوا وظائفهم في القطاعين العام والخاص فبلغت١١% من مجموع المقترضين في العينة، وقد بلغت نسبة المقترضين من أصحاب الحرف ٧% من المقترضين في العينة.

يبدو أن ارتفاع نسبة المقترضين ممن كانوا دون عمل قبل القرض، هي مسألة لها ما يكفي من التبريرات للجوئهم إلى البحث عن قرض لبدء مشروع جديد، أو لشراء المواد الخام اللازمة لإنتاج السلع والخدمات التي يضمن بيعها أو إعادة بيعها دخلاً مالياً للمقترض.

أما الموظفين، فقد بات من المعروف أن وظائف المستويات الدنيا والمتوسطة لا تؤمّن دخلاً شهرياً، يكفي لسد احتياجات الأسر لا سيما بعد الموجات الأخيرة من ارتفاع الأسعار وغلاء المعيشة في الأردن، وعليه فإنه أصبح يتوجب على الموظفين في الوظائف غير المرموقة البحث عن بدائل أفضل أو إضافية، بهدف زيادة الدخل الشهري، وهنا برزت لديهم القروض الصغيرة كبديل معقول وغير مكلف ويعتمد نجاحهم فيه على طاقاتهم واجتهادهم إضافة إلى توفر التمويل الكافي والشروط الميسرة بالتأكيد.

أما أصحاب الحرف فعادة ما يلجأون إلى القروض الصغيرة بهدف إدخال التحسينات المختلفة على الحرف التي يجيدونها، التي غالباً ما تكون هي الحرف نفسها التي يبيعونها في مشاريعهم، مثل المشغولات والمطرزات اليدوية، صناعة الألبان والأجبان، إلى غير ذلك.

جدول(٧): توزيع عينة الدراسة حسب المهنة

المهنة قبل القرض	العدد	النسبة المئوية
دون عمل	٣٣٢	٦٦.٤
موظف حكومي	١٦	٣.٢
موظف قطاع خاص	٣٩	٧.٨
أعمال حرة	٦٤	١٢.٨
صاحب حرفة	٣٥	٧.٠
متقاعد	١٤	٢.٨
المجموع	**٥٠٠**	**١٠٠**

ثالثاً: الدخل الشهري قبل القرض

تظهر بيانات الجدول رقم (٨) توزيع عينة الدراسة حسب قيمة الدخل الشهري للمقترضين قبل أخذ القرض، حيث بلغت نسبة المقترضين الذين لم يتجاوز دخلهم الشهري (١٥٠) ديناراً ٥١%، تلتها نسبة المقترضين الذين تراوح دخلهم الشهري ما بين (١٥٠ - ٢٥٠) ديناراً وبلغت ٢٥,٤%، أما نسبة المقترضين الذين تجاوز دخلهم الشهري قبل القرض (٥٥٠) ديناراً فقد بلغت ٢,٨%.

ليس من المستغرب أن تزيد نسبة الذي اقترضوا ممن يقل دخلهم الشهري عن (١٥٠) ديناراً إلى أكثر من النصف، لأن ذلك يعني أنهم يعيشون بأقل من خمسة دنانير باليوم، وهو مبلغ لا يكفي

للوفاء بالالتزامات المعيشية المترتبة على الفرد، لذا فهم أمام خيار البحث عن مصدر آخر للـدخل تمثل بأخذ قرض صغير لبدء نشاط جديد مدرّ للدخل.

ومن الجدول نفسه فإنه يمكننا ملاحظة أنه كلما ارتفعت فئات الدخل كلمـا قـل لـدينا عـدد المقترضين في العينة، على الرغم من وجود مقترضين قد أقدموا على الاقتراض لـدواعي تتعلـق بتوسيع مشاريعهم أو تنويع أنشطتهم الإنتاجية، مع أن دخلهم الشهري قبل القرض يعتبر مرتفعـاً، وهذا ما يبرر وجود القليل من المقترضين من ذوي الدخل الشهري المرتفع قبل أخذ القرض.

الجدول (٨): توزيع عينة الدراسة حسب الدخل الشهري قبل القرض

معدل الدخل الشهري قبل القرض	العدد	النسبة المئوية
أقل من ١٥٠ ديناراً	٢٥٥	٥١.٠
١٥٠- ٢٥٠ ديناراً	١٢٧	٢٥.٤
٢٥١- ٣٥٠ ديناراً	٦٩	١٣.٨
٣٥١- ٤٥٠ ديناراً	٣٢	٦.٤
٤٥١- ٥٥٠ ديناراً	٣	٠.٦
٥٥١- ٦٥٠ ديناراً	٨	١.٦
أكثر من ٦٥٠ ديناراً	٦	١.٢
المجموع	**٥٠٠**	**١٠٠**

٣/٧/٤ خصائص المشروع

تشمل خصائص مشروع المقترضين في عينة الدراسة: عدد مرات الحصول علـــى قــرض، كفاية حجم القرض، حالة المشروع، عدد العاملين في المشروع وعدد العاملين في المشروع مـــن أفراد الأسرة.

أولاً: عدد مرات الاقتراض

توضح بيانات الجدول رقم (٩) أن معظم المقترضين في العينة الذين حصلوا علـــى قــرض صغير لمرة واحد فقط بلغوا ٦٦,٩% من مجموع المقترضين في العينة، تليها نســبة المقترضـــين الذين حصلوا على قرض صغير لمرتين التي وصلت إلى ١٧.٤%، كما يلاحظ أنه كلما زاد عــدد مرات الاقتراض من مؤسسات الإقراض الصغير كلما قلت نسبة العملاء الذين يقدمون على ذلــك، وقد يعزى ارتفاع نسبة المقترضين لمرة واحدة في العينة إلى أن معظم المقترضين يكتفون بقيمـــة القرض الأول الذي يحصلون عليه من المؤسسات الإقراضية، في حين هنـــاك بـــرامج إقراضـــية بشروط ميسرة تشجع النساء على اقتراض مبالغ صغيرة جداً ولمرات عديدة، حتى يترتـــب عليهـــا تسديد أقساط شهرية كبيرة ترهق كاهلها أو تزيد من مصروفاتها وبالتالي تهدد استمرار مشروعها، وبذلك نجد أن هذه الطريقة تُتبع لدى معظم مؤسسات القطاع الخاص العاملـــة بمجـــال الإقــراض الصغير كما ورد في الفصل الثالث.

الجدول (٩): توزيع عينة الدراسة حسب مرات الحصول على قرض صغير

مرات الحصول على قرض صغير	العدد	النسبة المئوية
مرة واحدة	٣٢٤	٦٦.٩
مرّتان	٨٤	١٧.٤
ثلاث مرات	٤٤	٩.١
أربع مرات	١١	٢.٣
خمس مرات	١١	٢.٣
ست مرات	٤	٠.٨
سبع مرات	٢	٠.٤
ثماني مرات	٤	٠.٨
المجموع	٤٨٤	١٠٠

ثانياً: كفاية قيمة القرض لإقامة مشروع صغير

تشير بيانات الجدول رقم (١٠) إلى إجابات المقترضين في العينة حول سؤال ما إذا كانت قيمة القرض الذي حصلوا عليه من المؤسسة الإقراضية كافية أم لا، ويوضح الجدول نفسه أن ٦٢,٥% من المقترضين في العينة قد أكدوا أن قيمة القرض كانت كافية لإقامة المشروع، في حين أكد ٩,٨% من المقترضين أن قيمة القرض لم تكن كافية لإقامة مشروعهم، وهم بهذه الحالة أمام خيارات صعبة منها، أن يفشل المشروع لعدم كفاية قيمة القرض، أو أن يقترض الشخص مرة

أخرى، وهذه مسألة مرهقة مالياً لأنه يترتب عليها زيادة الأقساط الشهرية على المقترض ولأكثر من جهة، أو أن يبيع المشروع، وكلها خيارات صعبة، لذا يجدر بالشخص المقدم على الاقتراض من مؤسسات الإقراض الصغير أن يلتزم بتنفيذ دراسة جدوى اقتصادية لمشروعه حتى لا يصدم بحجم النفقات المترتبة على أخذه للقرض.

أما نسبة المقترضين في العينة الذين اعتقدوا أن قيمة القرض الصغير كانت كافية لإقامة المشروع فكانت ٢٧,٧%، وقد يعزى ذلك إلى أن المقترضين قد اكتفوا فعلياً بتجهيز أساسيات وضروريات المشروع، ضمن حدود قيمة القرض الصغير الذي حصلوا عليه، وأنه لو أمكن لهم الحصول على قرض أكبر لكان أفضل لأداء المشروع، ولكن ذلك ليس دائماً صحيحاً، فالخبرة الميدانية في تقييم المشاريع الصغيرة تخبرنا بأنه ينبغي على صاحب المشروع الصغير أن يقلل من نفقاته وأن يزيد في إيراداته، وهذا يعنى أن يبيع أكثر وأن يقلل من حجم الصرف، والأقساط الشهرية المترتبة على القرض والفوائد والأرباح كذلك كلها مبالغ تدخل تحت بند المصروفات أو النفقات، التي يؤدي عدم القدرة على ضبطها إلى تعثر المشروع وتهديده بالفشل الذريع.

الجدول (١٠): توزيع عينة الدراسة حسب كفاية قيمة القرض لإقامة المشروع

كفاية حجم القرض لإقامة مشروع	العدد	النسبة المئوية
نعم	٣١٢	٦٢.٥
لا	٤٩	٩.٨
إلى حد ما	١٣٨	٢٧.٧
المجموع	**٤٩٩**	**١٠٠**

ثالثاً: حالة المشروع الممول من القرض

توضح بيانات الجدول رقم (١١) توزيع المقترضين في العينة حسب حالة المشروع مع نهاية العام ٢٠٠٩، حيث أظهرت النتائج أن ٨٤,٦% من مشاريع المقترضين في العينة كانت ناجحة، في حين وصف ٦,٨% من المقترضين مشاريعهم بأنها متعثرة، بمعنى أنها قائمة ولكنها مهددة بالفشل، ونسبة أخرى مماثلة تقريباً بلغت ٦,٢% من المقترضين في العينة قالوا إن مشاريعهم كانت فاشلة، في حين ترك ٢,٤% من المقترضين في العينة المشروع لآخرين من خلال تضمينه أو بيعه.

وبهذا الصدد فإنه من المتعارف عليه بين المؤسسات الإقراضية العاملة في الأردن أن هناك معدلاً عالمياً مقبولاً يتعلق بنسبة المشاريع القائمة بعد مضي السنوات الخمسة الأولى على تمويلها، حيث يبلغ هذا المعدل ٧٠% من أصل إجمالي المشاريع الممولة بقروض صغيرة، ولكن يبقى القول إن هذا المعدل يتناسب عكسياً مع مرور الزمن.

كذلك فإن نسبة فشل القروض في إقامة المشاريع الصغيرة والمتوسطة تتفاوت بين الدول فبينما تقدر بأقل من (٥%) في ألمانيا، فإنها قد تصل إلى (٤٠%) في بريطانيا، أما في الأردن فتقدر بالمتوسط بحوالي (٣٠%) من إجمالي المشاريع الممولة بقروض صغيرة. (Riding. L., George. H., 2001)

وقد عمل صندوق التنمية والتشغيل على إجراء دراسة حول المشاريع الممولة بقروض صغيرة من خلاله للفترة (١٩٩١ – ٢٠٠٣) وقد أظهرت النتائج أن ما نسبته ٨٠,٣% من المشاريع كانت قائمة من أصل ٣٥٠٢ مشروع. وبالرجوع إلى الجدول نفسه نجد أن النسبة مقاربة لنسبة المشاريع القائمة للمقترضين في العينة.

وبكل الأحوال فإن التأكد من المشاريع القائمة بعد انقضاء مدة القرض يتطلب وجود آلية متابعة مستمرة، وهذا أمر يترتب عليه ارتفاع تكاليف مؤسسات الإقراض الصغير، التي ستحمّل بدورها المقترض تلك الكلف، وعندها لن تعود شروط التمويل ميسّرة للمستفيدين، ولكن تستطيع بعض المؤسسات أن تقوم بهذا الدور من وقت لآخر من باب المسؤولية الاجتماعية دون تقاضي أي رسوم إضافة من المقترضين.

جدول (١١): توزيع عينة الدراسة حسب حالة المشروع الممول من القرض

حالة المشروع	العدد	النسبة المئوية
ناجح	٤٢٣	٨٤.٦
متعثر	٣٤	٦.٨
فاشل	٣١	٦.٢
مضمّن	٢	٠.٤
مباع	١٠	٢.٠
المجموع	**٥٠٠**	**١٠٠**

رابعاً: قطاع المشروع الممول من القرض

توضح بيانات الجدول رقم (١٢) قطاع مشاريع المقترضين في العينة الذين تم تمويلهم بقروض صغيرة، حيث شكلت نسبة القروض الموجهة لتمويل المشاريع التجارية النسبة الأعلى بواقع ٥٦,٤% من مجموع المقترضين في العينة، تلتها نسبة القروض الموجّهة لتمويل المشاريع في قطاع الخدمات بواقع ٢٤%، في حين انخفضت نسبة القروض الموجّهة لتمويل مشاريع القطاع الصناعي لتصل إلى ٤,٦%.

ويعزى ارتفاع نسبة القروض المستخدمة في تمويل المشاريع في القطاع التجاري والقطاع الخدمي إلى عدة عوامل، أهمها: قصر المدة الزمنية التي يحتاج إليها المقترض للحصول على عوائد المشروع، حيث يضيف المقترض ربحاً إضافياً ومن ثم يُعيد بيع السلعة أو الخدمة مرة أخرى. يضاف إلى ذلك عدم وجود حاجة في مثل هذه المشاريع إلى أيدٍ عاملة كثيرة، كذلك عدم حاجة المقترض إلى مستوى مرتفع من المهارة اللازمة للحصول على إنتاج في المشروع.

كذلك يمكن لنا أن نعزو انخفاض نسبة القروض الصغيرة المخصصة لتمويل مشاريع في القطاع الصناعي، إلى حاجة مشاريع هذا القطاع إلى قروض متوسطة أو كبيرة لشراء الآلات والمعدات الصناعية، إضافة لحاجة مثل هذا النوع من المشاريع إلى أيدي عاملة أكثر تدريباً وعدداً، وحتى إن استطاع المقترض تجاوز هذه التحديات فإنه لن يتجاوز بسهولة قضية منافسة منتجه للمنتج الأجنبي بالسوق، على صعيد الجودة أو حتى على صعيد السعر، لأن المصنّع المحلي يتحمل تكاليف أعلى من مثيله الأجنبي، وبالتالي إذا أردنا أن نشجع توجه المقترضين إلى القطاع الصناعي للإنتاج، فإن هذا القطاع تحديداً يحتاج إلى دعم وتسهيلات أكبر.

الجدول (١٢): توزيع عينة الدراسة حسب قطاع المشروع الممول من القرض

قطاع المشروع	العدد	النسبة المئوية
تجاري	٢٨٢	٥٦.٤
خدمي	١٢٠	٢٤.٠
حرفي	٧٥	١٥.٠
صناعي	٢٣	٤.٦
المجموع	٥٠٠	١٠٠

خامساً: تاريخ الحصول على القرض

تشير بيانات الجدول رقم (١٣) إلى أن نسبة المقترضين في العينة الذين تراوحت مدة حصولهم على القرض من سنة إلى أقل من سنتين ونصف بلغت ٨٠,٣%، بينما بلغت نسبة المقترضين الذين تراوحت مدة حصولهم عل القرض من سنتين ونصف إلى خمس سنوات ١٩,٧%، وقد يدل هذا التفاوت بالنسب على نمط من العلاقة العكسية بين المدة التي تمضي على أخذ القرض الصغير وبين القدرة على الوصول إلى المقترض، فكلما مضت مدة زمنية أطول على أخذ القرض كلما كانت فرص إيجاد المقترض مستمراً في مشروعه أقل.

الجدول (١٣): توزيع عينة الدراسة حسب تاريخ الحصول على القرض

تاريخ الحصول على القرض	العدد	النسبة المئوية
(١ – أقل من ٢.٥) سنة	٣٩٩	٨٠.٣
(٢.٥ – ٥) سنوات	٩٨	١٩.٧
المجموع	**٤٩٧**	**١٠٠**

سادساً: عدد العاملين بأجر في المشروع

تشير بيانات الجدول رقم (١٤) إلى عدد العاملين بأجر في المشروع الممول من القرض، حيث وظّف ٤٢,٧% من المقترضين في العينة عاملاً واحداً فقط، يليها المقترضون الذين وظفوا عاملين بنسبة ٢٠,١% من مجموع المقترضين بالعينة، وقد يعزى السبب في عدم توظيف عمالة مأجورة بأعداد أكبر إلى صغر حجم المشروع الذي يموله قرض صغير، وبالتالي فإنه لا يحتاج إلى عمالة أكثر من اثنين في معظم الحالات.

وقد جاءت هذه النتائج مخالفة لدراسة أكدت أن حوالي ٩٤% من المقترضين من برنامج صناديق الائتمان وبرنامج الأسر المنتجة (وهي برامج للإقراض الصغير تديرها وزارة التنمية الاجتماعية في الأردن) لم تسهم في توفير فرص عمل لأفراد أسر المقترضين أو لآخرين من أعضاء المجتمع المحلي، لأن تلك القروض كانت صغيرة ذات أهداف محدودة، بحيث تنحصر في توفير فرصة عمل ودخل مادي للمقترض نفسه فقط. (شنتيوي، ٢٠٠٠).

الجدول (١٤): توزيع عينة الدراسة حسب عدد العاملين بأجر في المشروع

الأفراد العاملون بالمشروع بأجر	العدد	النسبة المئوية
لا يوجد	٥٧	١٩.٥
عامل واحد	١٢٥	٤٢.٧
عاملان	٥٩	٢٠.١
ثلاثة عمال	٣٢	١٠.٩
أربعة عمال	١٠	٣.٤
خمسة عمال	٧	٢.٤
ستة عمال	١	٠.٣
ثمانية عمال	٢	٠.٧
المجموع	**٢٠٧**	**١٠٠**

سابعاً: عدد العاملين في المشروع من أفراد الأسرة

تشير بيانات الجدول رقم (١٥) إلى عدد العاملين في المشروع من أفراد الأسرة، حيث وجد أن ٧٤,٥% من المقترضين في العينة قد استعانوا بفرد واحد من أسرهم للعمل في المشروع، وقد يعود سبب ذلك إلى وجود شخص من أفراد الأسرة متفرغ يرغب بمساعدة المقترض في مشروعه، وغالباً ما تكون هذه المساعدة دون مقابل مادي، أو ربما بمقابل مادي رمزي، لأن عوائد المشاريع الصغيرة في العادة تكفي فقط احتياجات المقترض نفسه. وحتى المقترضون الذين يمارسون أنشطة منزلية مدرة للدخل، فغالباً ما يستعينون بفرد واحد أو أكثر من أفراد الأسرة للمساعدة في إنتاجات تلك المشاريع الصغيرة.

الجدول (١٥): توزيع عينة الدراسة حسب عدد العاملين في المشروع من أفراد الأسرة

عدد العاملين من أفراد الأسرة	العدد	النسبة المئوية
لا يوجد	٤٩	١٤.٤
فرد واحد	٢٥٤	٧٤.٥
فردان	٢٦	٧.٦
ثلاثة أفراد	٦	١.٨
أربعة أفراد	٣	٠.٩
خمسة أفراد	٣	٠.٩
المجموع	**٣٤١**	**١٠٠**

الفصل الخامس

عرض النتائج ومناقشتها

عرض وتحليل نتائج الدراسة

بعد استعراض طريقة وإجراءات الدراسة، وعرض خصائص عينة الدراسة في الفصل السابق، فإن هذا الفصل سيستعرض النتائج التي تم التوصل إليها من خلال عرض مخرجات التحليل الإحصائي للدراسة الميدانية التي طُبّقت على المقترضين، بما يحقق الهدف الأساسي منها، وهو تحليل أثر القروض الصغيرة على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمستفيدين في محافظة العاصمة عمان، وقد جاءت النتائج على النحو الآتي:

١/٥ التحليل الوصفي

بهدف تعرف الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للمقترضين وحالة المشروع من حيث النجاح أو الفشل، فقد استُخرجت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لجميع فقرات الدراسة ذات العلاقة، وأُخذ بعين الاعتبار أن المتوسطات الحسابية التي تبلغ ٢,٣٣ فأقل تكون ضعيفة على المقياس الخماسي الذي طُبّق في الاستبانة، أما المتوسطات الحسابية التي تتراوح ما بين ٢,٣٤ و ٣,٦٧ على المقياس الخماسي فإنها تكون متوسطة، أخيراً فإن المتوسطات التي تزيد على ٣,٦٧ على المقياس الخماسي تكون قوية.

١. محور الأوضاع الاجتماعية

تشير بيانات الجدول رقم (١٦) إلى أن مستوى الأوضاع الاجتماعية للمقترضين بعد الحصول على القرض كانت متوسطة، بمعنى أنها لم تصبح ممتازة، ولم يتسبب القرض في إحداث نقلة نوعية كبيرة في طبيعة حياتهم عما كانت قبل القرض، وذلك لأن المتوسط الحسابي لمجمل الفقرات بلغ ٣,٥٧، حيث تفاوتت المتوسطات الحسابية لفقرات هذا المحور وتراوحت ما بين

(٤,٣٥ – ٢,١١) فقد توصلت الدراسة إلى أن أعلى متوسط حسابي لإجابات المقترضين في العينة بلغ ٤,٣٥ على المقياس الخماسي، وذلك على عبارة "أن المرأة يمكن أن تكون سيدة أعمال ناجحة"، تلتها العبارتان: "أنه يجب تشجيع المرأة على العمل والاستفادة من القروض الصغيرة"، وعبارة "أنه ينبغي على الرجل أن يشرك المرأة باتخاذ جميع القرارات الأسرية" بمتوسط حسابي ٤,٢ على المقياس الخماسي لكل منهما، كذلك عبارة "علمني القرض أهمية دور المرأة في العمل" بمتوسط حسابي ٤,١، وعليه نستطيع القول إنه استناداً إلى النتائج المبينة في الجدول نفسه أن المقترضين في العينة قد أبدوا موافقة قوية نحو أثر القرض على قضية تمكين المرأة، وذلك لحصول العبارات التي تقيس مسألة تمكين المرأة على متوسط حسابي قوي لدى المقترضين بشكل عام.

وهنا يبدو أن النتائج المتعلقة بقضية حصول المقترضين على قروض صغيرة تساهم في تمكين المرأة في المجتمع، تتفق مع نتائج دراسة أخرى في هذا المجال، حيث أكدت دراسة لشبكة (Seep) أن برامج الإقراض الصغير غالبا ما تؤدي إلى تمكين النساء، وأن هناك ما يكفي من الأدلة حول العالم بأن مشاركة المرأة بمجموعات التضامن أو اقتراض قرض فردي صغير، يمكّن النساء من بناء ثقة عالية بالنفس نتيجة تطوير مهارات مالية، وكسب الاحترام الاجتماعي بين الناس، وبالتالي تبدأ المرأة بإعادة النظر في تقييم ذاتها ومحيطهـا وتميل إلى تغيير وجهة اهتماماتها بأسلوب واقعي مبني على موارد واقعية، وبذلك فإن العنصرين المالي والاجتماعي في منهجيات برامج القروض الصغيرة، يُسهمان في إحداث التمكين الحقيقي.

لكن لا زال المجتمع الأردني يحتاج إلى المزيد من الجهود في سبيل دعم تمكين المرأة، لا سيما أن دراسة الآثار الاقتصادية والاجتماعية لقروض صندوق التنمية والتشغيل، التي قامت بها الجمعية العلمية الملكية على منتفعي الصندوق، قد أبدى فيها ١٢,٦% من المقترضات أنهن لم يكنّ يملكن قرار التصرف بدخل المشروع، وفي هذا إشارة واضحة إلى أن البعض منهن لا زلن بحاجة ليد العون.

كذلك يشير الجدول نفسه إلى أن المتوسط الحسابي لا يزال مرتفعاً فيما يتعلق بالعبارات التي تعكس نضوجاً معرفياً قوياً لدى المقترضين في العينة بمتوسطات حسابية تراوحت ما بين (٤,٢ – ٣,٨٨) على المقياس الخماسي، حيث أكد المقترضون أن القرض قد أكسبهم معرفة جديدة حول التعاملات المالية، كما ساعدهم بزيادة معرفتهم ومهارتهم بمجال الاستثمار بالمشاريع الصغيرة،

وأنهم زادوا إدراكاً بأهمية التعليم النوعي وليس الكمي، رغم أن المتوسط الحسابي كـــان أضـــعف عند عبارة أن المقترضين قد تمكنوا من الحصول على دورات تدريبية لزيـــادة الكفـــاءة الإداريـــة لديهم.

كما يشير الجدول نفسه إلى أن المتوسط الحسابي قد أبدى ضعفاً جلياً نحو الفقرات التي تـــدور حول قدرة عوائد القرض على تغيير أوضاع المستفيدين على صعيد تحسين نوعية المسكن وتملـــك الأصول وأنماط الاستهلاك، ونوعية الرعاية الطبية المتميزة، وذلك عند متوسط حسابي تراوح مـــا بين (٣,٢ – ٢,١) حيث كانت المتوسط الحسابي أقوى في مجال الحصول على رعاية طبية أفضل مما كانت عليه قبل القرض، في حين أخذت متوسط إجابات المقترضـــين فـــي العينـــة بالضـــعف تدريجياً على العبارات المتعلقة بإجراء الصيانة المستمرة للمسكن، ومن ثم الانتقـــال إلـــى مســـكن أفضل، إلى أن كان أضعف متوسط حسابي للعبارة التي تشير إلى أن عوائد القـــرض قـــد مكنـــت المقترض من شراء وتملك عقارات جديدة.

الجدول (١٦): فقرات محور الأوضاع الاجتماعية مرتبة تنازليا حسب قوتها

الرقم	المتغير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
١	اعتقد أن المرأة يمكن أن تكون سيدة أعمال ناجحة جداً	٤.٣٥	٠.٧٠٩
٢	اعتقد أنه يجب تشجيع المرأة على العمل والاستفادة من القروض الصغيرة	٤.٢٤	٠.٧٣٩
٣	ينبغي على الرجل أن يشرك المرأة باتخاذ جميع القرارات الأسرية	٤.٢٤	٠.٧٦٠
٤	أكسبني القرض معرفة جديدة حول التعاملات المالية لم أعرفها من قبل	٤.٢١	٠.٧٠٧
٥	علمني القرض أهمية دور المرأة في العمل	٤.١٨	٠.٧٤٤
٦	ساعد القرض على زيادة معرفتي ومهارتي بمجال الاستثمار في المشاريع	٣.٩٨	٠.٧٦٨
٧	بعد القرض بدأت اكتشف أهمية التعليم النوعي وليس فقط الكمي(مثل التعليم بمراحل ما قبل المدرسة، التعليم الخاص بدلاً من الحكومي، الدورات التدريبية ....)	٣.٨٨	٠.٧٨٩
٨	قلل انشغالي بالقرض وتأسيس المشروع من وقت الفراغ المتاح لدي	٣.٨٥	٠.٨١٣
٩	مكنني القرض من توفير الرفاهية لنفسي ولعائلتي(مثل شراء الصحف والمجلات، رحلات، هواتف خلوية، انترنت، شراء أجهزة ترفيه منزلي....)	٣.٨٤	١.٠٢٨
١٠	زاد حرصي على مراعاة قواعد الصحة العامة حتى لا اضطر إلى ترك إدارة المشروع لغيري	٣.٧٨	٠.٨١٥
١١	ساعدني القرض في دعم تعليم بعض أفراد أسرتي	٣.٥٨	١.٠٢٠
٥	ساعدتني عوائد القرض على تلقي رعاية طبية ذات مستوى أفضل	٣.٤٣	٠.٨٩٧
١٢	مكنني القرض من الحصول على دورات تدريبية لرفع كفاءتي الفنية والإدارية والشخصية	٣.٢٨	١.٠٨٠
١٣	مكنني القرض من توفير رعاية وتأمين صحي أفضل لأفراد أسرتي	٣.٢٠	٠.٩٣٩
١٤	مكنتني عوائد القرض من إجراء صيانة لمنزلي كلما لزم الأمر	٣.١٠	١.٠١٩
١٥	لم يغير القرض من أوضاعي السابقة	٢.٤٨	١.٠٩٨
١٦	مكنتني عوائد القرض من الانتقال إلى مسكن أوسع من السابق	٢.٤٧	٠.٩٥٢
١٧	مكنتني عوائد القرض من شراء عقارات جديدة(مثل منزلي، أرض....)	٢.١١	٠.٨٨٧
	مجمل المحور	**٣.٥٧**	**٠.٨٨**

٢. محور الأوضاع الاقتصادية

تشير بيانات الجدول رقم (١٧) إلى أن مستوى الأوضاع الاقتصادية للمقترضين كان متوسطاً، بمعنى أن القرض لم يؤد إلى ارتفاع كبير في معدلات الدخل الشهري للمقترضين ولم يؤد إلى زيادة تملكهم للأصول المختلفة، وذلك لأن المتوسط الحسابي لمجمل الفقرات في هذا المحور قد بلغ (٣,٣) كما لوحظ تفاوت بين المتوسطات الحسابية للفقرات لأنها تراوحت ما بين (٣,٨٨ – ٢,٦٣) حيث بلغ أعلى متوسط حسابي للمقترضين في العينة ٣,٨٨ على المقياس الخماسي، فيما يختص بعبارة "أن المقترض أصبح يستطيع تلبية متطلبات أسرته الأساسية"، يليه المتوسط الحسابي على عبارة "أن المقترض أصبح يصنف نفسه في طبقة اجتماعية أفضل مما كان عليه قبل القرض"، عند متوسط حسابي ٣,٧٢ على المقياس الخماسي. وهنا لا بد من الإشارة إلى الدراسة المسحية التي قامت بها منظمة (بلانت فايننانس) على ٢٤٧٠ مقترض في مصر، جاء فيها أن من أهم آثار القروض الصغيرة على المستفيدين كان ارتفاع تقدير الذات لدى المقترض، إضافة إلى أن ٤٦% من المقترضين قد لاحظوا زيادة واضحة في تقدير الشريك (الزوج/ الزوجة) لهم بعد الحصول على القرض.

كذلك فقد بلغ المتوسط الحسابي لفقرة "تنوع سلة الغذاء للمقترضين في العينة بعد القرض" ٣,٥٨ على المقياس الخماسي، في حين أبدى متوسط أضعف من المقترضين في العينة بلغ ٣,٥ على الفقرة "بأن الدخل الشهري للمقترض قد تحسن بدرجة كبيرة بعد القرض".

وقد أبدى المقترضون في العينة أن أضعف متوسط حسابي في محور الأوضاع الاقتصادية بلغ ٢,٦ على المقياس الخماسي، فيما يتعلق بفقرة "أن القرض قد ساعد المقترض على شراء وسيلة نقل خاصة به" وقد يعود السبب في ذلك إلى أن معظم المقترضين في العينة لم يؤدوا بعد استحقاقاتهم المالية للمؤسسة المقرضة، وأن مصاريفهم تكون عالية خاصة خلال السنوات الأولى لتأسيس المشروع.

أخيراً يبدو أن محور الأوضاع الاقتصادية بشكل عام قد حظي بمتوسط حسابي أضعف من محور الأوضاع الاجتماعية لدى المقترضين في العينة، وهذه النتيجة لا تعني بالضرورة أن القرض لم يؤد إلى تحسين الأوضاع الاقتصادية للمقترضين، فقد شهد الاقتصاد الأردني موجات عديدة من ارتفاع أسعار السلع والخدمات، إضافة لارتفاع معدلات التضخم والذي سجل في العام

٢٠٠٨ مستوى قياسياً لم يسجله الاقتصاد الأردني منذ عام ١٩٩٠ بلغ (١٤%) مقابل معدل تضخم بلغ (٤,٧) بنهاية العام ٢٠٠٧.

لقد أشارت دراسة بلانت فاينانس المنفذة في الأردن في العام ٢٠٠٦، إلى أن القروض الصغيرة في الأردن لم تحدث إلا أثراً هامشياً على مستويات الفقر. وقد يعود السبب في ذلك إلى احتياج الفقراء إلى نوع خاص من الإقراض الصغير، الذي لا تترتب عليه فوائد عالية أو الذي لا يقدم أموالاً نقدية لأن الفقير سيصرفها في سد احتياجات أسرته الأساسية قبل البدء بتأسيس المشروع، لهذا لا بد من إعادة تحديد احتياجات الفئات المستهدفة (إن كانوا فقراء، أم شديدي الفقر، أم عاطلين عن العمل فقط) وأن يُعاد تصنيفهم حسب البرامج التي يكونوا بحاجة إليها.

ومن ناحية أخرى فإن نتائج دراسة شبكة (Seep) حول أثر الإقراض الصغير تأتي مختلفة، حيث تؤكد أن تمكين الفقراء من تحديد أهدافهم وتنظيم أنفسهم ومن ثم اتخاذ قرارات تتعلق بحياتهم، يعتبر أمراً أساسياً يسهم في تخفيف فقرهم.

الجدول (١٧): فقرات محور الأوضاع الاقتصادية مرتبة تنازلياً حسب قوتها

الرقم	العبـــارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
١	أستطيع تلبية جميع متطلبات أسرتي الأساسية	٣.٨٨	٠.٧٩٧
٢	الآن أصنف نفسي في طبقة اجتماعية أفضل مما كانت عليه قبل القرض	٣.٧٢	٠.٨٤٤
٣	سلة الغذاء الأسبوعية أصبحت صحية وأكثر تنوعاً من مثيلتها قبل القرض	٣.٥٨	٠.٨٨٤
٤	تحسن دخلي الشهري بعد القرض بدرجة كبيرة	٣.٥٠	٠.٩١٧
٥	بعد القرض زاد معدل إنفاقي الشهري	٣.٤٨	٠.٩١٥
٦	قبل القرض كنت أتمتع بمعدل دخل يكفي لسد حاجاتي الأساسية فقط	٣.٣٦	٠.٩٦٩
٧	ساهم القرض في تحسن أوضاعي المعيشية بشكل كبير	٣.٣٤	٠.٩٧٦
٨	أستطيع تلبية معظم متطلبات أسرتي الكمالية	٣.١٩	١.٢١
٩	بعد القرض امتلكت أجهزة إضافية للتدفئة والتبريد	٢.٨٦	١.٧٨
١٠	يتجاوز معدل صافي الربح من مشروعي ٥٠٠ دينار أردني شهرياً	٢.٨٠	١.٠٣٢
١١	ساعدني القرض في شراء وسيلة نقل خاصة بي	٢.٦٣	١.١١٠
	مجمل المحور	**٣.٣٠**	**١.٠٤**

٣. محور حالة المشروع من حيث النجاح أو الفشل

توضح بيانات الجدول رقم (١٨) أن المتوسطات الحسابية لمحور حالة المشروع من حيث النجاح أو الفشل كانت قوية، فقد بلغ المتوسط الحسابي لمجمل الفقرات (٣,٨٨) على الرغم من وجود تفاوت بيّن بين الفقرات، حيث يتضح أن أقوى متوسط حسابي للمقترضين في العينة قد بلغ ٤,٢٧ على المقياس الخماسي على فقرتين، الأولى "أن القرض قد كان مساعداً في بدء مشروع خاص بالمقترض"، والثانية "أن القروض الصغيرة تعتبر فرصة رائعة للعاطلين عن العمل ومحدودي الدخل تمكنهم من الحياة الكريمة". ويبدو ذلك مبرراً كون القروض الصغيرة لا تمنح في العادة لتمويل الاحتياجات الشخصية، إنما فقط تعطى لبدء أو تطوير مشروع إنتاجي للمستفيدين.

بشكل عام أبدى المقترضون في العينة متوسطات حسابية قوية فيما يتعلق بهذا المحور، تراوحت ما بين (٤,٢٧ – ٣,٧) على المقياس الخماسي، على الفقرات التي تؤكد أن القروض الصغيرة تعتبر حافزاً قوياً للفقراء والعاطلين عن العمل، لتغيير واقعهم، وأن قصص نجاح آخرين تعتبر حافزاً كافياً للحصول على قرض صغير لبدء مشروع جديد. وكان أضعف متوسط حسابي للمقترضين في العينة على عبارة أن القرض كان سبباً في تدهور الأوضاع المادية والاجتماعية للمقترض عند متوسط حسابي ٢,١، الذي يتم عكسه في التحليل ليصبح (٢,٩) وبذلك ينسجم مع باقي متوسطات المحور بأن القرض قد ترك أثراً إيجابياً عاماً على حالة نجاح المقترضين في العينة في إقامة مشاريعهم، لا سيما عند مراجعة الجدول رقم (١١) الذي يبين أن ٨٤,٦% من مشاريع المقترضين في العينة كانت ناجحة.

الجدول (١٨): فقرات محور حالة المشروع من حيث النجاح أو الفشل مرتبة تنازليا حسب قوتها

الرقم	العبـــــــارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
١	ساعدني القرض على بدء مشروع خاص بي	٤.٢٧	٠.٦٧٨
٢	تعتبر القروض الصغيرة فرصة رائعة للعاطلين عـن العمـل ومحـدودي الدخل تمكنهم من الحياة الكريمة	٤.٢٧	٠.٧١٢
٣	أشجع العاطلين عن العمل على الحصول على قرض صغير	٤.١٨	٠.٧٤٠
٤	القرض كان سبباً في تأمين فرصة عمل بدلاً من انتظار طابور الوظائف	٤.١٦	٠.٨٣٠
٥	أعتبر أن شروط مؤسسات الإقراض الصغير ميسّرة وعادلة للمقبلين علـى تأسيس المشاريع الصغيرة	٤.٠٠	٠.٩٥
٦	قصص نجاح غيري كانت حافزاً لي للحصول على القرض والنجـاح فـي المشروع	٣.٩٠	٠.٨٠٠
٧	لا يمكن للفقراء النجاح في إقامة مشروع صغير دون اللجـوء للقـروض الصغيرة	٣.٧٥	١.١١٩
٨	ساهم القرض في تغير مكانتي الاجتماعية بين أقاربي ومعارفي	٣.٧٤	٠.٩٦٥
٩	ساهم القرض في تدهور أوضاعي المادية والاجتماعية	٢.١٢	٠.٩٩٦
	مجمل المحور	**٣.٨٢**	٠.٨٧

٢\٥ إجابات تساؤلات الدراسة

بعد استعراض بيانات التحليل الوصفي في الجزء الأول من هذا الفصل، وبهدف تعرف مستوى الدلالة بين عدد من المتغيرات المستقلة وبين المتغيرات التابعة التي تمثل الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للمقترضين وحالة المشروع من حيث النجاح أو الفشل، سنستعرض الدراسة في الجزء الثاني من هذا الفصل نتائج اختبار (T- test) ونتائج مربع كاي (Chi Square) ونتائج معامل ارتباط بيرسون (Person) وتحليل العلاقات بين مختلف متغيرات الدراسة، بهدف تقديم الإجابات المتكاملة لتساؤلات الدراسة كما وردت في الفصل الأول.

١. نتائج اختبار (T-test) للأوضاع الاجتماعية والاقتصادية وحالة المشروع من حيث النجاح أو الفشل للمقترضين حسب الجنس

تشير البيانات الواردة في الجدول رقم (١٩) إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ثقة ٩٥%، بين متغير الجنس ومحور الأوضاع الاجتماعية للمقترضين في العينة، حيث بلغت الدلالة الإحصائية (٠,٠٧٤) وبلغت قيمة الدلالة الإحصائية بين متغير الجنس ومحور الأوضاع الاقتصادية للمقترضين في العينة (٠,٢٥٦). وتعزى هذه النتائج إلى عدم وجود فرق بين الذكور والإناث في العينة على صعيد تحسن أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية بعد حصولهم على القرض، فحجم القروض الممولة من مؤسسات الإقراض الصغير قليل، ودورانها على مدى خمس سنوات لا يكفي لإحداث تغير واضح وكبير في مستوى الأوضاع الاجتماعية للمقترض كالتعليم والصحة والمسكن والتمكين والترفيه، وكذلك في مستوى الأوضاع الاقتصادية للمقترض كارتفاع الدخل الشهري بشكل ملحوظ وزيادة تملك الأصول وزيادة الإنفاق على الاحتياجات الكمالية للأسرة.

كما تشير بيانات الجدول نفسه إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ثقة ٩٥%، في محور حالة المشروع من حيث النجاح أو الفشل تعود لاختلاف جنس المقترض، حيث بلغت قيمة الدلالة الإحصائية (٠,٠١) لصالح الإناث، لأن المتوسط الحسابي لدى الإناث كان أعلى من المتوسط الحسابي لدى الذكور.

مما سبق يتبين أن المقترضات الإناث في العينة كان لديهن مشاريع ناجحة بعد أخذ القرض أكثر من المقترضين الذكور، ويبدو أن هذه النتيجة تتفق مع دراسة أخرى، جاء فيها أن هناك

فروقاً ذات دلالة إحصائية تعود إلى جنس المقترض لصالح الإناث فيما يتعلق بنجاح المشروع، فقد توصلت الدراسة إلى أن ٨٨,٩% من الإناث المقترضات في العينة قد استثمرن القرض الصغير ــ الممول من برنامج صناديق الائتمان ــ في إقامة مشروع ناجح، فيما بلغت نسبة مشاريع الذكور أصحاب المشاريع الناجحة في العينة ٧٦,٦%. (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ووزارة التنمية الاجتماعية، ٢٠٠٠).

في حين لوحظ وجود تناقض ما بين هذه النتائج ونتائج دراسة أخرى نوعية حول التمويل الأصغر والنوع الاجتماعي في اليمن، حيث أكدت تلك الدراسة أن المرأة في اليمن تواجه قيوداً اجتماعية كبيرة بسبب العادات والتقاليد التي تحد من قدرتها على إدارة مشروع خاص بها، لما يتطلبه ذلك من غياب لفترات أطول عن المنزل، وإبرام علاقات تفاعلية من الرجال في السوق، وذلك بالرغم من عدم وجود قيود قانونية، إذ تسمح القوانين في اليمن للمرأة لدى بلوغها السن القانوني، بالحصول على القروض وإتمام المعاملات التجارية دون عوائق، ولهذا فإن المرأة قد لا تستطيع إتمام معاملة القرض فضلاً عن الاستمرار والنجاح في مشروعها الخاص. (بورجوري وجيننجز، ٢٠٠٨)

الجدول (١٩): نتائج اختبار (T-test) للأوضاع الاجتماعية والاقتصادية وحالة المشروع من حيث النجاح أو الفشل للمقترضين حسب الجنس

المتغير	الجنس	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت المحسوبة	درجات الحرية	الدلالة الإحصائية
الأوضاع الاجتماعية	ذكر	٣.٥٢٠٠	٠.٣٩١٠٠	١.٧٨٨	٤٩٨	٠.٠٧٤
	أنثى	٣.٥٨٩٦	٠.٤٤٣٣٨			
الأوضاع الاقتصادية	ذكر	٣.٣٤٢٣	٠.٥٥٤٦١	١.١٣٨	٤٩٨	٠.٢٥٦
	أنثى	٣.٢٧٩٧	٠.٦٢٤٨١			
حالة المشروع من حيث النجاح أو الفشل	ذكر	٣.٧٥٤٠	٠.٣٩٧١٥	٢.٤٣٤ *	٤٩٨	٠.٠١٥
	أنثى	٣.٨٦١٨	٠.٥٢٨٨١			

- **عند مستوى دلالة إحصائية أقل من ٠.٠٥**

٢. نتائج اختبار (T-test) للأوضاع الاجتماعية والاقتصادية وحالة المشروع من حيث النجاح أو الفشل للمقترضين حسب تصنيف المؤسسة المقرضة

تشير البيانات الواردة في الجدول رقم (٢٠) إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في محور الأوضاع الاجتماعية للمقترضين في العينة تعود لاختلاف الجنس، فقد بلغت قيمة الدلالة الإحصائية لهذا المحور (٠,٢٤٧) عند مستوى ثقة ٩٥%، ويعزى ذلك إلى عدم وجود فرق بين المقترضين الذكور والإناث في العينة على صعيد تحسن بيّن في أوضاعهم الاجتماعية بعد حصولهم على القرض، وبمعنى آخر فإن الأوضاع الاجتماعية للمقترضين من مؤسسات الإقراض الصغير متشابهة ومتقاربة، فالأفراد من الطبقات الاجتماعية الأعلى أو الأغنى سيلجأون إلى البنوك التجارية للحصول على قروض شخصية، أو للحصول على تسهيلات ائتمانية بمبالغ كبيرة، وهم لن يجدوا صعوبة في تقديم أملاكهم وعقاراتهم كضمان للقروض البنكية.

أما محدودي الدخل والفقراء، فتشير دراسات ميدانية إلى أن أهم سبب لعـدم تـوجههم إلـى البنوك التجارية للحصول على قروض تكفي لتمويل مشروعاتهم، هو خوفهم من رد طلـبهم لعـدم الثقة بإمكانياتهم، ولنظرة الشك التي يُقابلون بها لدى دخول البنوك التجارية. (يونس، ٢٠٠٨).

في حين تشير البيانات الواردة في الجدول نفسه إلى وجود فروق ذات دلالة إحصـائية عنـد مستوى ثقة ٩٥%، في محور الأوضاع الاقتصادية للمقترضين تعود لاختلاف المؤسسة المقرضة، حيث بلغت قيمة الدلالة الإحصائية (٠,٠٠٣) لصالح الشركة الأردنية لتمويل المشاريع الصـغيرة "تمويلكم"، حيث كان المتوسط الحسابي لدى شركة "تمويلكم" أعلى من المتوسـط الحسـابي لـدى صندوق التنمية والتشغيل.

يبدو أن مثل هذه النتيجة جديرة بالوقوف عندها لتفسيرها بحذر، حيث يعود تفسير هذه النتيجة إلى وجود فرق بين المؤسستين فيما يتعلق بمعايير الإقراض، خاصة تلـك المتعلقـة بالخصـائص الاقتصادية للعميل قبل أخذ القرض، ففي صندوق التنمية والتشغيل يجرى التحقق رسمياً من عـدم وجود أي مصدر دخل للعميل، من خلال استيفاء نموذج رسمي يختم ويوقع حسب الأصـول مـن حوالي خمس جهات حكومية تؤكد أن الشخص طالب القرض ليس له أي مصدر دخل آخر، وغير مقترض من جهات حكومية أخرى، وهذه الجهات هي: المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي، أمانة عمان أو البلديات، مؤسسة الإقراض الزراعي، وزارة الصـناعة والتجـارة وصـندوق المعونـة الوطنية. بعد التحقق من هذه الجهات يستوفي الموظف المسؤول عـن اسـتقبال طلـب القـرض، نموذجاً لدراسة الحالة الاجتماعية للشخص وتثبت البيانات الاقتصادية له ولأسرته، ومن ثم يطلـب منه الضمانات التقليدية للقرض.

وهكذا يبدو من المنطقي أن يسجل المقترضون من صندوق التنمية والتشغيل بالأصل ضـعفاً عاماً في أوضاعهم الاقتصادية لأنها فعلاً ضعيفة قبل الحصول على القـرض. فـي حـين تمـنح "تمويلكم" القروض لفئات عديدة من أصحاب عمل، ربات بيوت، والقادرين على تسديد الالتزامـات المالية المترتبة على القرض، فضلاً عن تقديم ضمانات الكافية للحصول عليه.

وقد أشارت دراسة عبد السلام نعيمـات وعبيـد الرضـوان، بعنـوان الآثـار الاقتصـادية والاجتماعية لقروض صندوق التنمية والتشغيل، والتي أجريت على مقترضـي الصـندوق خـلال الفترة (١٩٩١ – ٢٠٠٣) إلى أن متوسط الدخل الشهري للمقترضين من مصـادر أخـرى غيـر المشروع كانت بحدود (١٠٨) دينار، فيما بلغ متوسط الدخل الشهري للمقترضين مـن المشـروع (٣٦٨) ديناراً، حيث بلغ متوسط القرض الصغير للمقترضين في الدراسة نفسها (٥٤٦٥) ديناراً.

كما تشير بيانات الجدول نفسه إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ثقة ٩٥% بين تصنيف المؤسسة المقرضة ومحور حالة المشروع من حيث النجاح أو الفشل وذلك عند مستوى دلالة إحصائية بلغ (٠,٤٢٩) ويعزى ذلك إلى أن متطلبات إقامة مشروع صغير في الأردن هي نفسها من حيث الرسوم وشروط التسجيل والضرائب وغيرها، ولا تختلف باختلاف مصدر الأموال.

الجدول (٢٠): نتائج اختبار (T-test) للأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للمستفيدين حسب تصنيف المؤسسة المقرضة

المتغير	تصنيف المؤسسة المقرضة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت المحسوبة	درجات الحرية	الدلالة الإحصائية
محور الأوضاع الاجتماعية	قطاع خاص/ تمويلكم	٣.٥٨٤٨	٠.٤٥٩١٥	١.١٥٩	٤٩٨	٠.٢٤٧
	قطاع حكومي/ صندوق التنمية والتشغيل	٣.٥٤٠٧	٠.٣٨٧٢٩			
محور الأوضاع الاقتصادية	قطاع خاص/ تمويلكم	٣.٣٨٣١	٠.٦٤٦٣٨	**٢.٩٨٢	٤٩٨	٠.٠٠٣
	قطاع حكومي/ صندوق التنمية والتشغيل	٣.٢٢٤٦	٠.٥٣٧٠١			
محور حالة المشروع من حيث النجاح أو الفشل	قطاع خاص/ تمويلكم	٣.٨٣٧٣	٠.٥٦٤٨٩	٠.٧٩١	٤٩٨	٠.٤٢٩
	قطاع حكومي/ صندوق التنمية والتشغيل	٣.٨٠٣٠	٠.٣٨٨٧٤			

****عند مستوى دلالة إحصائية أقل من ٠.٠١**

٣. الجدول ٢١: نتائج اختبار (T-test) للأوضاع الاجتماعية والاقتصادية وحالة المشروع من حيث النجاح أو الفشل للمقترضين حسب عمر القرض

تشير البيانات الواردة في الجدول رقم (٢١) إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في محور الأوضاع الاجتماعية ومحور الأوضاع الاقتصادية ومحور حالة القرض من حيث النجاح والفشل للمقترضين، تعود لاختلاف عمر القرض، وذلك لأن قيم الدلالة الإحصائية للاختبار بلغت

(٠,٠٠١) للمحاور جميعها ، حيث كانت هذه الفروق لصالح القروض التي يقل عمرها عن ٢,٥ سنة، لأن قيم متوسطاتها الحسابية كانت أعلى من قيم المتوسطات الحسابية للقروض التي يزيد عمر القرض فيها عن ٢,٥ سنة.

ويعزى السبب في ذلك إلى أن وجود التزامات مالية على القرض تدفع المقترضين إلى العمل والجد أكثر في المشروع، حتى لا يترتب عليه أي استحقاقات أو غرامات مالية بسبب التأخر في سداد القسط، كما لوحظ من المقابلات التي أجرتها الباحثة مع المقترضين بحكم طبيعة عملها، أن المقترضين طالما لم ينهوا بعد الاستحقاقات المالية المترتبة على القرض فإنهم غالباً ما يلجأون إلى إعادة ترتيب أولويات حياتهم مبتدئين من الأكثر أهمية وحتى الأقل أهمية، ومصنفين الأقساط الشهرية المترتبة على القرض بأنها من المسائل الأكثر أهمية. لذلك فإنّ المقترضين خلال الثلاث سنوات الأولى غالباً ما يحدث لديهم تحسن في دخل المشروع وبالتالي تحسن مستوى أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية، كما يمدهم حماسهم للعمل في المشروع بالدافع الكافي للاهتمام بإدارة المشروع والسهر على نجاحه، لكن مع مرور الأيام يبدو أن الدافعية تقل ويبدأ المشروع بالتعثر وربما يفشل أو يتم بيعه أو تضمينه وتعود أوضاع المقترضين كما كانت عليه قبل القرض بل وربما أسوأ.

الجدول (٢١): نتائج اختبار (T-test) للأوضاع الاجتماعية والاقتصادية وحالة المشروع من حيث النجاح والفشل حسب اختلاف عمر القرض

المحور	عمر القرض	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت المحسوبة	درجات الحرية	الدلالة الإحصائية
الأوضاع الاجتماعية	**أقل من ٢.٥ سنة**	٣.٦١	٤.١٣	**٤.٩٨**	٤٩٥	٠.٠٠١
	٢.٥ سنة فأكثر	٣.٣٧	٠.٤٢			
الأوضاع الاقتصادية	**أقل من ٢.٥ سنة**	٣.٣٧	٠.٥٨	**٤.٩٢	٤٩٥	٠.٠٠١
	٢.٥ سنة فأكثر	٣.٠٤	٠.٥٩			
حالة المشروع من حيث النجاح والفشل	**أقل من ٢.٥ سنة**	٣.٨٨	٠.٤٩	**٥.٣٥	٤٩٥	٠.٠٠١
	٢.٥ سنة فأكثر	٣.٥٩	٠.٣٩			

** عند مستوى دلالة إحصائية أقل من ٠,٠١

٤. نتائج دلالة مربع كاي (Chi Square) لاختبار العلاقة بين حالة المشروع كمتغير تابع وعدد من المتغيرات المستقلة، وهي: حجم القرض، الجنس، العمر، المستوى التعليمي، الحالة الزواجية، وجود مهنة قبل القرض، وجود مصدر دخل قبل القرض وقطاع المشروع

تشير البيانات الواردة في الجدول رقم (٢٢) إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغير حالة المشروع من حيث النجاح أو الفشل وحجم القرض عند مستوى دلالة إحصائية (٠,٠١) ويعزى ذلك إلى تأكيد الخبرة في مجال تقييم المشاريع الصغيرة من خلال الزيارات الميدانية للمقترضين، وأن كفاية حجم القرض تعتبر قضية محورية تسهم في نجاح أو فشل

المشروع، لأنّ عدم وجود تمويل كافٍ للمعدات أو لرأس المال العامل في المشروع قد يهدد استمراره، نظراً لعدم تلبية حاجات المستهلك المحلي، وبالتالي يفقد المقترض واحدة من أهم نقاط القوة المؤدية إلى تحقيق الغاية من أخذه للقرض، وهي الاستمرار في مشروع صغير مدرّ للدخل.

كذلك تشير البيانات الواردة في الجدول نفسه إلى عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغير حالة المشروع من حيث النجاح أو الفشل وجنس المقترض، لأن مستوى الدلالة الإحصائية بلغ (٠,٤٦٧) حيث لم تكن هناك علاقة بين جنس المقترض وبين كون المشروع ناجحًا أم فاشلاً.

لقد أشارت بيانات الجدول نفسه إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغير حالة المشروع من حيث النجاح أو الفشل وعمر القرض عند مستوى دلالة إحصائية (٠,٠١) بمعنى أن عمر المقترض له تأثير في نجاح المشروع أو فشله لأن بلوغ المقترض سن النضج، يعطيه إمكانية للحكم على قضايا الحياة والعمل بشكل أفضل، كما يعني ذلك أنه لم يعد معالاً وأنه أصبح يعمل ويجني دخلاً مقابل عمله، وبالتالي فإنّ المقترض يكون أكثر خبرة في السوق، وبالتالي أكثر قدرة على تحديد آلية ناجحة لإدارة مشروعه، وحيث إن البيانات الأساسية للعينة تبيّن أن نسبة المشاريع الناجحة قد بلغت ٨٤,٦%، وأن نسبة المقترضين في الفئة العمرية (٣١ – ٤٠) قد بلغت ٣٦,٦%، والفئة العمرية (٢١ – ٣٠) بلغت ٣٣,٨%، فإننا نستطيع القول إن متوسط العمر لهذه الفئات التي اكتسبت خبرة عملية في السوق وخبرة عملية في مهن إنتاجية يبلغ (٣٠,٥) عام، وهو سن يصل فيه الأفراد عادة إلى مستوى عالٍ من النضوج والإدراك والخبرة في الحياة، حتى يكونوا مستعدين بعده للاستقرار والعمل الإنتاجي.

كذلك تشير البيانات الواردة في الجدول نفسه إلى عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغير حالة المشروع من حيث النجاح أو الفشل والمستوى التعليمي للمقترض، لأن مستوى الدلالة الإحصائية بلغ(٠,٥٨) وهذا يعني أن المستوى التعليمي لم يكن له أثر في نجاح أو فشل المشروع، لأن المشاريع الصغيرة غالباً ما تقوم على الحرف والمهارات التي تستوجب مستويات تعليمية محددة.

ومن واقع بيانات الجدول نفسه أيضاً تبيّن وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغير حالة المشروع من حيث النجاح أو الفشل والحالة الزواجية للمقترض، عند مستوى دلالة إحصائية (٠,٠١) حيث تؤكد هذه النتائج وجود علاقة بين الحالة الزواجية وحالة المشروع من حيث النجاح أو الفشل، ويبدو أن المقترضين المتزوجين هم أكثر حرصاً على نجاح المشروع من غيرهم من

المقترضين، وبالعودة إلى البيانات الأساسية في العينة فإنّ ٧٦,٢% من المقترضين في العينة كانوا متزوجين، وقد يعود سبب الدلالة الإحصائية بين المتغيرين إلى أن المقترضين المتزوجين هم أكثر دافعية من غيرهم للعمل والنجاح في المشروع، لأن حصولهم على قرض صغير يعني وجود التزامات مالية إضافية على الأسرة، الأمر الذي يعني ضرورة نجاحهم في إقامة المشروع والحصول على دخل مادي إضافي، بدلاً من عدم إقامة مشروع أو بيعه واستمرار زيادة الأعباء المالية المترتبة على الأسرة بسبب القرض، وبذلك يملك المتزوجون دافعية أكبر لتوظيف القرض في مشروع مدرّ للدخل للوفاء بالاحتياجات المتجددة لأسرهم.

تشير البيانات الواردة في الجدول نفسه إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغير حالة المشروع من حيث النجاح أو الفشل ومهنة المقترض قبل الحصول على القرض، عند مستوى الدلالة الإحصائية (٠,٠١) وهذا قد يشير إلى أن المقترضين الذين شغلوا مهنًا قبل القرض هم أكثر قدرة على إنجاح واستمرار عمل المشروع.

كما أشارت نتائج اختبار كاي الواردة في الجدول نفسه إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغير حالة المشروع من حيث النجاح أو الفشل ووجود مصدر دخل للمقترض قبل القرض، حيث بلغ مستوى الدلالة الإحصائية (٠,٠٣) حيث قد يعزى ذلك إلى أن المقترض الذي اعتاد وجود مصدر دخل شهري جرّاء عمله هو بالتأكيد شخص قرر توظيف القرض لإنجاح مشروعه والاستمرار فيه.

وأخيراً تشير البيانات الواردة في الجدول نفسه إلى عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغير حالة المشروع من حيث النجاح أو الفشل وقطاع المشروع، حيث بلغ مستوى الدلالة الإحصائية (٠,٦٧) وهذا يدل على أنه لا علاقة بين نجاح أو فشل المشروع وبين قطاعه.

جدول (٢٢): نتائج اختبار مربع كاي للعلاقة بين حالة المشروع من حيث النجاح أو الفشل كمتغير تابع وعدد من المتغيرات المستقلة

المتغير التابع	المتغيرات المستقلة	قيمة مربع كاي	الدلالة الإحصائية
حالة المشروع من حيث النجاح أو الفشل	حجم القرض	٥٠.٩٤*	٠.٠١
	جنس المقترض	٣.٥٧	٠.٤٦٧
	عمر المقترض	٦١.٥٨*	٠.٠١
	المستوى التعليمي للمقترض	٢٢.٠١	٠.٥٨
	الحالة الزواجية للمقترض	٦٥.٠١*	٠.٠١
	مهنة المقترض قبل الحصول على القرض	٤٩.١*	٠.٠١
	وجود مصدر دخل قبل الحصول على القرض	١٠.٥٥*	٠.٠٣
	قطاع المشروع	٩.٤٢	٠.٦٧

* عند مستوى دلالة إحصائية أقل من ٠.٠٥

٥. اختبار مربع كاي والجدول التقاطعي بين تصنيف الجهة المقرضة والوضع الحالي للقرض

يشير الجدول رقم (٢٣) إلى أن ما نسبته ٨٣,٩ % من قروض شركة "تمويلكم" سارية التسديد من مجموع القروض الصغيرة في العينة، فيما بلغت نسبة قروض صندوق التنمية والتشغيل سارية التسديد في العينة ٩١,٩%، كذلك فقد بلغت نسبة القروض المسددة بالكامل في العينة من قروض شركة "تمويلكم" ١٤,٥%، بينما بلغت نسبة القروض المسددة بالكامل في العينة من قروض صندوق التنمية والتشغيل ٧,٧%، إضافة إلى ذلك فإنّ ما نسبته ١,٦% من قروض

شركة "تمويلكم" قد أعيدت جدولتها، بينما ٠,٠٤% من قروض صندوق التنمية والتشغيل أعيدت جدولتها. كذلك يشير الجدول نفسه إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين تصنيف الجهة التي تقدم القروض والوضع القانوني للقرض، لأن قيمة الدلالة الإحصائية للاختبار كانت أقل من (٠,٠٥).

باستعراض النسب السابقة يتبيّن أن القروض التي تمت جدولتها في المؤسسات الإقراضية في القطاع الحكومي هي أقل من القروض التي تُجدول في المؤسسات الإقراضية في القطاع الخاص، ولكن يبدو أن هذه النتيجة لا يمكن الاعتماد عليها، لأنه قد تم سحب عينة الدراسة من مجتمع الدراسة المكون من جميع المقترضين في المؤسستين الذين مضى على اقتراضهم مدة تتراوح ما بين عام إلى خمسة أعوام، ومدة القروض المقدمة من خلال صندوق التنمية والتشغيل تصل إلى ست سنوات ونصف، وعادة ما يتم تحويل القروض التي تتعثر لأكثر من هذه المدة إلى إعادة الجدولة، وعليه فإنّ الجزء الأكبر من القروض المحوّلة إلى إعادة الجدولة لم تظهر أصلاً في مجتمع الدراسة، لذا فإنها كانت أقل عدداً من القروض المحوّلة إلى إعادة الجدولة في شركة "تمويلكم".

كذلك فإنّ تفاوت مدة القرض في كلا المؤسستين قد يكون سبباً في وجود دلالة ما بين تصنيف المؤسسة المقرضة والوضع القانوني للقروض، فكما هو مبيّن في الجدول نفسه فإن نسبة القروض المسددة بالكامل في القطاع الخاص هي أعلى من نسبة القروض المسددة بالكامل في القطاع الحكومي، حيث تعتبر التسهيلات التي يقدمها القطاع الحكومي للقروض الصغيرة الممولة من خلاله أكبر، وقد يعود السبب في ذلك إلى أن القطاع الحكومي الممثل في صندوق التنمية والتشغيل يتمتع بتغطية من قانون تحصيل الأموال الأميرية، بمعنى أن القروض المتعثر تحصيلها لا يمكن إعدامها مهما انقضى عليها من مدة زمنية، إنما يستطيع الصندوق تحصيلها بمساعدة أي دائرة حكومية أخرى، وعليه فإنّ الصندوق غالباً ما يتعاون مع الحكام الإداريين في تحصيل أمواله من المقترضين في مختلف المحافظات، وجدير بالذكر أن هذه الميزة لا تتمتع بها المؤسسات الإقراضية في القطاع الخاص عند تحصيل أموالها، ولهذا السبب تبرر هذه المؤسسات فرضها لسعر فائدة مرتفع على القروض نظراً لما تتسم به هذه القروض من نسبة مخاطرة أعلى على مستوى إعادة تحصيلها. وأخيراً يبقى أن نذكر أنّ القروض المسددة بالكامل في المؤسستين، قد جرى تسديدها خلال فترة جمع البيانات.

جدول (٢٣): نتائج اختبار مربع كاي والجدول التقاطعي بين تصنيف الجهة المقرضة والوضع الحالي للقرض

تصنيف الجهة المقرضة	سارٍ	مسدد بالكامل	مجدول
قطاع حكومي(صندوق التنمية والتشغيل)	%٩١.٩	%٧.٧	%٠.٤
قطاع خاص(تمويلكم)	%٨٣.٩	%١٤.٥	%١.٦
قيمة مربع كاي = ٧.٩٢٧	**قيمة الدلالة الإحصائية = ٠.٠١٩**		

٦. نتائج ارتباط معامل بيرسون بين حجم القرض والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية وحالة المشروع من حيث النجاح أو الفشل

تشير البيانات الواردة في الجدول رقم (٢٤) إلى وجود علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية إيجابية بين الظروف الاقتصادية للمقترض وحجم القرض، قيمتها (٠,١٦) وعند مستوى دلالة إحصائية أقل من (٠,٠١) بينما لا توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية ايجابية بين الظروف الاجتماعية للمقترض وحالة المشروع من النجاح والفشل وحجم القرض، لأن قيمة الدلالة الإحصائية كانت أعلى من (٠,٠٥).

ومن تحليل العلاقة الارتباطية ذات الدلالة وبالاستعانة بقيمة معامل ارتباط بيرسون، يتبيّن أنه كلما زاد حجم القرض بمقدار مرة واحدة افتراضية، فإنّه يحدث تحسن بالظروف الاقتصادية للمقترضين في العينة بمقدار ١٦ مرّة افتراضية.

وعند تعميق النظر في هذه العلاقة الارتباطية نجد أنّ قيمة القرض تتحدد بقدر التجهيزات والبضاعة التي يرغب المقترض بشرائها بمبلغ القرض، والأهم قدرة المقترض على تجهيز الضمانات الكافية لحجم القرض المطلوب وهذا ينطبق على مؤسسات الإقراض الصغير في القطاعين الحكومي والخاص، وعليه فإنّه يمكننا القول إن المقترضين الذين يحصلون على حجم قرض أكبر هم المقترضون الأكثر قدرة على تجهيز ضمانات أفضل للقرض، سواء أكان من رواتب كفلاء أم عقارات، وبالتالي فإنّ أوضاعهم الاقتصادية تكون أفضل من المقترضين الفقراء

الذين لا يملكون شخصياً أصولاً عقارية لرهنها، واجتماعياً يفتقرون إلى ثقة الآخرين ليكفلوهم رسمياً، وبذلك يكون المقترضون الذين يتمتعون بظروف اقتصادية أفضل، أكثر قدرة على الحصول على قروض صغيرة بحجم أعلى.

جدول (٢٤): نتائج معاملات ارتباط بيرسون بين حجم القرض والظروف الاجتماعية والاقتصادية وحالة المشروع من حيث النجاح أو الفشل

المتغير	المحور	قيمة معامل الارتباط (بيرسون)	الدلالة الإحصائية
حجم القرض	الأوضاع الاجتماعية	٠.٠٨٦	٠.٠٧٢
	الأوضاع الاقتصادية	**٠.١٦٠	٠.٠٠١
	حالة المشروع من حيث النجاح أو الفشل	٠.٠١٧	٠.٧١٧

** عند مستوى دلالة إحصائية أقل من ٠.٠١

٧. نتائج اختبار (F-test) للأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للمستفيدين وحالة المشروع من حيث النجاح أو الفشل حسب المستوى التعليمي

أظهرت البيانات الواردة في الجدول رقم (٢٥) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في الأوضاع الاجتماعية تعود إلى المستوى التعليمي للمقترضين في العينة، حيث بلغ مستوى الدلالة الإحصائية (٠,٥٧٨) وذلك عند مستوى ثقة (٩٥%). كذلك يبيّن الجدول نفسه عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية للأوضاع الاقتصادية تعود إلى المستوى التعليمي للمقترضين في العينة وقد بلغ مستوى الدلالة الإحصائية (٠,٢٣٢) وذلك عند مستوى ثقة (٩٥%).

كما يوضح الجدول نفسه عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية لحالة المشروع من حيث النجاح أو الفشل تعود إلى المستوى التعليمي للمقترضين في العينة، حيث بلغ مستوى الدلالة الإحصائية(٠,٣١٦) وذلك عند مستوى ثقة(٩٥%).

جدول (٢٥): نتائج اختبار (F- test) للأوضاع الاجتماعية والاقتصادية وحالة المشروع من حيث النجاح أو الفشل للمقترضين حسب المستوى التعليمي

المجال	مصادر الفروق	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف المحسوبة	الدلالة الإحصائية
الأوضاع الاجتماعية	بين المجموعات	٠.٨٥٧	٦	٠.١٤٣	٠.٧٩٠	٠.٥٧٨
	داخل المجموعات	٨٩.٢٢٧	٤٩٣	٠.١٨١		
	المجموع	٩٠.٠٨٤	٤٩٩			
الأوضاع الاقتصادية	بين المجموعات	٢.٨٩٧	٦	٠.٤٨٣	١.٣٥٢	٠.٢٣٢
	داخل المجموعات	١٧٦.٠٨٤	٤٩٣	٠.٣٥٧		
	المجموع	١٧٨.٩٨١	٤٩٩			
حالة المشروع من حيث النجاح أو الفشل	بين المجموعات	١.٦٥٩	٦	٠.٢٧٦	١.١٧٩	٠.٣١٦
	داخل المجموعات	١١٥.٥٧٣	٤٩٣	٠.٢٣٤		
	المجموع	١١٧.٢٣١	٤٩٩			

٨. نتائج اختبار (F-test) للأوضاع الاجتماعية والاقتصادية وحالة المشروع من حيث النجاح أو الفشل للمقترضين حسب المهنة

تشير البيانات الواردة في الجدول رقم (٢٦) إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في الأوضاع الاجتماعية تعود إلى أثر مهنة المقترضين في العينة، حيث بلغ مستوى الدلالة الإحصائية (٠,٠٤٣) عند مستوى ثقة (٩٥%).

كذلك تشير بيانات الجدول نفسه وجود فروق ذات دلالة إحصائية للأوضاع الاقتصادية تعود لأثر مهنة المقترضين في العينة عند مستوى الدلالة الإحصائية (٠,٠٠٠) بمستوى ثقة (٩٥%).

كما يوضح الجدول نفسه عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين حالة المشروع من حيث النجاح أو الفشل تعود إلى مهنة المقترضين في العينة، حيث بلغ مستوى الدلالة الإحصائية (٠,١٠٦) وذلك عند مستوى ثقة (٩٥%).

جدول (٢٦): نتائج اختبار (F-test) للأوضاع الاجتماعية والاقتصادية وحالة المشروع من حيث النجاح أو الفشل للمقترضين حسب المهنة

المجال	مصادر الفروق	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف المحسوبة	الدلالة الإحصائية
الأوضاع الاجتماعية	بين المجموعات	٢.٠٥٥	٥	٠.٤١١	٢.٣٠٦	٠.٠٤٣
	داخل المجموعات	٨٨.٠٢٩	٤٩٤	٠.١٧٨		
	المجموع	٩٠.٠٨٤	٤٩٩			
الأوضاع الاقتصادية	بين المجموعات	١٤.٥٤٨	٥	٢.٩١٠	**٨.٧٤١**	٠.٠٠٠
	داخل المجموعات	١٦٤.٤٣٣	٤٩٤	٠.٣٣٣		
	المجموع	١٧٨.٩٨١	٤٩٩			
حالة المشروع من حيث النجاح أو الفشل	بين المجموعات	٢.١٢٨	٥	٠.٤٢٦	١.٨٢٧	٠.١٠٦
	داخل المجموعات	١١٥.١٠٣	٤٩٤	٠.٢٣٣		
	المجموع	١١٧.٢٣١	٤٩٩			

**عند مستوى دلالة إحصائية أقل من ٠.٠١

٩. نتائج اختبار (T- test) للأوضاع الاجتماعية والاقتصادية وحالة المشروع من حيث النجاح أو الفشل للمقترضين من شركة "تمويلكم" حسب الجنس

تشير البيانات الواردة في الجدول رقم (٢٧) إلى عدم وجود فروق ذات دلالة احصائية في محور الأوضاع الاجتماعية تعود لأثر جنس المقترضين من شركة "تمويلكم"، حيث بلغ مستوى الدلالة الاحصائية (٠,٥٤٩) وهي أكثر من (٠,٠٥) عند مستوى ثقة (٩٥%) وهذا يعني أنه لا فرق بين الذكور والإناث على صعيد الأوضاع الاجتماعية لهم كمقترضين، ويعود سبب ذلك إلى أن التحسن الذي يطرأ على مستوى الجوانب الاجتماعية للمقترضين لا يتأثر بكونهم ذكوراً أو إناثاً، بل يتأثر بعوامل أخرى لأن كل مقترض يحصل على القرض بهدف العمل وتحسين مستوى معيشته الأمر الذي ينعكس على أحوال الأسرة بشكل عام وليس على الذكور على حدة أو على الإناث وحدهن.

في حين تشير بيانات الجدول نفسه إلى وجود فروق ذات دلالة احصائية في الأوضاع الاقتصادية بين الذكور والإناث المقترضين من شركة "تمويلكم" حيث بلغ مستوى الدلالة الاحصائية (٠,٠٠١) وذلك عند مستوى ثقة (٩٥%) وقد كانت هذه الفروق لصالح الذكور لأن المتوسط الحسابي لهم كان أعلى من المتوسط الحسابي للإناث، وهذا يعني أن الأوضاع الاقتصادية للذكور المقترضين من شركة "تمويلكم" كان أفضل من الأوضاع الاقتصادية للإناث المقترضات من الشركة نفسها. ويعود السبب في ذلك إلى أن الذكور الذين يقترضون من "تمويلكم" هم أصحاب مشاريع قائمة بالفعل وهم يقترضون لتطويرها وإدخال التحسينات عليها، وبالتالي تكون قدراتهم على الصعيد الاقتصادي أفضل من المقترضات الإناث، اللواتي غالباً ما يحصلن على قروض صغيرة جداً بهدف ممارسة أنشطة منزلية للحصول على أرباح أكثر تواضعاً من الذكور، حيث يشمل محور الأوضاع الاقتصادية جوانب عديدة، أهمها أن المقترضين يحصلون على صافي ربح شهري يتجاوز (٥٠٠) دينار، وأن المقترض يستطيع تلبية الاحتياجات الكمالية لأسرته، وغني عن القول إن الأنشطة الاقتصادية المنزلية لا تستطيع في الغالب أن توفر أرباحًا تكفي لإشباع الاحتياجات الكمالية للأسرة.

كذلك أشارت البيانات الواردة في الجدول نفسه إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في محور حالة المشروع من حيث النجاح أو الفشل تعود لجنس المقترضين في شركة "تمويلكم"، حيث بلغ مستوى الدلالة الاحصائية (٠,١٤٦) وهي أكثر من (٠,٠٥) عند مستوى ثقة (٩٥%) وهذا يعني أنه لا فرق بين المقترضين الذكور والإناث على صعيد حالة نجاح أو فشل المشروع، ويعود

سبب ذلك إلى أن المقترضين من "تمويلكم" يقيمون مشاريعهم دون أن يتـأثر نجاحها أو فشلها بكونهم ذكوراً أو إناثاً، بل يمكن أن يتجلى هذا التأثير بعوامل أخرى، لأن كلا الجنسين إنما يحصلون على القرض بهدف إدامة المشروع، وبالتالي تحسين أوضاعهم المعيشية.

جدول (٢٧): نتائج اختبار (T- test) للأوضاع الاجتماعية والاقتصادية وحالة المشروع للمقترضين من شركة "تمويلكم" حسب الجنس

المتغير	جهة التمويل	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت المحسوبة	درجات الحرية	الدلالة الإحصائية
محور الأوضاع الاجتماعية	ذكور	٣.٥٥	٠.٤٨	٠.٦٠	٢٤٨	٠.٥٤٩
	إناث	٣.٥٩	٠.٤٦			
محور الأوضاع الاقتصادية	ذكور	٣.٧٢	٠.٥٤	**٣.٩١	٢٤٨	٠.٠٠١
	إناث	٣.٣١	٠.٦٥			
محور حالة المشروع من حيث النجاح أو الفشل	ذكور	٣.٧٢	٠.٥١	١.٤٦	٢٤٨	٠.١٤٦
	إناث	٣.٨٦	٠.٥٧			

**عند مستوى دلالة إحصائية أقل من ٠.٠١

١٠. نتائج اختبار (T- test) للأوضاع الاجتماعية والاقتصادية وحالة المشروع من حيث النجاح أو الفشل للمقترضين من صندوق التنمية والتشغيل حسب الجنس

تشير بيانات الجدول رقم (٢٨) إلى عدم وجود فروق ذات دلالة احصائية في محور الأوضاع الاجتماعية تعود لأثر جنس المقترضين من صندوق التنمية والتشغيل، حيث بلغ مستوى الدلالة الاحصائية (٠,١٥٥) وهي أكثر من (٠,٠٥) عند مستوى ثقة (٩٥%) وهذا يعني أنه لا فرق بين الذكور والإناث فيما يتعلق بالأوضاع الاجتماعية لهم كمقترضين، ويعود سبب ذلك إلى أن التحسن الذي يطرأ على مستوى الجوانب الاجتماعية للمقترضين وأسرهم لا يتأثر بكونهم ذكوراً أو إناثاً، فقد يقدم المقترض على وصف طبيعة حياته الاجتماعية من تعليم وصحة ومسكن وترفيه من خلال وصفه لأحوال أسرته بالعموم وليس كوصف لأحواله الشخصية المستقلة، ولهذا السبب لم يظهر وجود فروق ذات دلالة للأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للمقترضين حسب الجنس في كل من "تمويلكم" وصندوق التنمية والتشغيل.

كذلك تشير بيانات الجدول نفسه إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية لمحور الأوضاع الاقتصادية تعود لأثر جنس المقترضين من صندوق التنمية والتشغيل، فقد كان مستوى الدلالة (٠,٨١٩) عند مستوى ثقة (٩٥%) وهذا يعني أنه لا فرق في الأوضاع الاقتصادية بين الذكور والإناث المقترضين من الصندوق، ويعزى السبب في ذلك إلى أن معايير الإقراض من الصندوق تشدد على كون المقترض أو المقترضة عاطل عن العمل وليس له وظيفة ولا يتقاضى راتباً تقاعدياً، وبالتالي تتشابه الأوضاع الاقتصادية للعاطلين عن العمل الذين يبحثون عن قرض صغير لتمويل مشروع من الذكور والإناث.

لكن بيانات الجدول نفسه توضح أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية لمحور حالة المشروع من حيث النجاح أو الفشل، تعود لأثر جنس المقترضين من صندوق التنمية والتشغيل، حيث بلغ مستوى الدلالة الاحصائية (٠,٠٤٦) وذلك عند مستوى ثقة (٩٥%) وقد كانت هذه الفروق لصالح الإناث لأن المتوسط الحسابي لهن كان أعلى من المتوسط الحسابي للذكور، وهذا يعني أن حالة المشروع من حيث النجاح أو الفشل لدى المقترضين من صندوق التنمية والتشغيل تتأثر بجنس المقترض، ويعود السبب في ذلك إلى أنه وكما سبق ذكره أن معايير الاقراض في الصندوق تؤكد أن يكون المقترضون من العاطلين عن العمل، وعلى هذا الأساس يقرر الصندوق منحهم القرض أم لا، ولكن الذكور يستمرون في البحث عن فرص عمل أخرى وبدخل شهري أفضل، ولهذا السبب لا يستمر المشروع بالنجاح الذي بدأ به أول مدة القرض، وربما يقوم صاحبه ببيعه، لكن

الإناث المقترضات غالباً ما يقدمن على الاقتراض لعدم وجود بديل أفضل ولأسباب تتعلق برغبتها في الاحتفاظ بحريتها الشخصية في مشروعها الخاص، وإن كان ذلك على حساب عدم وجود دخل مادي إضافي. لذا فإننا نجد أن طموحات الكسب وزيادة الدخل لدى الذكور أعلى منها لدى الإناث، وبذلك تثابر الإناث للحفاظ على المشروع ونجاحه واستمراره، إضافة إلى عامل آخر وهو عدم رغبة الإناث بالتنقل والحركة مثل الذكور، وبالتالي التزامها لفترات أطول في المشروع ليكون دائماً تحت إشرافها.

جدول (٢٨): نتائج اختبار (T- test) للأوضاع الاجتماعية والاقتصادية وحالة المشروع من حيث النجاح أو الفشل للمقترضين من صندوق التنمية والتشغيل حسب الجنس

المتغير	جهة التمويل	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت المحسوبة	درجات الحرية	الدلالة الإحصائية
محور الأوضاع الاجتماعية	ذكور	٣.٥١	٠.٣٦	١.٤٣	٢٤٨	٠.١٥٥
	إناث	٣.٥٨	٠.٤٢			
محور الأوضاع الاقتصادية	ذكور	٣.٢٣	٠.٥١	٠.٢٢٩	٢٤٨	٠.٨١٩
	إناث	٣.٢٢	٠.٥٨			
محور حالة المشروع من حيث النجاح أو الفشل	ذكور	٣.٧٦	٠.٣٧	*٢.٠١	٢٤٨	٠.٠٤٦
	إناث	٣.٨٦	٠.٤٣			

*عند مستوى دلالة إحصائية أقل من ٠.٠٥

١١. نتائج اختبار (F- test) للأوضاع الاجتماعية والاقتصادية وحالة المشروع من حيث النجاح أو الفشل حسب عمر المقترض من "تمويلكم"

تشير البيانات الواردة في الجدول رقم (٢٩) إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في الأوضاع الاجتماعية للمقترضين من شركة "تمويلكم" تعود إلى أثر عمر المقترض، حيث بلغ مستوى الدلالة الاحصائية (٠,٠٣٥) عند مستوى ثقة (٩٥%). كما تشير بيانات الجدول نفسه إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في الأوضاع الاقتصادية للمقترضين من شركة "تمويلكم" تعود لأثر عمر المقترض عند مستوى الدلالة الاحصائية (٠,٠٣٨) بمستوى ثقة (٩٥%).

كذلك توضح بيانات الجدول نفسه عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين حالة المشروع من حيث النجاح أو الفشل تعود لأثر عمر المقترضين من شركة "تمويلكم"، حيث بلغ مستوى الدلالة الاحصائية (٠,١٢٣) وذلك عند مستوى ثقة (٩٥%).

جدول (٢٩): نتائج اختبار (F- test) للأوضاع الاجتماعية والاقتصادية وحالة المشروع من حيث النجاح أو الفشل حسب عمر المقترض من "تمويلكم"

المجال	مصادر الفروق	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف المحسوبة	الدلالة الإحصائية
الأوضاع الاجتماعية	بين المجموعات	٢.١٦٤	٤	٠.٥٤١	*٢.٦٢٣	٠.٠٣٥
	داخل المجموعات	٥٠.١٢٦	٢٤٣	٠.٢٠٦		
	المجموع	٥٢.٢٩	٢٤٧			
الأوضاع الاقتصادية	بين المجموعات	٤.٢٣٢	٤	١.٠٥٨	*٢.٥٨٦	٠.٠٣٨
	داخل المجموعات	٩٩.٤٤	٢٤٣	٠.٤٠٩		
	المجموع	١٠٣.٦٧	٢٤٧			
حالة المشروع من حيث النجاح أو الفشل	بين المجموعات	٢.٣١٣	٤	٠.٥٧٨	١.٨٣٤	٠.١٢٣
	داخل المجموعات	٧٦.٥٩	٢٤٣	٠.٣١٥		
	المجموع	٧٨.٩١	٢٤٧			

* عند مستوى دلالة إحصائية أقل من ٠,٠٥

١٢. نتائج اختبار (F- test) للأوضاع الاجتماعية والاقتصادية وحالة المشروع من حيث النجاح أو الفشل حسب عمر المقترض من صندوق التنمية والتشغيل

تشير البيانات الواردة في الجدول رقم (٣٠) إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في الأوضاع الاجتماعية للمقترضين من صندوق التنمية والتشغيل تعود إلى أثر عمر المقترض، حيث بلغ مستوى الدلالة الاحصائية (٠,٠١٣) عند مستوى ثقة (٩٥%). كما تشير بيانات الجدول نفسه إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية للأوضاع الاقتصادية للمقترضين من صندوق التنمية والتشغيل تعود لأثر عمر المقترض عند مستوى الدلالة الاحصائية (٠,٩) بمستوى ثقة (٩٥%).

فيما توضح بيانات الجدول نفسه وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين حالة المشروع من حيث النجاح أو الفشل تعود لأثر عمر المقترضين من صندوق التنمية والتشغيل، حيث بلغ مستوى الدلالة الاحصائية (٠,٠٤٤) وذلك عند مستوى ثقة (٩٥%).

جدول (٣٠): نتائج اختبار (F- test) للأوضاع الاجتماعية والاقتصادية وحالة المشروع من حيث النجاح أو الفشل حسب عمر المقترض من صندوق التنمية والتشغيل

المجال	مصادر الفروق	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف المحسوبة	الدلالة الإحصائية
الأوضاع الاجتماعية	بين المجموعات	٢.١٤٩	٥	٠.٤٣٠	٢.٩٧٢*	٠.٠١٣
	داخل المجموعات	٣٥.١٤٨	٢٤٣	٠.١٤٥		
	المجموع	٣٧.٢٩٧	٢٤٨			
الأوضاع الاقتصادية	بين المجموعات	٢.٧٢٩	٥	٠.٥٤٦	١.٩٣٣	٠.٩٠
	داخل المجموعات	٦٨.٦١٦	٢٤٣	٠.٢٨٢		
	المجموع	٧١.٣٤٥	٢٤٨			
حالة المشروع من حيث النجاح أو الفشل	بين المجموعات	١.٧٠٧	٥	٠.٣٤١	٢.٣١٨*	٠.٠٤٤
	داخل المجموعات	٣٥.٧٩٣	٢٤٣	٠.١٤٧		
	المجموع	٣٧.٥٠٠	٢٤٨			

- عند مستوى دلالة إحصائية أقل من ٠,٠٥

الفصل السادس

الاستنتاجات والتوصيات

حللت الدراسة أثر القروض على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للمستفيدين في محافظة العاصمة، من خلال استخدام الاختبارات الإحصائية المناسبة لطبيعة البيانات، مثل اختبار(ت) واختبار(ف) ومربع (كاي) بهدف فهم العلاقة بين المتغيرات المستقلة التي مثلتها بعض الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية للمقترضين في العينة وبلغ عددها عشرون، وربطها مع المتغيرات التابعة التي مثلتها فقرات بلغ عددها اثنان وثلاثون فقرة، توزعت على ثلاثة محاور أساسية، هي: محور الأوضاع الاجتماعية وشمل فقرات تعكس قضايا التعليم، الرعاية الصحية، الترفيه وإدارة الوقت وتمكين المرأة، أما الأوضاع الاقتصادية فشملت فقرات تعكس قضايا الدخل، التملك وأنماط الاستهلاك، أما محور حالة المشروع من حيث النجاح أو الفشل فشمل فقرات تعكس اتجاهات المقترض نحو القروض الصغيرة ودورها في إتاحة فرصة للعمل والنجاح.

١/٦ الاستنتاجات

لتحقيق أغراض الدراسة تم اختيار عينة من المستفيدين من القروض الصغيرة، من أول مؤسستين متخصصتين في الإقراض الصغير في الأردن، أولاهما إنشاءً كان صندوق التنمية والتشغيل وهو مؤسسة حكومية ذات استقلال مالي وإداري، وثانيتهما الشركة الأردنية لتمويل المشاريع الصغيرة "تمويلكم" وهي مؤسسة خاصة أنشئت لأهداف غير ربحية، منبثقة عن مؤسسة نور الحسين المختصة بتنفيذ المشاريع التنموية في المجتمعات المحلية، حيث تم اختيار عينة عشوائية غير منتظمة من المستفيدين من القروض الصغيرة المقدمة من خلال الصندوق وتمويلكم بلغ عددها (٥٠٠) استبانة، وزّعت على المقترضين الذين مضت على قروضهم سنة ولم يتجاوزوا خمس سنوات.

وكان من أهم الاستنتاجات التي خلصت إليها الدراسة ما يلي:

- **المستفيدون من قروض المؤسسات المتخصصة بالإقراض الصغير**

١. إن أهم أثر للقروض الصغيرة المقدمة من خلال مؤسسات الإقراض الصغير في الأردن كان الإسهام في توفير فرصة لإقامة مشروع خاص بالمقترضين، وكونه بديلاً ممتازاً للفقراء ومحدودي الدخل عن الانتظار الطويل بطابور العمل الوظيفي.

٢. إن ثاني أهم أثر للقروض الصغيرة على أوضاع المقترضين هو التحسن الذي طرأ على أوضاعهم الاجتماعية خاصة فيما يتعلق بتمكين المرأة، حيث يبدو من الواضح أن القروض قد أسهمت في تحسين مكانة المرأة في العمل والمنزل، لكن القروض الصغيرة كان لها أثر أضعف على صعيد الحصول على رعاية طبية مميزة، يليها الحصول على تعليم نوعي مستمر، وأخيراً فقد أحدثت القروض الصغيرة أثراً ضعيفاً جداً فيما يتعلق بامتلاك العقارات وتحسين ظروف المسكن.

٣. إن أقل أثر للقروض الصغيرة على أوضاع المقترضين كان التحسن في أوضاعهم الاقتصادية، فمع أن معظمهم تمكن من تلبية جميع الاحتياجات الأساسية لأسرهم وتحسين سلة الغذاء الأسبوعية كمياً ونوعياً مقارنة بما كانت عليه قبل القرض، وأن العديد منهم أصبحوا يصنفون أنفسهم بطبقة اجتماعية أفضل مما كانوا عليه قبل القرض نتيجة تحسن معدل دخلهم الشهري، إنما لم يساعد القرض الصغير إلا قلة منهم على تجاوز معدل ربح صافي يبلغ (٥٠٠) دينار شهرياً ولم يمكّنهم من شراء وسيلة نقل خاصة.

٤. إن نسبة النساء المقترضات كانت أعلى من نسبة الرجال المقترضين من المؤسسات المتخصصة بالإقراض، حيث بلغ معدل نسبة تمثيل النساء من واقع كشوفات صندوق التنمية والتشغيل وشركة تمويلكم للعام ٢٠٠٨ (٧٣,٥%) وبذلك تكون نسبة النساء إلى الرجال المقترضين في مؤسسات الإقراض الصغير (١:٤). ويعد السبب في ارتفاع نسبة النساء عن الرجال المقترضين إلى تركيز معايير التنافس الدولي بين مؤسسات الإقراض الصغير على مدى مساهمتها في إحداث تمكين النساء ولا سيما التمكين الاقتصادي، الذي يظهر من خلال عدد النساء النشيطات المقترضات.

٥. إن هناك فرقًا في الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية وحالة المشروع من حيث النجاح أو الفشل بين المشاريع الممولة منذ أقل من سنتين ونصف وبين المشاريع الممولة لمدة تجاوزت السنتين ونصف، حيث كان أثر القروض الصغيرة الممولة منذ أقل من سنتين ونصف على أوضاع المستفيدين، أفضل من أثر القروض الصغيرة التي تم تمويلها منذ أكثر من سنتين ونصف على أوضاع المستفيدين، وهذا يعود إلى أثر المتابعة التي تقوم بها مؤسسات الإقراض الصغير في السنوات الأولى لمنح القرض على استدامة المشروع ولو كان ذلك لأهداف تتعلق بالتحصيل أو إعداد الدراسات والتقارير.

٦. إن المقترضين من مؤسسات الإقراض الصغير غالباً ما يكونون مؤهلين بمستوى تعليم ثانوي، كما أنهم متزوجون وضمن الفئة العمرية الشابة (٢١ – ٤٠) لأن الأفراد في مستوى التعليم الثانوي لا تتاح لهم فرص تنافسية وظيفية في القطاع العام أو الخاص، بالمقارنة مع الأفراد من ذوي التعليم الجامعي، لذا فإنهم يتجهون إلى العمل الحر ويحاولون الحصول على الفرص التي تمكنهم من تشغيل أنفسهم. كما أن الأفراد المتزوجين هم أكثر إقبالا على القروض الصغيرة، لأن مسؤولياتهم في الإنفاق على الأسرة تحتم عليهم البحث عن خيارات أفضل لزيادة مصادر دخلهم من خلال الاقتراض لبدء أو تطوير مشروع صغير. كما أنّ الفئة العمرية الشابة هي الفئة التي تتوجه للحصول على قرض صغير لبدء الحياة المهنية والعملية، لأن الأفراد في المراحل العمرية اللاحقة غالباً ما يكونون قد استقروا بوظائفهم أو مهنهم.

٧. إن أكبر فئة من المقترضين كانوا قد عرفوا عن القروض الصغيرة لأول مرة من خلال وسائل الإعلام، إلا أن الذين عرفوا عنها من خلال أقاربهم كانوا نسبة كبيرة أيضاً، مما يدل على أن الجماعات القرابية في عمان لا زالت تحتفظ نسبياً بأهميتها كجهة مرجعية للفرد حتى في قراراته الخاصة.

٨. إن معظم المقترضين في العينة قد أقروا بكفاية حجم القرض الذي حصلوا عليه، في حين أن نسبة كبيرة منهم اعتقدوا أن قيمة القرض كانت كافية إلى حد ما، دون القدرة على تحديد القيمة التي اعتقدوا أنها ستكون كافية رغم وجود سؤال لقياس ذلك.

٩. أن أكثر من نصف المقترضين في العينة كان لهم دخل شهري قبل الحصول على القرض يقل عن ١٥٠ ديناراً وأكثر من ٦٦% منهم لم يكن يعمل أصلاً، وهذا يعني أن

العديد منهم كانوا من الفقراء ومحدودي الدخل ويرغبون بتحسين مستوى دخلهم وبالتالي مستوى معيشتهم من خلال الحصول على القرض، لكن النتائج الإحصائية أكدت أيضاً أن المقترضين الميسورين اقتصادياً قد تمكنوا من الحصول على قروض صغيرة بحجم أكبر من المقترضين من ذوي الأوضاع الاقتصادية الأضعف.

- **مؤسسات الإقراض الصغير في الأردن**

بهدف تعرف المؤسسات المتخصصة في مجال الإقراض الصغير في الأردن، استعرضت الدراسة هذه المؤسسات، وتصنيفاتها المختلفة، وأهم معايير الإقراض فيها، وتبيّن ما يلي:

١. يعمل في الأردن عدد لا بأس به من مؤسسات الإقراض الصغير التي تهدف إلى تمويل المشروعات الصغيرة وتحسين المستوى المعيشي للمواطن، وأن التصنيف الرسمي لتلك المؤسسات هو إما مؤسسات حكومية أو مؤسسات أهلية غير حكومية، أو مؤسسات قطاع خاص، أو مؤسسات دولية.

٢. لا يوجد لدى أي مؤسسة متخصصة في الإقراض الصغير في الأردن تعريف واضح لماهية القرض الصغير، مع أنه المنتج الأساسي الذي تقدمه المؤسسات للمستفيدين، حيث تجتهد المؤسسات في تنويع أسماء منتجاتها الإقراضية(برامجها الإقراضية) من خلال تنويع الفئة المستهدفة لكل منتج وتنويع غايات القروض، لكن أياً من المؤسسات لا يعتمد على فصل واضح بين البرامج الإقراضية المقدمة لديها على أساس حدود تعريف حجم القرض الصغير.

٣. أن هذه المؤسسات تفتقر إلى نهج عمل تنسيقي منظم، حيث أنها تتباين من حيث مرجعياتها وتتباين من حيث معايير وشروط الإقراض المتبعة لديها، وبالتالي يملك كل منها حرية كبيرة نسبياً في الوصول إلى فئاتها المستهدفة وطريقة الترويج عن نفسها.

٤. أن أياً من مؤسسات الإقراض الصغير لا تقدم منتج إقراضي مرتبط بمرحلة تدريب وتأهيل سابقة للمستفيد، كالتدريب على إدارة المشروع الصغير أو الخضوع لبرنامج تدريبي يعمل على تطوير مهارات المستفيد وتنميتها، حيث تشترط جميع المؤسسات الإقراضية دون استثناء وجود الضمانات و/أو الكفلاء، لكن لم تصل الدراسة إلى أي

مؤسسة تقرن ما بين مسألة تدريب المستفيد ومن ثم إقراضه، لتكون بذلك أكثر حرصاً على إيجاد فرصة عمل حقيقة مستدامة للمقترض، وبالوقت نفسه تكون قد أسهمت في دعم برامج التشغيل الوطنية.

٥. أن المؤسسات الإقراضية تحرص على رصد أعداد المقترضين النشطاء(الحاليين) الذين لا زالوا يسددون استحقاقاتهم المالية للمؤسسة، على الرغم من أن نسبة كبيرة منهم مكررين (لم تستطع الدراسة الوصول إلى نسبة التكرار) فقد تقوم المؤسسة بعد الشخص العميل نفسه لأربع مرات أو حتى ضعف هذا الرقم خاصة في مؤسسات الإقراض الصغير في القطاع الخاص.

٦. أن المؤسسات الإقراضية لا تولي مسألة المتابعة وتقديم الاستشارات الاهتمام الكافي، وأن سبب ذلك يعود لارتفاع الكلف المادية المترتبة على المتابعة وتقديم الاستشارات الفنية للمشاريع المتعثرة، والمتابعة الحثيثة قد تتم لأغراض تتعلق بإعادة تحصيل القروض، على الرغم من أن تقديم المتابعة والاستشارات قد تنقذ العديد من المشاريع المتعثرة، وتساعد في تحقيق الغاية من القرض الصغير.

- **البرامج الإقراضية**

تقدم المؤسسات المتخصصة في الإقراض الصغير العديد من البرامج التي تسمى أحياناً المنتجات الإقراضية، حيث تختلف هذه البرامج فيما بينها حسب غاياتها، مثل: قرض تأسيس مشروع، قرض الأنشطة المنزلية، قرض طارئ ويكون لظروف طارئة، قرض تطوير للمشروع، قرض للمناسبات، قرض للبناء، قرض لشراء سيارة أو قرض طلاب الجامعات. ورغم أنها تسمى قروض إنتاجية صغيرة، إلا أن الغاية منها ليست إنتاجية بمعنى أنها قد لا تستخدم بالضرورة في مشروع مولد للدخل.

١. إن البرامج تتباين بين المؤسسات الإقراضية حسب معايير وشروط الإقراض، مثل: سقف القرض، معدل الفائدة أو المرابحة، نوع الفائدة (ثابتة، متناقصة أو وجود غرامات تأخر السداد) مدة سداد القرض، مهلة السداد (إن وجدت) الضمانات المطلوبة (تحويل رواتب كفلاء، رواتب كفلاء دون تحويل، رهن عقاري، رهن ذهب، رهن سيارة) تقديم دراسة

جدوى اقتصادية، بالإضافة إلى قضايا أخرى مثل بساطة الإجراءات وسرعتها ومدة إتمام معاملة القرض الواحد.

٢. يتوفر في الأردن العديد من البـرامج الإقراضـية المقدمـة مـن خـلال المؤسسـات المتخصصة بالإقراض الصغير، بحيث تختلف هذه البرامج فيما بينهـا حسـب غاياتهـا، مثل: قرض لتأسيس مشروع، قرض لممارسة الأنشطة المنزلية، قرض طارئ للظـروف الاستثنائية التي يمكن ان يمر بها المقترض، قرض لتطوير المشـروع القـائم، قـرض للمناسبات، قرض للبناء، قرض لشراء سيارة.

ورغم أنها تقدم تحت بند أنها قروض إنتاجية صغيرة إلا أنها ليسـت دائمـا كـذلك، بمعنى أنها قد لا تستخدم بالضرورة في مشروع يدر دخلاً.

٢/٦ التوصيات

في ضوء النتائج المستخلصة من الدراسة تم التوصل إلى العديد من التوصيات التي قد تساعد في تطوير برامج القروض الصغيرة وفق خصوصية المجتمع الأردني، مـن خـلال المؤسسـات المتخصصة في تقديم القروض الصغيرة للمستفيدين:

١. ضرورة تقصي المؤسسات المتخصصة ببرامج الإقراض الصغير في الأردن النهج العلمي في تخطيط هذه البرامج وتنفيذها ، بحسب ما تقتضيه حاجة المواطن الأردني، وبما يتلاءم وخصوصية المجتمع الأردني من مختلف النواحي.

٢. إعادة النظر وبشكل عاجل في قضية تسابق مؤسسات الإقراض الصغير المحلية للمشاركة والمنافسة على تحقيق أعلى المؤشرات الدولية الخاصة بمجال الإقراض الصـغير، الأمـر الذي يتسبب في ابتعاد المؤسسات المحلية عن تحقيق أهدافها التنموية الحقيقية التي أنشـئت من أجلها بالأساس، نظراً لانشغالهم بالإنجاز الكمي على حساب الإنجاز النوعي.

٣. ضرورة تنسيق جهود مؤسسات الإقراض الصغير مع بعضها بعضًا وفـق نهـج تنسـيقي تشاركي، يعمل بتوازن مع باقي البرامج والمشروعات الحكومية علـى صـعيد تقلـيص الفجوات التنموية بين محافظات المملكة ومناطقها.

٤. تطوير برنامج إقراضي واحد على الأقل يتميز بتوفير إمكانية ربط التدريب والتأهيل بالإقراض للمستفيدين الراغبين بتطوير وتنمية مهاراتهم الإدارية أو الفنية، وبالوقت نفسه الحصول على قرض صغير لإقامة مشروع إنتاجي مستدام.

٥. دراسة إمكانية مأسسة الخدمات الاستشارية للمشاريع الممولة من القروض الصغيرة من خلال مؤسسات الإقراض الصغير في الأردن، بهدف ترشيد أهداف الأموال التي يتم إقراضها سنوياً في مشاريع إنتاجية حقيقية، أو في مشاريع مكثفة للعمالة للمساهمة في دوران الاقتصاد المحلي الأردني.

٦. دراسة إمكانية إنشاء صندوق لفئة من المقترضين غالباً ما تكون غير موجودة على قوائم مؤسسات الإقراض الصغير في الأردن، وهم فئة الفقراء المعدمون الذين يُستبعدون لعدم امتلاكهم المال ولا الضمانات الكافية للقرض لإقامة مشروع صغير، حيث يمكن للمؤسسات إعداد منهجية خاصة لترتيب أولويات هذا البرنامج الذي سيؤدي نجاحه إلى تحقيق إنجاز نوعي حقيقي على الصعيد التنموي المحلي.

٧. تفعيل وتطوير أنظمة خاصة بمتابعة مشاريع المقترضين، وليس فقط لأغراض تحصيل أموال القرض، بل لأغراض تؤدي بالنهاية إلى تحقيق الرؤى التي التزمت بها تلك المؤسسات عند تأسيسها على المستوى الوطني.

٨. توجيه أنظار مؤسسات الإقراض الصغير في الأردن التي تحقق جميعها أرباحاً جيدة جداً، إلى ضرورة تفعيل مشاركتهم(مادياً واجتماعياً) في مختلف الأنشطة المحلية في المجتمع ولو كان ذلك لمرة واحدة سنوياً.

٩. دراسة وتحفيز موظفي مؤسسات الإقراض الصغير والمقترضين على تقديم الأفكار الابداعية الجديدة التي تساعد في تحسين وتطوير وتيرة عمل تلك المؤسسات.

١٠. التوسع في استخدام مؤسسات الإقراض الصغير في الأردن للتكنولوجيا الحديثة التي أصبح المواطنون أكثر اعتماداً عليها في استقاء المعلومات والبيانات التي يحتاجون إليها، مثل الاستفادة من خدمات شركات الاتصالات المختلفة في مجال عمليات الإقراض والتحصيل والترويج للبرامج الإقراضية.

١١. تنفيذ مزيد من الدراسات عن هذا القطاع الحيوي في مناطق جغرافية أخرى، مع التركيز أكثر على قياس الأثر الاجتماعي الذي تتركه القروض الصغيرة على مستوى الشخص نفسه وعلى مستوى أسرته وعلى مستوى بيئته المحيطة.

١٢. إجراء المزيد من الدراسات الكمية والنوعية التي توضح أثر القروض الصغيرة على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للمستفيدين، على المدى المتوسط والطويل ولأكثر من خمس سنوات، ليتم التأكد من فعالية برامج عمل المؤسسات الإقراضية على مستوى التنمية الشاملة في الأردن.

٣/٦ خاتمة

وأخيراً تأمل الدراسة أن تكون قد وُفقت في تناول أهم جوانب قضية القروض الصغيرة وأثرها في تغير الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للمستفيدين في محافظة العاصمة، كما تأمل أن تكون قد ساهمت في تسليط الضوء على المؤسسات التي تقود هذه الصناعة في الأردن، وأن تكون قد استطاعت إثارة تساؤلات أكثر حول هذا الموضوع، بهدف الحفاظ على دوام دوران عجلة البحث العلمي، الذي سيساعد في تقديم اضافة توصيات واقتراحات علمية وعملية في خدمة المؤسسات الوطنية، بما يحقق رفعة ورفاه وطننا الحبيب.

المراجع

أولاً: المراجع العربية

- الإمام، محمد (١٩٩٣). **مستقبل التنمية العربية والعمل الاقتصادي العربي المشترك**، الكويت: المعهد الدولي للتخطيط.
- أنتون سيمانويتز وأليس ووالتر (٢٠٠٢). ضمان التأثير الايجابي. في: هاريس، سام دالي (محرر)، **الطريق للخروج من الفقر: تحديث التمويلات الصغرى من أجل العائلات الفقيرة** (ص:٧- ٦٨)، ترجمة شوق عبد العزيز، الإسكندرية، مصر.
- بركات، حليم (٢٠٠٠). **المجتمع العربي في القرن العشرين: بحث في تغير الأحوال والعلاقات**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- بورجوري، دينا وجيننجز، ماري (٢٠٠٨). **التمويل الأصغر للنوع الاجتماعي: دراسة عن صاحبات المشاريع في اليمن**، دراسة منشورة الكترونياً، اليمن: الصندوق الاجتماعي للتنمية.
- تشوسودوفيسكي، ميشيل (١٩٩٨). عولمة الفقر، ترجمة محمد مصطفى، القاهرة: سطور للترجمة والنشر.
- الجندي، أحمد (٢٠٠٨). **تعميق فكر العمل الحر**، القاهرة: منشورات الصندوق الاجتماعي للتنمية.
- الجوهري، محمد (١٩٧٩). **مقدمة في علم اجتماع التنمية**، القاهرة: دار الكتاب للنشر والتوزيع.
- خمش، مجد الدين (١٩٩٦). **أزمة التنمية العربي: مفهوم التنمية التقليدي والعلاقة مع النظام العالمي**، (ط٢)، عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع.

- خمش، مجد الدين (٢٠٠٥). **علم الاجتماع: الموضوع والمنهج**، ط ٥، عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع.
- الدقس، محمد (١٩٨٧). **التغير الاجتماعي بين النظرية والتطبيق**، عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع.
- رضا، عبد الحليم (٢٠٠٥). **التغير الاجتماعي وهيكلة المجتمعات المعاصرة**، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.
- سعيد، مجدي (٢٠٠٧)، **تجربة بنك الفقراء**، ط٢، بيروت: الدار العربية للعلوم.
- سلامة، رمزي (١٩٩١). **اقتصاديات التنمية**، (ط٣)، الاسكندرية: مركز الدلتا للطباعة والنشر.
- شتيوي، موسى (٢٠٠٤). **تقرير التنمية الاجتماعية في الأردن للعام ٢٠٠٣: السياسات الاجتماعية في الأردن**، عمان: المركز الأردني للبحوث الاجتماعية.
- الشريدة، ناصر (٢٠٠٢). واقع قطاع التمويل الصغير في الأردن. في: موسى شتيوي (محرر). **دور المشاريع الصغيرة في الحد من الفقر والبطالة في الأردن** (ص:٤١ – ٨٣)، عمان: دار قنديل للنشر والتوزيع.
- شنايدر، برتران (١٩٨٧). **ثورة حفاة الأقدام: تقرير إلى نادي روما**، عمان: منتدى الفكر العربي.
- عادل، لطفي (٢٠٠٨). احتياجات المنشآت الصغرى للمساندة الفنية وأهميتها في إنجاح المشاريع، **ندوة: المشروعات الصغيرة ودورها في خلق فرص عمل للمرأة (٢٢ – ٢٤ تموز، ٢٠٠٨)**، المركز العربي لإدارة العمل والتشغيل التونسي، عمان.

- عازر، واصف وآخرون (١٩٩٩). برنامج التصحيح الاقتصادي في الأردن ما لـــه ومـــا عليه. في: خالد الوزني (محرر)، **الاصلاح الاقتصادي والتنمية البشرية في الأردن** (ص: ٢٧ – ٤٤)، عمان: دار الفارس للنشر والتوزيع.
- عبد الحق، يوسف (١٩٧٩). **التخطيط والتنمية الاقتصادية في الأردن**، دون مكـــان ودار نشر.
- عبد اللطيف، رشاد (٢٠٠٧). **تنمية المجتمع المحلـــي**، الإســـكندرية: دار الوفـــاء لـــدنيا الطباعة والنشر.
- العجلوني، محمد (١٩٩٤). **النمو الاقتصادي والتغير الاجتمـــاعي فـــي الأردن**، عمـــان: المكتبة الوطنية.
- عريقات، حربي (١٩٩٧). **مقدمة في التنمية والتخطيط الاقتصـــادي**، ط٢، عمـــان: دار الكرمل للنشر والتوزيع.
- عفانة، جهاد وأبو عيد، قاسم (٢٠٠٩). **إدارة المشاريع الصغيرة**، عمان: دار اليـــازوري العلمية للنشر والتوزيع.
- العواملة، نائل (١٩٩٢). **إدارة التنمية الأسس النظرية وتطبيقاتها فـــي الأردن**، عمـــان: زهران للنشر والتوزيع.
- العيسى، جهينة وآخرون (١٩٩٩). **علم اجتماع التنمية**، دمشق: دار الأهالي.
- غيدنز، أنتوني (٢٠٠٥). **علم الاجتماع**، ترجمة وتقديم فايز الصياغ، بيـــروت: المنظمـــة العربية للترجمة.
- الفانك، فهد وآخرون (١٩٩٩). **مأزق النمو الاقتصادي في الأردن**، ورشة عمل في عمان: مركز الأردن الجديد للدراسات.

- أبو الفحم، زياد (٢٠٠٧). **دور المشاريع الصغيرة في مكافحة الفقر والبطالة في العـــالم العربي**، الإمارات العربية المتحدة: دار الثقافة للنشر والتوزيع.
- فرجاني، نادر (٢٠٠١). **قضايا عربية معاصرة.** في: عساف، ساسين وآخرون، مراجعة وتقديم منذر المصري، (ص: ١٠١ - ١١٩)، بيـــروت: المؤسســـة العربيـــة للدراســـات والنشر.
- قبلان، بشار (٢٠٠٥). **أثر سياسات البنك الدولي على التنمية الاقتصـــادية والسياســـية "دراسة حالة الأردن ١٩٨٩ - ٢٠٠٢"**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرمـــوك، اربد، الأردن.
- أبو قحف، عبد السلام (٢٠٠٢). **العولمة وحاضنات الأعمـــال: حـــالات عمليـــة وحلـــول مشكلات**، القاهرة: مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية.
- كليفورد، بومباك (١٩٨٩). **أسس إدارة الأعمال التجارية الصغيرة**، تحرير رائد الســـمرة، عمان: مركز الكتب الأردني.
- الكواري، علي (١٩٨٦). نحو إستراتيجية بديلة للتنمية الشـــاملة، ط٢، بيـــروت: مركـــز دراسات الوحدة العربية.
- ماكري، هامش (٢٠٠٠). **العالم ٢٠٢٠: قوة، ثقافة وازدهار**، ترجمة نعمـــان ســـليمان، دمشق: منشورات وزارة الثقافة.
- المحروق، ماهر (١٩٩٩). **ضمان القروض وأثره فـــي تمويـــل الصـــناعات الصـــغيرة والمتوسطة في الأردن**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.
- مسعد، محي (٢٠٠٨). مواجهة مشكلة الفقر في عصر العولمة، الإسكندرية: دار الكتـــاب القانوني.
- منيف، عبد الرحمن (١٩٩٤). **سيرة مدينة**، بيروت: المؤسسة العربية للنشر والتوزيع.

- مؤلف جماعي (٢٠٠٣). **دراسات في تاريخ الأردن الاجتماعي**، عمان: دار السندباد.
- النعيمات، عبد السلام والرضوان، عبيد (٢٠٠٦). **الآثار الاقتصادية والاجتماعية لقروض صندوق التنمية والتشغيل على المنتفعين**، دراسة غير منشورة، عمان: صندوق التنمية والتشغيل.
- هاريسون، ديفيد (١٩٩٨). **علم اجتماع التنمية والتحديث**، ترجمة محمد برهوم، عمان: دار الصفاء للنشر والتوزيع.
- هيكل، محمد (٢٠٠٣). مهارات إدارة المشروعات الصغيرة: سلسلة المدرب العالمي، القاهرة: مجموعة النيل العربية.
- ويبستر، أندرو (١٩٨٦). **سوسيولوجية التنمية**، ترجمة حمدي يوسف، (ط١)، بغداد.
- يونس، محمد (٢٠٠٨). **بنك الفقراء: القروض متناهية الصغر والمعركة ضد الفقر في العالم**، ترجمة علياء عبد الحميد عارف، (ط٢)، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية.
- يونس، محمد (٢٠٠٩). **عالم بلا فقر: المشروعات الاجتماعية ومستقبل الرأسمالية**، ترجمة ريم عبد الحليم وإنجي حسين، تقديم ابراهيم فوزي، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية.

ثانياً: سجلات ووثائق المؤسسات والمنظمات

- بلانت فاينانس (٢٠٠٨). **أثر التمويل متناهي الصغر في مصر: دراسة مسحية**، الدقي، مصر.
- البنك المركزي الأردني (٢٠٠٩). **التقرير السنوي للعام ٢٠٠٨**، عمان، الأردن.
- الجامعة الأردنية: المرصد الاقتصادي (حزيران/ ٢٠٠٩)، عمان، الأردن.
- دائرة الإحصاءات العامة (٢٠٠٧). **الاتجاهات الاجتماعية في الأردن**، العدد الثاني، عمان.
- دائرة الإحصاءات العامة (٢٠٠٨). **مسح السكان والصحة الأسرية في الأردن ٢٠٠٧**، عمان، الأردن.
- رئاسة جمهورية مصر العربية (٢٠٠٤). **قانون تنمية المنشآت الصغيرة** رقم ١٤١ لسنة ٢٠٠٤ ولائحته التنفيذية، قرار رئاسة الجمهورية رقم ١٢٤١/ ٢٠٠٤، الصندوق الاجتماعي للتنمية، مصر.
- رئاسة الوزراء (٢٠٠٦). **الملخص التنفيذي لبرنامج عمل الحكومة خلال الأعوام (٢٠٠٦ – ٢٠٠٧)**، رئاسة الوزراء في المملكة الأردنية الهاشمية.
- شبكة 'SEEP' (٢٠٠٩). **التعلم من الزبائن: أدوات تقييم أثر القروض متناهية الصغر**، ترجمة رائد المومني: شركة دلتا للحاسبات، عمان، الأردن.
- الشركة الأردنية لتمويل المشاريع الصغيرة "تمويلكم" (٢٠٠٨). **التقرير السنوي للعام ٢٠٠٧**، عمان، الأردن.
- صندوق التنمية والتشغيل (٢٠٠٩). **التقرير السنوي للعام ٢٠٠٨**، عمان، الأردن.
- صندوق التنمية والتشغيل والهيئة التنسيقية للتكافل الاجتماعي (٢٠٠٩). **دليل مؤسسات التمويل المايكروي**، عمان، الأردن.

- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ووزارة التنمية الاجتماعية (٢٠٠٠). في: موسى شتيوي (محرر)، **تقييم الآثار الاقتصادية والاجتماعية على المنتفعين من برامج الأسر والمنتجة وصناديق الائتمان المنفذة من قبل وزارة التنمية الاجتماعية**، عمان.
- منظمة العمل العربية (٢٠٠١). الحماية الاجتماعية حق لكل مواطن، **مؤتمر العمل العربي الدورة الثامنة والعشرون**، عمان: (٢- ٩ نيسان- ٢٠٠١).
- وزارة التخطيط والتعاون الدولي (٢٠٠٤). **خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للأعوام ٢٠٠٤- ٢٠٠٦**، عمان، الأردن.
- وزارة التخطيط والتعاون الدولي (٢٠٠٩). "**مسيرة الانجاز والعطاء**" بمناسبة الذكرى العاشرة لتولي صاحب الجلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم سلطاته الدستورية، تقرير منشور على الموقع الرسمي للوزارة.

<u>ثالثاً: المراجع باللغة الانجليزية</u>

- Abbassi, A., Khaled, M., Prochaska, K. and Tarazi, M. (2009). **Access to Finance: Microcredit and Branchless Banking In The Hashemite Kingdom Of Jordan**, Conducted by CGAP, Jordan.
- Baden, Sally and Melward, K (1995), **Poverty and Gender**, Bridge Report, No 30, Sousks – IDS.
- Centre for the Study of Financial Innovation (2008), **Microfinance Banana Skins 2008**, (CSFI) Publication. UK.
- Elahi, K., Danopoulos, C. (2004), Microfinance and Third World Development: A Critical Analysis, Journal **of Political and Military Sociology**, 32 (1), 70.
- Grameen Bank Website: Prof. Muhammad Yunus and Grameen Bank Awarded The Nobel Peace Prize For 2006: www.grameenbank.com
- Havel, J.، Safrankova, M (2007), **Impact Of Micro Financing On Reducing Poverty In Developing Countries: Case Jordan. Agricultural Tropics and Subtropics Journal, Czech University**, Vol. 40 (1).
- Institute For Management Development (2009), **World Competitiveness Yearbook**, Switzerland.
- Littlefield, Elizabeth and Others (2002), By Ousa Sananikone, " **Is Microfinance An Effective Strategy To Reach The Millennium Goals?**", CGAP Focus Note, Issue No. 9.

- Ministry Of Planning And International Cooperation (2005), **National Strategy For Microfinance**, HKJ.
- Morduch, Jonathan and Haley, Barbara (2001), **Analysis of The Effects of Microfinance on Poverty Reduction**, Results: Ottawa, Canada.
- Nader, Yasmine F. (2007), **Microcredit and the Socio-economic Wellbeing of Women and Their Families in Cairo**, **The Journal Of Socio-Economics,** 37 (2008), 644- 656.
- Neva S. Trenis (2009, January), **Small Change: Microfinance Group Invests in Honduras,** University of Mary Washington.
    - **http://www.umw.edu/magazine/small_change/default.php**
- Riding, Allan L., Haines, George (2001), **Loan Guarantees: Costs of Default and Benefits to Small Firms**, Journal of Business Venturing 16, 595–612 .
- Robinson, Marguerite (2001), **The Microfinance Revolution: Sustainable Finance for the Poor**, Washington, D.C: The World Bank.
- Ros, Bandeth (2007), **Rural Credit and Micro Enterprise Development**, **International Rural Development**, Accepted for Publication.

- Seep Net Work (2009), **Learning From Clients: Assessment Tools For Microfinance Practitioners**, Delta Informatics, Amman.

رابعاً: مواقع إلكترونية

- www.cgap.org
- www.grameenbank.com
- www.worldbank.org
- www.acc.gov.jo
- www.ofds.gov.jo
- www.hudc.gov.jo
- www. Mop.gov.jo/uploads/access to finance

ملحق رقم (١)

الجامعة الأردنية

كلية الدراسات العليا

برنامج الدكتوراه في علم الاجتماع

" أثر القروض الصغيرة على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للمستفيدين في محافظة العاصمة "

تتقدم الباحثة بجزيل الشكر للعملاء المستجيبين لهذه الاستمارة، كما تتقدم ببالغ التقدير للمؤسسات التي سهلت هذه المهمة العلمية، ليتم بالنهاية الوصول إلى قياس الأثر الحقيقي للقروض الصغيرة على أوضاع المستفيدين من هذه القروض في حدود المنطقة الجغرافية للدراسة.

كما تتمنى الباحثة التأكيد على المبحوثين تحري الدقة والموضوعية في إجاباتهم على أسئلة الدراسة لما في ذلك من أهمية في الوصول إلى نتائج علمية تسهم في تقديم إضافة علمية جديدة للبحث العلمي في الأردن وتساعد في تقييم عملية الإقراض وأفضل الطرق للاستفادة منها في حل مشكلتي الفقر والبطالة .

الباحثة : لارا أحمد الحديد

قسم علم الاجتماع - الجامعة الأردنية

حزيران / ٢٠٠٩

أولاً: البيانات الشخصية

١. جنس العميل:

١. ذكر ٢. أنثى

٢. عمر العميل:

١. (٢٠عام فأقل) ٢. (٢١- ٣٠) ٣. (٣١- ٤٠)

٤. (٤١- ٥٠) ٥. (٥١- ٦٠) ٦. (أكثر من ٦٠عام)

٣. المستوى التعليمي:

١. أمي ٢. أساسي ٣. ثانوي

٤. دبلوم متوسط ٥. بكالوريوس ٦. تعليم عالي

٤. الحالة الزواجية:

١.أعزب ٢. متزوج ٣. مطلق ٤. أرمل

٥. عنوان مكان السكن: ....

٦. المهنة ونوع العمل:

١. موظف حكومي ٢. موظف قطاع خاص ٣. مهن حرفية

٧. الدخل الشهري قبل القرض:

١. أقل من ١٥٠دينار ٢. (١٥٠- ٢٥٠) ٣. (٢٥١- ٣٥٠)

٤. (٣٥١ - ٤٥٠) ٥. (٤٥١- ٥٥٠) ٦. (٥٥١- ٦٥٠)

٧. أكثر من ٦٥١

ثانياً: بيانات القرض

١. **كيف عرفت عن القرض لأول مرة:**

١. أحد وسائل الاعلام ٢. الأقارب ٣. الجيران

٤. الأصدقاء ٥. قصة نجاح ٦. غير ذلك حدد:........

٢. **عدد القروض التي حصلت عليها من مؤسسات تمويل المشاريع الصغيرة** (-----)

٣. **قيمة القرض الأخير:**

١. قيمة القروض مجتمعة (---) ٢. قيمة القرض الأخير (----)

٤. **هل قيمة قرضك كانت كافية لإقامة مشروعك**

١. نعم ٢. لا ٣. إلى حد ما

٥. **ما القيمة التي تعتقد أنها تكفي لإقامة مشروعات صغيرة كمشروعك؟** (------)

٦. **تاريخ أخذ القرض:** ....

٧. **اسم المؤسسة المقرضة:** ....

٨. **حالة المشروع الآن:**

١. قائم وناجح ٢. قائم ومتعثر ٣. فاشل

٩. **مجال المشروع:**

١. تجاري ٢. خدمي ٣. حرفي ٤. صناعي

٥. سياحي ٦. تصنيع زراعي ٧. زراعي

١٠. **عدد العاملين بأجر** ....

١١. **عدد العاملين دون أجر** ....

ثالثاً: الرجاء الإجابة بوضع إشارة مقابل صح امام الدرجة الملائمة لكل عبارة من الآتي:

الرقم	العبارة	موافق جداً	موافق	محايد	معارض	معارض جداً
	محور الأوضاع الاجتماعية (التعليم، الرعاية الصحية، الإسكان، الترفيه وإدارة الوقت، تمكين المرأة)					
١	طور القرض لدي معرفة جديدة حول التعاملات المالية لم أكن أمتلكها سابقا					
٢	ساعدني القرض على دعم تعليم بعض أفراد أسرتي					
٣	ساعدني القرض على توسيع وزيادة معرفتي ومهاراتي في مجال الاستثمار					
٤	بعد القرض بدأت أتنبه لقضية التعليم النوعي وليس فقط الكمي (مثل أهمية التعليم بمراحل ما قبل المدرسة، التعليم الخاص بدلا من الحكومي، الدورات المتخصصة.)					
٥	ساعدتني عوائد القرض في تلقي رعاية طبية ذات مستوى أفضل					
٦	أستطيع الآن أن أساهم في تلقي أفراد أسرتي لعلاج أفضل من قبل					
٧	زاد حرصي على مراعاة أموري الصحية حتى لا أترك إدارة المشروع لغيري					
٨	نظراً لزيادة دخلي أداوم على صيانة منزلي بسبب توفر عوائد من القرض					
٩	تحسن مسكني بسبب انتقالي للسكن بمنزل أوسع أو بمكان أفضل					
١٠	تمكنت من شراء أصول عقارية جديدة بعد حصولي على القرض (منزل، أرض)					
١١	قبل وبعد حصولي على القرض لا زال لدى وقت الفراغ نفسه					
١٢	عملت للحصول على دورات تدريبية لرفع كفاءتي الفنية والإدارية والشخصية					

م	العبارة					
١٣	أخطط لترفيه نفسي وعائلتي أكثر بعد حصولي على القــرض (مثل شراء الصحف اليومية أو المجلات، رحــلات، زيــارات، هواتف خلوية، شراء أجهزة ترفيه منزلي)					
١٤	لا زالت الاهتمامات والقضايا التي تشغلني هي نفسها قبل وبعد القرض					
١٥	أعتقد إن للمرأة دور أساسي جداً في حياة كل فرد في المجتمع					
١٦	أشجع أن تخرج المرأة للعمل إن كانت ظروفها تسمح بذلك					
١٧	المرأة يمكن أن تكون ناجحة جداً كصاحبة عمل					
١٨	على الرجل أن يشرك المرأة باتخاذ معظم القرارات الأسرية					
	محور الأوضاع الاقتصادية (الدخل، التملك وأنماط الاستهلاك)					
١٩	تحسن دخلي الشهري بعد القرض بدرجة كبيرة					
٢٠	يتجاوز معدل صافي الربح من المشروع ٥٠٠ دينار أردني					
٢١	قبل القرض كنت أتمتع بمعدل دخل كافي					
٢٢	الآن أصنف نفسي في طبقة اجتماعية أفضل من التــي كنــت أنتمي إليها قبل القرض					
٢٣	بعد القرض تمكنت من شراء وسيلة نقل خاصة بي					
٢٤	بعد القرض أشعر بزيادة نفقاتي بسبب توفر الســيولة ولــيس التضخم (غلاء الأسعار)					
٢٥	سلة الغذاء الأسبوعية أصبحت صحية وأكثر تنوعاً من مثيلتها قبل القرض					
٢٦	امتلكت بعد القرض أجهزة إضافية للتدفئة والتبريد					
٢٧	أستطيع تلبية جميع متطلبات أسرتي الأساسية					
٢٨	أستطيع تلبية معظم متطلبات أسرتي الكمالية					
٢٩	السؤال الرئيس: القرض ساهم في تحسن أوضــاعي المعيشــية بشكل كبير					

محور نجاح أو فشل إدارة القرض الصغير						
٣٠	لولا القرض الذي حصلت عليه لم أكن لأستطيع بدء مشـــروع خاص بي					
٣١	القرض كان سبباً في تأمين فرصة عمل لي بدلاً مــن انتظــار الوظيفة					
٣٢	القروض الصغيرة فرصة رائعة للعاطلين عن العمل ومحدودي الدخل تمكنهم من العيش الكريم					
٣٣	القرض كان سببا في تغير مكانتي الاجتماعيــة بــين أقــاربي وأصدقائي ومعارفي					
٣٤	قصص نجاح غيري كانت حافزاً لي للاستمرار والنجــاح فــي المشروع					
٣٥	القرض الذي حصلت عليه تسبب لي بضائقة مالية سيئة جدا					
٣٦	يمكن للأفراد أن ينجحوا في المشاريع دون اللجوء للقــروض الصغيرة الانتاجية					
٣٧	أشجع المقبلين على إقامة مشاريع للحصول على قرض صغير إنتاجي					

ملحق رقم (٢)

الجامعة الأردنية

كلية الدراسات العليا

برنامج الدكتوراه في علم الاجتماع

"أثر القروض الصغيرة الانتاجية على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للمستفيدين في محافظة العاصمة"

تتقدم الباحثة بجزيل الشكر للعملاء المستجيبين لهذه الاستمارة، كما تتقدم ببالغ التقدير للمؤسسات التي سهلت هذه المهمة العلمية، ليتم بالنهاية الوصول إلى قياس الأثر الحقيقي للقروض الصغيرة على أوضاع المستفيدين ضمن المنطقة الجغرافية المحددة في الدراسة.

كما تود الباحثة التأكيد على ضرورة تحري المبحوثين الدقة والموضوعية في إجاباتهم على أسئلة الدراسة، لما لذلك من أهمية في الوصول إلى نتائج علمية تسهم في تقديم إضافة جديدة للبحث العلمي في الأردن، كما أنها ستساعد في تقييم أهمية القروض الصغيرة للاستفادة منها في المساهمة بالحد من مشكلتي الفقر والبطالة.

الباحثة : لارا أحمد الحديد

كانون أول / ٢٠٠٩

أولاً: البيانات الشخصية

١. **جنس العميل:**

١. ذكر ٢. أنثى

٢. **عمر العميل:**

١. (٢٠عام فأقل) ٢. (٢١- ٣٠) ٣. (٣١- ٤٠)

٤. (٤١- ٥٠) ٥. (٥١- ٦٠) ٦. (٦٠ عام فأكثر)

٣. **المستوى التعليمي:**

١. يقرأ ويكتب ٢. أساسي ٣. ثانوي

٤. دبلوم متوسط ٥. بكالوريوس ٦. ماجستير

٧. دكتوراه

٤. **الحالة الزواجية:**

١.أعزب ٢. متزوج ٣. مطلق

٤. منفصل ٥. أرمل

٥. **مكان السكن:** المنطقة ....

الحي ....

٦. **المهنة قبل القرض:**

١. دون عمل ٢. موظف حكومي ٣. موظف قطاع خاص

٤. أعمال حرة ٥. صاحب حرفة ٦. متقاعد

٧. **هل كان لديك مصدر دخل قبل القرض:**

١. نعم ٢. لا

٨. إذا كانت الاجابة بنعم فكم كان معدل دخلك الشهري بالدينار:

١. (أقل من ١٥٠) ٢. (١٥٠ – ٢٥٠) ٣. (٢٥١ – ٣٥٠)

٤. (٣٥١ – ٤٥٠) ٥. (٤٥١ – ٥٥٠) ٦. (٥٥١ – ٦٥٠)

٧. (أكثر من ٦٥٠)

ثانياً: بيانات القرض

١. كيف عرفت عن القرض لأول مرة:

١. من وسائل الإعلام ٢. الأقارب ٣. الجيران

٤. الأصدقاء ٥. قصة نجاح ٦. غير ذلك حدد:.............

٢. عدد مرات الحصول على قرض من مؤسسات الاقراض الصغير (...........................)

٣. حجم القرض:

١. قيمة القروض مجتمعة .... ٢. قيمة القرض الأخير ....

٤. هل كانت قيمة قرضك كافية لإقامة مشروعك؟

١. نعم ٢. لا ٣. إلى حد ما

٥. إذا كانت الإجابة لا، ما القيمة التي تعتقد أنها كانت ضرورية لإتمام إقامة مشروعك الصغير؟ (....)

٦. حالة القرض الآن:

١. ساري ٢. مسدد بالكامل ٣. جدولة ٤. محول للقضاء

٧. تاريخ أخذ القرض: ....

٨. اسم المؤسسة المقرضة: ....

٩. **حالة المشروع الآن:**

١. ناجح ٢. متعثر ٣. فاشل ٤. مضمّن ٥. مباع

١٠. **قطاع المشروع:**

١. تجاري ٢. خدمي ٣. حرفي ٤. صناعي ٥. سياحي

٦. تصنيع زراعي ٧. زراعي ٨.غير ذلك حدد ....

١١. **عدد العاملين في المشروع بأجر من غير أفراد العائلة** (............................)

١٢. **عدد العاملين فيه من أفراد أسرتك غيرك**..)

ثالثاً: الرجاء الإجابة بوضع إشارة مقابل الدرجة الملائمة لكل عبارة من الآتي:

الرقم	العبارة	موافق جداً	موافق	محايد	معارض	معارض جداً
محور الأوضاع الاجتماعية (التعليم، الرعاية الصحية، الاسكان، الترفيه وإدارة الوقت، تمكين المرأة)						
١	أكسبني القرض معرفة جديدة حول التعاملات المالية لم أعرفها من قبل					
٢	ساعدني القرض في دعم تعليم بعض أفراد أسرتي					
٣	ساعد القرض على زيادة معرفتي ومهارتي بمجال الاستثمار في المشاريع					
٤	بعد القرض بدأت أكتشف أهمية التعليم النوعي وليس فقط الكمي (مثل التعليم بمراحل ما قبل المدرسة، التعليم الخاص بدلاً من الحكومي، الدورات التدريبية....)					
٥	ساعدتني عوائد القرض على تلقي رعاية طبية ذات مستوى أفضل					
٦	مكنني القرض من توفير رعاية وتأمين صحي أفضل لأفراد أسرتي					
٧	زاد حرصي على مراعاة قواعد الصحة العامة حتى لا أضطر إلى ترك إدارة المشروع لغيري					
٨	مكنتني عوائد القرض من إجراء صيانة لمنزلي كلما لزم الأمر					
٩	مكنتني عوائد القرض من الانتقال إلى مسكن أوسع من السابق					

١٠	مكنتني عوائد القرض من شراء عقارات جديدة (مثل منـــزل، أرض....)					
١١	قلل انشغالي بالقرض وتأسيس المشروع مـــن وقـــت الفـــراغ المتاح لدي					
١٢	مكنني القرض من الحصول على دورات تدريبية لرفع كفاءتي الفنية والإدارية والشخصية					
١٣	مكنني القرض من توفير الرفاهية لنفسي ولعائلتي (مثل شراء الصحف والمجلات، رحلات، هواتف خلوية، انترنـــت، شـــراء أجهزة ترفيه منزلي)					
١٤	لم يغير القرض من أوضاعي السابقة					
١٥	علمني القرض أهمية دور المرأة في العمل					
١٦	أعتقد بضرورة تشجيع المرأة للاستفادة من القروض الصغيرة					
١٧	أعتقد أن المرأة يمكن أن تكون سيدة أعمال ناجحة جداً					
١٨	ينبغي على الرجل أن يشرك المرأة باتخـــاذ جميـــع القـــرارات الأسرية					
	محور الأوضاع الاقتصادية (الدخل، التملك وأنماط الاستهلاك)					
١٩	تحسن دخلي الشهري بعد القرض بدرجة كبيرة					
٢٠	يتجاوز معدل صافي الربح من مشروعي ٥٠٠ دينار أردنـــي شهرياً					
٢١	قبل القرض كنت أتمتع بمعدل دخل يكفي لسد حاجاتي الأساسية فقط					
٢٢	الآن أصنف نفسي في طبقة اجتماعية أفضل مما كنت عليه قبل القرض					
٢٣	ساعدني القرض في شراء وسيلة نقل خاصة بي					
٢٤	بعد القرض زاد معدل إنفاقي الشهري					
٢٥	سلة الغذاء الأسبوعية أصبحت صحية وأكثر تنوعاً من مثيلتها قبل القرض					
٢٦	بعد القرض امتلكت أجهزة إضافية للتدفئة والتبريد					
٢٧	أستطيع تلبية جميع متطلبات أسرتي الأساسية					
٢٨	أستطيع تلبية معظم متطلبات أسرتي الكمالية					
٢٩	ساهم القرض في تحسن أوضاعي المعيشية بشكل كبير					

محور حالة المشروع من حيث النجاح أو الفشل						
٣٠	ساعدني القرض على بدء مشروع خاص بي					
٣١	القرض كان سبباً في تأمين فرصة عمل بدلا من انتظار طابور الوظائف					
٣٢	تعتبر القروض الصغيرة فرصة رائعة للعـاطلين عـن العمـل ومحدودي الدخل تمكنهم من الحياة الكريمة					
٣٣	ساهم القرض في تغير مكانتي الاجتماعية بين أقاربي ومعارفي					
٣٤	قصص نجاح غيري كانت حافزاً لي للحصول علـى القـرض والنجاح في المشروع					
٣٥	ساهم القرض في تدهور أوضاعي المادية والاجتماعية					
٣٦	لا يمكن للفقراء النجاح في إقامة مشروع صغير دون اللجـوء للقروض الصغيرة					
٣٧	أشجع العاطلين عن العمل على الحصول قرض صغير					
٣٨	أعتبر أن شروط مؤسسات الاقراض الصغير ميسرة وعادلـة للمقبلين على تأسيس المشاريع الصغيرة					

"THE IMPACT OF PRODUCTIVE SMALL LOANS ON THE SOCIO-ECONOMIC CONDITIONS OF BENEFICIARIES IN AMMAN GOVERNORATE"

By

Lara Ahmed Al- Hadid

Supervisor

Dr. Abed Al- Mahdi Al- Soudi

ABSTRACT

This study discussed the concept of small loans and aimed to analyze the impact of small loans on the socio- economic conditions of beneficiaries in Amman, using sample survey methodology, consisted (500) borrowers divided equally between the main micro finance institutions in Jordan: Development and Employment Fund (DEF) and The Jordanian company for financing small and medium enterprise (Tamweelcom).

The main findings of the study are:

1. There was many kinds of micro finance institutions: governmental, non- governmental (NGOs), international organizations and private sector. They targeted many groups: like poor people, women, unemployed, business owners.
2. 84.6% of borrowers invested their loans successfully, while 6.8% of them were partly successful, and 6.2% of them failed to start a good business.

3. 61.4% of borrowers were females, and 38.6% were males. So micro finance institutions work on women empowerment because that became a must for the international Donors.
4. As for this study the most important impact of small loans, was to enable borrowers to start new projects or new home based- business, for poor individuals and households instead of waiting for being employed.
5. Small loans affected positively the social conditions, specifically women empowerment, as it showed obvious improvement.
6. The study showed that most borrowers succeed in satisfying their family basic needs, including other expenditures, but they couldn't earn enough income to improve their economical status, as revenue of the invested small loans.